

۱۳۰۱



بازرسی شد  
۲۷ - ۲

کتابخانه مجلس شورای ملی  
کتاب الفن الثالث عشر من کتاب الشفاء

مؤلف ابن سینا  
جلد ( ۱۴۰ ) از کتب ( خطی ) اهدائی  
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی



شماره ثبت کتاب

۳۲۰۰۳  
۴۲۸۳

خطی اهدائی

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۱۳۰۰



خطی اهدائی  
۱۳۰۰

150.

کتابخانه  
مجلس شورای ملی  
تاسیس ۱۳۰۲



بسم الله الرحمن الرحيم  
 افترا لثلاث عشر من كتاب الشفا في الاقسام عشر غالا **الفصل الاول**  
**فصل في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الاول للبحث في الله في العالم**  
 واذ قد وقفنا الله على الرتبة والتميز في اوردنا ما وجدنا من شفا العبد  
 المنطقية والطبيعية والاربابية فانما نرى ان ندر في تعريفها الحكمة  
 ونبتدئ بتعريف الله فتقول ان العلم الفلسفية كان دأبنا لبدء التسع  
 اخرى من الكتب ينقسم الى النظرية والى العملية وقد اشرنا الى الفرق بينهما وذكرنا  
 النظرية هي التي يطلب فيها استكمال النظرية من التسع حصولا لمقوله  
 وذلك بحصول العلم التصوري والتفديقي بامور ليست هي غايات العلم  
 لاسيما لانها تكونت لغايتها حصولا لادى واعتقاد ليس راي واعتقادا وكيفية  
 عمل او كيفية مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل بان العلم هو الذي يطلب فيها املا  
 استكمال النظرية بحصول العلم التصوري والتفديقي بامور هي  
 بانها انما نحصل منها ثانيا استكمال النظرية العلمية لاختلافها في ذلك  
 النظرية مخصصة في اقسام ثلثة في الطبيعية والتقليدية والالهيّة واما الطبيعية

کتابخانه

کتابخانه  
مجلس شورای ملی  
تاسیس ۱۳۰۲

موضوعها الاجسام من جهة ما هي متحركة وساكنة ونحوها عن العلم ارضي القدر  
 طابا بالذات من هذه الجهة وان التعيين موضوعها اما ما هو كذا من جهة العلم  
 بالذات اما ما هو كذا من جهة العلم بها الحول الا ان العلم بها كذا ما هو كذا ولا يثبت  
 حقيقة ما هو كذا ولا في حركة وان الالهية بحيث فيها علم لا في الفاعلة  
 لتأدية بالقيام والحكمة ووجهه مستفيض ان العلم الاكبر هو الذي يبحث عن  
 الاسباب الاولى في الوجود الطبيعي والتعليم وما يتعلق بهما من سبب الاسباب  
 وبما المبادئ هو الاله تعالى لانه لا يثبت في هذا هو الذي لا يكون قد وقعت عليه فيها  
 سلفا للبحث في الكتب ولترتيب ذلك في الاقسام الموضوع العلم الاكبر بالحققة  
 الاشارة من حيث كتاب البرهان من المنطق ان ذلك هو الذي لا يثبت في العلم  
 فذلك ان يكون الشيء موضوعا في اشياء من المطلية وبما لا يثبت في العلم  
 البراهين والآن قلت تحقيق في تحقيق الموضوع لهذا العلم هو ذات  
 العلم الاول في كون المراد معرفة صفاته وافعاله وادنى ما هو ايضا فذلك  
 تسع اذهنا فلسفة بالحقيقة وفلسفة اولها انما اتقيد بتسريح بادي بالعلم  
 وانها هي الحكمة بالحقيقة وقد كانت تسع اذهنا ان الحكمة هي افضل علم بافضل معاد  
 واخرى انما الحكمة هي المعرفة التي هي اشجع معرفة واقعتها واخرى انها العلم بالاسيا  
 الاول للبحث في الله فلهذا هذه الفلسفة الاولى وما هذه الحكمة واصل ذلك  
 او الصفات الثلاث لصناعة واحدة والصفات مختلفه كل واحد منها تسعة  
 ونحو ذلك لان هذا العلم الذي غير بسبيله هو الفلسفة الاولى فانه الحكمة  
 المطلقة وان الصفات الثلاث التي سمى بها الحكمة هي صفات صناعة واحدة هي هذه  
 الصناعة وهو علم ان الحكم موضوعا بخصه وتلخيصه عن الموضوع لهذا العلم  
 ولتفصيل الموضوع لهذا العلم هو ان الله تعالى في العلم في ذلك هو الذي هو مطالب  
 العلم فتقول ان لا يجوز ان يكون ذلك هو الموضوع وذلك لان موضوع كل علم

الاول



مجل

العلم كيف يمكن ان يكون الموضوع للعلم المحض عن احواله في المطالب على العلم  
فيه واذا كان كذلك فيتم ان العلم لا يتناول جهة الوجود الذي يتناول  
واحد منها لان ذلك مطلوب في هذا العلم ولا يتناول جهة ما هي جملة ما وكل  
مجل على اننا ننظر في اجزاء العلم اقدم من النظر في جملة وان لم يكن كذلك في غير  
الكل باعتبار ما يتصل به فيجب ان يكون النظر في اجزاء العلم اقدم من النظر في جملة العلم  
بان يكون موضوعه او يكون في علمه وليس العلم في الكلام في الاصل بالعلم  
في هذا العلم وان كان النظر في الاسباب من جهة ما هي موجودة وبالمعنى  
من تلك الجهة فيجب ان يكون الموضوع الاول هو الموضوع بما هو موجود  
فقد بان ايضا بطلان هذا النقل وهو ان هذا العلم موضوعه كذا لا يتناول  
بل يجب ان يعلم ان هذا كماله ومطلوبه **فصل في تفصيل موضوع هذا العلم**  
فيكون على علم الموضوع الذي هو هذا العلم لا يتناول شيئ من لنا الغرض الذي  
هذا العلم فيكون هذا العلم الطبيعي وكان موضوعه الجسم وليس من جهة ما  
موجوده ولا من جهة ما هو موجوده من جهة ما هو موجوده من مبادئ العلم  
والضرورة ولكن من جهة ما هو موضوع الحركة والسكون والعلم الذي تحت العلم  
الطبيعي بعد من ذلك وكذلك الخلقيات فاما العلم الرياضي فقد كان موضوعه  
اما مقدار الجرم في الزمان من المادة فاما مقدار ما هو في الزمان مع المادة  
واما مقدار الجرم في الزمان من المادة فاما مقدار ما هو في الزمان مع المادة  
الماتيات فاما مقدار الجرم في الزمان من المادة فاما مقدار ما هو في الزمان مع المادة  
التي هي ضرورية بعد وضعه كذلك العلم الذي تحت الرياضيات فاما ان يكون  
نظيرها في العلم الذي تحت الرياضيات فاما ان يكون هذا الموضوع والعلم  
المنطوق كماله فقد كان موضوعه المشا العقلية الثانية التي تستند اليها  
العقلية الاولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من علوم الرياضيات في العلم

نفس

عن مقوله لها الوجود العقل الذي يتعلق بمادة اصلا او يتعلق بمادة غير  
جسدية ولا يكون موضوع العلم على ان يتناول الجسم من الجرم غير الجرمي  
وجرمه من الجسم بما هو جرمه من المقدار والعدد بما هو جرمه من كنه  
وجوده من الامور الصورية التي ليست بمادة او هي في مادة غير مادة  
الاجسام وانها كيف يكون وان يتناول الوجود بخصه انما يجب ان يتناول  
وليس يجب ان يكون من جملة العلم المحسوسات ولا من جملة العلم والوجود  
المحسوسات لكن التزم بالتحديد بجرده عن المحسوسات فلو ان من جملة العلم  
بما هو موجوده من لنا الجوهر في ان وجوده بما هو موجوده بغيره يتعلق بالمادة  
والامكان بجرده عن الاحتمالات والعدد فقد يقع على المحسوسات وغير المحسوسات  
ففيما هو موجوده بغيره يتعلق بالمحسوسات واما المقدار فلفظه اسم مشتق من  
يقال له المقدار بمعنى به البعد المقهور للجسم الطبيعي ومنه ما يقال له المقدار  
بغير مركبة متصلة يقال على الخط والسطح والجسم المحمود وهو في الزمان  
بينهما وليس في واحد منهما مقدارا للمادة ولكن المقدار بالمعنى الاول وان كان  
لا يطارق المادة فاما ان يتناول الوجود الاجسام الطبيعية فاذا كان يتناولها  
لم يتناول شيئ من متعلق القوام بمعنى به مستفيدا لقوام من المحسوسات بل المحسوسات  
وليس الشكل كذلك فان الشكل عارض لانه لا يلازم بعد تجردها اجساما شبيهة او  
حسها على شاكلتها فان الحد يجب للمقدار من جهة اشتغال المادة به ولا  
منه فاما ان كان كذلك لم يكن الشكل موجودا في المادة ولا علمه اولية مخرج  
المادة الى الفصل اما المقدار بالمعنى الآخر فان فيه نظير من جهة وجوده  
ونظير من جهة عارضه فاما النظر في ان وجوده في انحاء الوجود من اى  
اقسام الوجود فليس هو بحثا بل هو عن معنى يتعلق بالمادة فاما موضوع المنطق  
جملة ذاته فظاهره خارج عن المحسوسات فيتم ان هذه كلها تقع في العلم الذي

يتناولها لا يتعلق بغيره بالخصوصيات ولا يجوز ان يوضع لها موضوع مشترك  
 من كل ما لا لانه وعوارضه الا الموجود فان بعضها اجزاء وبعضها كليات  
 بعضها متعلق بالاشياء وليس يمكن ان يعمها معنى محقق لا حقيقة بمعنى الموجود ولا  
 تدل على جديدها التي يجب ان تتحد وتتحقق في النفس وهي مشتركة في العلم وليس في  
 واحد من العلوم يتولى الكل في مثل الاشياء واحد والاشياء كثيرة  
 المتفرقة والمتجانسة والشد وبغير ذلك فبعضها يستعملها استعمالا لفظيا وبعضها  
 انما ياتى بصدقها ولا يتكلم في غير ما وليست عوارض خاصة للمشي  
 موضوعات هذه العلوم الجزئية وليست من الاشياء التي يكون وجودها الا  
 وجود الصفات للذات ولا يضاف من الصفات التي يكون لكل شيء فيكون  
 كل واحد منها مشترك لكل شيء ولا يجوز ان تخصص ايضا بقوله ولا يمكن  
 يكون من عوارض شيء الا الموجود ديمها هو موجود فظاهر له من هذه الجملة  
 ان الموجود بما هو موجود امر مشترك لجميع هذه فانه يجب ان يجعل الموضوع  
 لهذه القضايا ديمها وانما لا ينفى عن تعلم مبدء وعوارضه حتى يحتاج ان يكمل  
 علمه بهذا العلم باصباح العلم التي لا يستحال ان يكون ثابتا للموضوع وتحقيق  
 مبدء في العلم لا ينفى عن موضوعه بل يعلم بانه مبدء فقط فالموضوع  
 الاول لهذا العلم هو الموجود بما هو موجود ومطالبا لاشياء التي تلحق بها  
 من غير شرط وبعض هذه الاشياء له كالانواع كالموجود الكمال وكيف فانه يحتاج  
 الموجود وان ينقسم اليها الاقسام قبلها حاجة الى ان يثبت ان اشياء اخرى  
 الانقسام الى الانسان وغير الانسان وبعض هذه كالمواد والخاصية  
 مثل الواحد والكثرة والقوة والفساد والكل والجزء والممكن والواجب فانه  
 يحتاج الموجود في هذه الاشياء والاستعداد لها الى ان يتخصص بطريق  
 قديما او خلقيا او غير ذلك لتقدير ان يقول انه اذا جعل الموجود وهو الموضوع

العلم الجزئي ان يكونا شيئا مبادئ الموجودات فيه لان العلم في كل علم هو عن  
 لاشياء موضوعه لاشياء مادية فالجواب عن هذا ان النظر في المبادئ  
 هو بحث عن عوارض هذا الموضوع لان الموجود كونه مبدءا غير مبدء له ولا  
 يمنع فيه بل هو امر بالقياس الى طبيعة الموجود امر عارض له ومن العوارض  
 الخاصة به لانه ليس شيء اعظم من الموجود فيلحق به كثر او ليا ولا يستلزم  
 الموجود الى ان يصير طبيعيا او قديما او شيئا اخر حتى يبرهن ان يكون مبدءا  
 قديما ليس مبدءا للموجود وكله ولذا كان مبدءا للموجود وكله كان مبدءا لنفسه  
 بل الموجود وكله لا مبدء له انما المبدء الموجود المعلق بالقياس الى مبدءا يتصور  
 الموجود ولا يمكن هذا العلم شي عن مبادئ الموجود مطلقا بل انما يبحث  
 عن مبادئ لبعضها مبادئ العلوم الجزئية فانه وان كانت لا يبرهن في  
 مبادئها المشتركة ان لها مبادئ مشتركة فيها جميع ما ينفى كل واحد منها فانه  
 يبرهن على وجود مبادئها مبادئها من الانوار التي فيه وبل هو هذا العلم  
 ان ينقسم ضرورية الى اجزاء انما يبحث عن الاسباب التي تقصر في انما لا يجب  
 لكل موجود معلول من جهة وجوده ويبحث عن السبب الاول الذي يقصر عنه  
 كل موجود معلول بالعلم وهو موجود معلول بالعلم في وجوده فقط او مشترك  
 فقط بينهما يبحث عن العوارض للموجود ومنها ما يبحث عن مبادئ العلم  
 الجزئية ولان مبادئ كل علم اخص من سبيل في العلم الا هم شئ مبادئ  
 في الطبيعة والمخارج في الهندسة فيعرض بهذا العلم ان يضع فيه مبادئ  
 العلوم الجزئية التي يبحث عن اشياء جزئية الموجود وهذا العلم يبحث عن  
 اشكال الموجودات والاشياء التي هي له كالاشياء الانواع حتى يبلغ الى التخصيص  
 بحيث معه موضوع الطبيعة فيلزم اليه وتخصصه في موضوعه  
 الا ينفى فيسببه اليه وكذلك في غيره ذلك وما قبل ذلك التخصيص وكما قبله



فيه لك اذا قسمنا المنفعة المطلقة الى اقسامها كانت ثلثة اقسام قسم كون  
الموصل منه موصلا الى معنى اخر منه وقسم كون الموصل منه موصلا  
الى معنى مساو له وقسم كون الموصل منه موصلا الى معنى دونه وهذان  
في كل واحد من ذاته وهذا اذا اطلب له اسم خاص كان الاول به الاماضة  
الافادة والعناية والرياسة اثنى مما يشبه هذا اذا استقرت الاقسام  
الضامه في هذا الباب فمن عليه فالمنفعة المختصة بغيره من الخدمه  
واما الافاده التي يحصل من الاشرف في الاخر فيلزمه الخدمه وان  
تعمل ان اقامت شفع الخدمه والخدمه ايضا تنفع الخادم اعني المنفعة اذا  
اخذت مطلقه ويكون نوع كل منفعة ووجه الخاص بها انما انرفقت هذا  
العلم التي يتناولها في افاده اليقين بمبادئ العلم الخريفة والتحقق  
الاشرف المشترك فيها وان لم يكن مبادئ هذا اذن منفعة الخدمه الخدمه  
الخدمه الخدمه اذ نسبت هذا العلم الى المعلوم الخريفة نسبة الشيء الى  
المقصود معرفته وهذا العلم الى الاشياء المقصود معرفتها في تلك العلوم  
فكان ذا السبيل الوجه تلك فكذلك العلم بها سبيل التحقيق العلم بتلك  
الاشياء بهذا العلم فلو لم يعلم بعدا لعلوم الطبيعة والرياضية اما  
الطبيعة فلا في كثير من الاشياء المسئلة في هذا مما يتبين في العلم الطبيعي  
الكون والفساد والتغير المكان والزمان وتعلق كل شئ بحركه وانها  
الحركات الى غير ذلك وغير ذلك واما الرياضيه فلا في الغرض الا في هذا  
العلم وهو معرفه تدبير المبادئ تعالى ومعرفة الملازمه الروطائين وطبقاتها  
ومعرفة النظام في تركيب الافلاك ليس يمكن ان يتوصل اليه الا بعلم الهيئته  
على الهيئة لا يتوصل اليه الا بعلم الحساب والهندسة واما الموسيقى وتربيتها  
الرياضيات والتقليبات والسياسة في نوعها فيعرفه وتدبر في هذا العلم

في

فما

لنا اننا لا نقول اننا اذا كانت المبادئ في علم الطبيعة والعلوم الخريفة  
فهذا العلم كانت مبادئ العلمين بمرتين بالمبادئ كانت مبادئ في ذلك  
العلمين بصيرها في هذا العلم كان ذلك بيانا نادورا وبصيرها في العلمين  
لكن في نفسه والذي يجب ان يقال في حل هذه الشبهة هو انما قيل  
شرح في كتاب البرهان وانما في ذلك منتهى مقادير الكتاب في هذا الوضع  
ان المبدأ للتعليم ليس لما يكون مبادئ لان جميع المبادئ يستند في برهانها  
اليه بفصل او قربة بل بما كان المبدأ مأخوذا في البرهان بفصل المبادئ في  
يجوز ان يكون في العلم مبادئ البرهان لا يستعمل ايضا البتة بل بما يتصل  
المفاهيم التي لا يراها عليها على انه انما يكون مبادئ العلم مبادئ الحقيقة  
اذا كان يقيد اخذها باليقين انما اكتسب من العقل واما اذا كان يقيد  
العقل فاما يقال له مبادئ العلم على غير ما جرى ان يقال له مبادئ على حساب  
يقال له مبادئ من جهة ان الخريفة مأخوذة من يقيد في وجوده فقط لا تضع  
اذا انما كان المبدأ الطبيعي يجوز ان يكون بينا في نفسه ويجوز ان يكون  
بينه في الفلسفة الاولى بما ليس بين يقيد بعدا ولكن انما يتبين به في مبادئ  
اخرى فيكون مبادئ من مبادئ في العلم الا على الانحاج ذلك المبدأ لا يتحقق  
له في تناقض ذلك المبدأ بل بالمقدمة اخرى وقد يجوز ان يكون العلم  
الطبيعي هو الاصل فادنا به ان كان له في نفسه ما فيه برهان العلم يقيد هذا  
العلم به برهان لا في خصوصه وفي العمل العناية بالبعد قد انقطع انه  
اما ان يكون مبادئ مبادئ وجه هذا العلم من المبادئ التي في العلم  
الطبيعية ليس من مبادئ في هذا العلم بل من مبادئ في نفسها واما  
يكون بينا في مبادئ في العلم في هذا العلم لكن ليس بعدا في مبادئ  
لذلك المبادئ ليس بها مبادئ بل في العلم انما ان يكون تلك المبادئ مبادئ

للعلم

العلم انه على وجود ما لا يدرك بالحواس في هذا العلم اليقيني ومعلوم ان الامر اذا كان  
على هذا الوجه لا يمكن بيان ذلك في حيز بياننا جميع الى هذا الشيء  
في بيان نفسه ويجيب ان يعلم ان في نفس الامر طرعا الى ان يكون العرض من  
هذا العلم يحصل تبدا لا بعد علم انما في نفسه يستفهم لك فيما بعد ان شاء الله  
سبل الى اثبات المبدأ الاول لا من طريق الاستدلال عن الامور المحسوسة  
بل من طريق عقول كلية توجب الموجد ومبدأ واجب الوجود ومنع  
يكون متغيرا ومتكثرا في جهة ويوجب ان يكون هو مبدأ الكل وان يكون الكل  
يجب منه على ترتيبا لكل اكل انما انفسا لا تفهم على ذلك ذلك الطريق  
البرهان الذي هو سائر من المبادئ الى الثاني وعن العلة الى المعلوم  
التي بعض جهل انساب التواريخ شاهدون ان تفصيل فاذن من جهة العلم  
فوضيحا ان يكون مقبولا على العلوم كلها الا ان من جهتنا لا نخرج من العلوية  
فقد تكلمنا على مرتبة هذا العلم من جهة العلم وانما اسم هذا العلم هو واجب  
الطبيعة وتسمى الطبيعة لا لغة التي هي مبدأ حركة وسكون بل جملة الشيء الواحد  
عن المادة الحساسة وتلك القوة والاعراض فبقوله قديما الطبيعة للعلم  
الطبيعي المتخلة الطبيعة والجزء الطبيعي والجزء المحسوس على انه من المراتب الاعلى  
ومعنى بعد الطبيعة بعدية بالقياس اليها فان اول ما شاهد هذا الوجود  
تتم من غير انما له شاهد هذا الوجود الطبيعي اما الذي لا يتجزأ الى شي  
العلم انما اعتبره بل انه فها ان يقال علمنا ان الطبيعة لان الامور المحسوسة  
منها وهذا العلم هو المبدأ او بالعلم وتلك الطبيعة ولكن لا بد ان يقال ان  
الامور الرياضية الحسية التي ينظر فيها في الحساب والهندسة هي التي تسبق  
التيقن وحسبها المبدأ فانه لا يمكن ان يوجد لها الطبيعة البتة لانه قد وجد  
ابدا في الطبيعة فيكون العلم الحساب والهندسة علم ابدا الطبيعة

للوجود

الذي يبين ان قوله في هذا الشيء هو انما الهندسة فما كان التفسير فيها  
انما هو في الخطوط والسطوح والجيومات فعل وان موضوعه غير غار والطبيعة  
في القوام والاعراض الثلاثة الى ذلك وما كان موضوعه المقدار  
المطلق في موضوعه المقدار المطلق على انه مستعد لاية كلية انفتحت وذلك  
ليس على انما هو مبدأ للطبيعات بصورة له هو بما هو مقدار وعرض وقد  
عرف في كل من الخطوط والسطوح والجيومات الفرق بين المتناهي والغير متناهي  
المتناهي مطلقا وبين المقدار الذي هو وان اسم المقدار يقع عليه ما يشبه  
فاذا كان كذلك فليس موضوع الهندسة بالمتقينة هو المقدار المقدر  
الطبيعي المقدار المقول على الخط والسطوح والجسم وهذا هو المستعد للنسب  
المتناهي واما العدد فالشبهة فيه اكد وشبهه في ظاهر النظر ان يكون علم  
العدد هو علم ما بعد الطبيعة لان ان يكون علم ما بعد الطبيعة انما يصح  
شيء اخر وهو علم ما لم يكن من كل الوجوه للطبيعة فيكون تدريس هذا العلم  
باشرف ما فيه كما يسمي هذا العلم بالعلم الاكبر ايضا لان المعرفة بالله تعالى  
هو غاية هذا العلم ويكتسبها بالشيء الذي لا يشبه من جهة المعنى والاشرف والجزء الاكبر  
والجزء الذي هو غاية فيكون كان هذا العلم هو العلم الذي كماله والاشرف  
اجزائه ومقصودنا الاول هو معرفة ما يقارنا الطبيعة من كل وجه فها اذا  
كانت الشبهة له موضوعا اذا هذا المعنى لا يكون علم العدد شاكرا له  
في معنى هذا الاسم وهذا ولكن بيان الحق فيكون علم الحساب خارجا عن علم  
ما بعد الطبيعة هو انه سبيل الى ان موضوعه ليس هو العدد من كل وجه فان  
العدد قد يوجد في الامور المتعارفة وقد يوجد في الامور الطبيعية وقد  
له وفيه في الوجودات التي هي غير متناهية وان كان لا يمكن ان يكون العدد  
موجودا انما ايضا الشيء في الوجود فما كان من العدد وجوده في الامر المتعارفة

في  
التشاكل





والجواب ان من الشئ فكيف يكون هذا ثم ينفك الشئ ما يعرفه الحق  
 ويعرفه الجاهل بعد ان يستعمل في بيان كل واحد منهما انه شئ او انه ليس  
 او انه ما او انه الذي وجميع هذه كما لم ادعيات لاسم الشئ فكيف يصح  
 ان يعرف الشئ يعرفه حقيقة بما لا يعرفه الا به نعم وما كان في ذلك  
 وامثاله تبيها ما بالحقبة فالتا اذ اقلنا ان الشئ هو ما يصح  
 الخيرة ويكون كاتك قلنا ان الشئ هو الشئ الذي يصح الخيرة يكون  
 معناه ان الذي الشئ معنى واحد فيكون قد اخذنا الشئ في حد  
 على ان لا نكون وضع هذا التام لشيء به معناه واحد تبيها  
 ما على الشئ فتقول ان معنى الموجود ومعنى الشئ محصور في النفس  
 وحدهما في الموجود والشيء والحاصل انهما مترادفان على معنى  
 فالتا انك في ان معناه قد حصل في نفس من يعرف هذا الكتاب والشئ  
 وما يصح ومفاسد قد يدل على معنى اخر في اللغات كلها فان كل اسم  
 حقيقة هو ما هو اما هو فالحق حقيقة انه مثلك ولا ينافي حقيقة انه  
 ينافي ذلك فهو الذي ربما سبناه الوجود الخاص ولزده معنى  
 الا انما فان لفظ الوجود يدل به ايضا على ما كان كثر منها الحقيقة التي  
 عليها الشئ فكأنه ما على يكون الوجود الخاص للشئ ويرجع فتقول ان  
 من ابي ان كل شئ حقيقة خاصة هي به ومعلم ان حقيقة كل شئ  
 الخاصة بغير الوجود الذي راى ذلك الامتياز وذلك لانك اذا قلت  
 حقيقة كذا في مورد ما في الوجود او في العقل وطلقا بغير ما يجزا  
 كان هذا معنى يحصل من قولك ان حقيقة كذا هي حقيقة كذا في ان  
 كذا حقيقة لكان حسنا ان الكلام قد مر فيه قلنا ان حقيقة كذا هي  
 لكان ايضا ان قد مر فيه بالمثل اقل اذ اذ منه ان قولك الحقيقة

الان يسمى الشئ الموجود كانه قلنا ان حقيقة كذا حقيقة موجودة واما  
 اذا قلت حقيقة الشئ ما حقيقة بشيء اخر فاما يصح هذا او لا ذلك  
 فنحن في ضلالتنا شئ اخر محصور في ان لا يكون الشئ الا في كل وقت ان  
 حقيقة حقيقة حقيقة حقيقة حقيقة اخرى كذا في هذا الامتياز وهذا  
 الا انما في جميعا الى هذا الشئ راى به هذا المعنى ولا ينافي ان مع  
 الموجود باه البتة بل معنى الموجود بلزده دائما لانه يكون اما موجودا  
 في الوجودات او موجودا في الزم والمثل فان لم يكن كذا لم يكن شئ وانما  
 يقال ان الشئ هو الذي يخرج عنه شئ الذي يقال مع هذا ان الشئ  
 قد يكون معدوما على الاطلاق لم يجب ان يظفر به في المعنى  
 المعدوم في الايمان فان يكون كذلك فيخرج ان يكون الشئ ثابتا في  
 الدهر معدوما في الاشياء الخارجية وان عجزه لكان باطلا في  
 يكون منه خبر ان لا يكون معدوما في الاشياء ان مقتضى النفس فقط  
 فاما ان يكون مقتضى في النفس صورة يشيخ في خارج وكلاهما الخيرة  
 فلا ان الخيرة يكون دائما عن شئ يتحقق في الدهر والمعدوم المطلق لا يجزا  
 منه بالاحتياط اذا اجترأ به بالسبابة فقد حصل له وجودا  
 الدهر لان هذا الخبر ضمن اشارة والاشارة الى المعدوم الذي لا  
 صفة له بل هو من الوجود في الدهر كما ان كيف يجب على المعدوم  
 شئ ومعنى قولنا ان المعدوم كذا معناه ان وصف كذا حاصل في المعدوم  
 ولا فرق بين ما حاصل في الموجود وبين كذا كما قلنا ان هذا الوصف هو  
 للمعدوم بل هو لانه لا يجزا ما يوصف به المعدوم ويجز على انما  
 ان يكون موجودا وحاصلا للمعدوم ولا يكون من غير احصاء الامتياز  
 كان موجودا وحاصلا للمعدوم فلا يجزا ان يكون في نفسه موجودا

الوجود

ان

انعمه ما ان كان موجودا احيون المعدم صفة موجودة واذا كان  
 المفقود موجودا فالمتصرف بها موجودا لا غير المعدم موجودا  
 مع وان كانت الصفة معدومة فكيف يكون المعدم في نفسه  
 الشيء ثم قد يكون ما لا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون  
 الشيء ثم قد يكون الشيء موجودا في نفسه ولا يكون موجودا في نفسه  
 وذكر الصفة موجودة للمعدم في نفس الصفة من المعدم فانه ان لم  
 يكن هذا هو الشيء للصفة من المعدم فاذا انشأنا الصفة من المعدم  
 كان مقابلا لها فكان وجود الصفة له وهذا كله باطل وانما قيل  
 ان لنا علما بالعدم فلان المعنى اذ يحصل في النفس فقط وله  
 نفسية الخارج كان المعلوم نفسا في النفس فقط والتقدير  
 الواقع بين التصور من جريته انه جاز في طابع هذا المخلوق  
 وتقع نسبة له معقولة الى الخارج وفي الوقت فلا نسبة له فلا  
 معلوم غير ومحمد القوم الذين يرون هذا الزعم ان جملتهم  
 منه ويحكمون بالاشيئية لطا في عدمه ومن شأنه ان يقف على ذلك  
 فليرجع الى هذا ما به من افاويلهم التي لا يتحقق فضل الاشتغال  
 وانما وقع او لم يقع او تعاقبه بسبب جملته بان الاخبار انما يكون  
 عن شأنها موجودة في النفس ان كانت معدومة ويكون معنى الاخبار  
 عنها ان لها نسبة الى الالهيات مثلا ان قلنا ان الفضايلة تكون  
 الكليات ونفتم كون وحلت كون الذي في النفس على الفضايلة التي في  
 النفس فهذا المعنى يصح في معنى اخر معتقدها ايضا معتقدها  
 مستقبلا ان يوصف بمعنى ان المعتقد وهو معقول الوجود وعلى هذا  
 القياس لا حرج في الماضي فبين ان الحجة لا بد ان يكون موجودا

موافق  
 المعقولة

وجود اما في النفس والاشياء والمحققة هو من الموجود في النفس  
 بالعرض من الموجود في الخارج وقد ثبت ان الشيء باذاتها لا  
 لموجوده والحاصل ان تمام مع ذلك لا زمان وكل انه قد بلغ ان  
 قبل ان ان الحاصل يكون حاصلا وليس موجودا وقد يكون صفة لا  
 ليس شيئا لا موجودا ولا معدوما وان لفظا الذي معناه بل على غير هذا  
 الذي في غير الالهيات من حيث الالهيات فاذا اخذنا بالغير من هذه الالهيات  
 من حيث مفهومها انما اكتشفوا فنقول الان ان كان لم يكن الموجود كالحل  
 حينا ولا مقولا بالاشياء على ما كانت فانه معنى متفق عليه في التقديم  
 والقبول واذا لم يكن كون النسبة التي هي الجوهريه يكون لما بعده واذا  
 من جوهريه على الجوهريه وما انما اليه فيلحقه عرضا غير جوهريه  
 قبل ولذلك يكون له علم واحد يتكفل به كما ان جميع ما هو صهي على  
 وقد يتصور ان ان تصرف في حال لا واجب المحكم وانتم في التعريف الحقيقي  
 بل يربطه العادة وجميع ما قيل في تعريف هذه مما بلغه من الاولين قد  
 يكاد يتحقق فورا وذلك لانهم على ما علمت في فنون المنطق اذا ارادوا  
 ان يحددوا المحكم اخذوا في حده اما الضروري واما الحال والاشيئية لهم  
 ذلك واذا ارادوا ان يحددوا الضروري فما اخذوا في حده اما المحكم  
 اما الحال والطا والاول وان يحددوا الحال فما اخذوا في حده اما الضروري  
 واما المحكم مثلا فاحصل المحكم قالوا مرة انه غير الضروري واللعنة  
 في الحال الذي ليس موجودا في الحقيقة فوضع من المستحيل في الحال  
 احاطا به الى ان يحددوا الضروري قالوا اما انه الذي لا يمكن ان يغير  
 معدوما اما انه الذي اذ اضر بخلافه هو عينه كان حالا لا تعد  
 اخذوا المحكم بان في حده الحال الذي هو اما المحكم فقد كان في الحال

لان  
 بطلان

فليس حقه انما الله وروحه اما الخلق الخ لا الاله الا الله والاراد والوجود  
 اخذوا من انما الله وروحه بان يقولوا انما الخلق الخ لا الاله الا الله والاراد والوجود  
 واما الممكن بان يقولوا انما الخلق الخ لا الاله الا الله والاراد والوجود  
 منه صنفين وكذلك ما يقال من ان المتعقبات لا يمكن ان يكون  
 الذي يجب ان لا يكون والواجب هو الذي متعقباته لا يمكن ان لا يكون وليس  
 يمكن ان لا يكون والممكن هو الذي ليس متعقباته لا يكون ولا يكون او الذي  
 ليس له يجب ان يكون وان لا يكون وهذا كله كما تراه ووظاهر انما كلفنا  
 في ذلك تفصيلا في الاصول فاعلم ان اول هذه التفتيش ان يتصور  
 اولها هو الواجب ذلك لان الواجب بطلان كما في الوجود والوجود اعرف  
 من عدم لان الوجود يعرف بذاته والعدم يعرف بوجوده ما لا يوجد  
 ومنه يبين ان هذه الاشياء يتعقباتها بطلان فتكون قبول ان المعدوم  
 يقال لا ما لا يتعقباته بالوجود وذلك لان المعدوم اذا اعيد  
 بجائز يكون بينه وبين ما هو مثله لم يوجد مثله فربما كان مثله  
 انما ليس له لانه ليس له في حال عدمه كما هو في حاله  
 فتقضا ان المعدوم موجود على الحق كذا ما انما اليه فيما سلف لفقنا  
 وعلى ان المعدوم اذا اعيد ايجب ان يبا جميع الخواص التي كان بها  
 هو ما هو ومن خواصه وقته فاذا اعيد وقته كان المعدوم غير ذلك  
 المعاد هو الذي يوجد في وقت ثان فان كان المعدوم مجردا عاده  
 فاعاده حيلة المعدوم انما التي كانت معدومة الوقت لما شئ له حقيقة  
 وجوده قد عدم او هو واقعه مؤخره لعارض من لا عارض على ما عرف  
 من مذهبهم بان يحد الوقت والاختلاف لا يكون وقت ووقت  
 فلو كان يتصور على العقل بغير هذا فمما لا يحتاج فيه الى بيان وكل

ما يقال فيه هو من ترجيح عن طريق التعليم فصل في ابتداء العقل وبقائه  
 الوجود والممكن الوجود فان الواجب الوجود لا يخلو له وان الممكن  
 الوجود لا يخلو له ان الواجب الوجود غير ممكن كما في الوجود ولا  
 يستلزم بغيره فيه وفرد الوجود كانه فقولا ان لكل واحد من الواجب  
 الوجود والممكن الوجود دخا صنفين لان الامور التي تدخل في الوجود  
 يحصل في العقل الانقسام الى قسمين فيكون منها ما اذا اعتبر بذاته لم  
 يجب وجوده وظاهره لا يتعقباته ايضا وجوده والاول يدخل في الوجود  
 وهذا الشيء هو في غير الامكان ويكون منها ما اذا اعتبر بذاته  
 وجوده فتقول ان الواجب الوجود بذاته لاحالة له وان الممكن  
 الوجود بذاته له حلة فان الواجب الوجود بذاته والواجب الوجود  
 من جميع جهاته فان الواجب الوجود لا يمكن ان يكون وجوده مكانا  
 لوجود اخر فيكون كل واحد منهما سائلا لا اخر في وجوب الوجود  
 وتبلا زمان وان الواجب الوجود لا يجوز ان يتجمع وجوده عن كثرة  
 البتة فان الواجب الوجود لا يجوز ان يكون الحقيقة التي له مشتركا  
 فيها بوجه اخر من وجهين فلهذا ان كان الواجب الوجود غير  
 مضاف ولا يتعقباته لا يتشارك في وجوده الذي يخصه اما  
 ان الواجب الوجود لاحالة له فظاهر لانه ان كان الواجب الوجود  
 علة في وجوده كان وجوده بها وكل ما وجوده بشئ فاذا اعتبر بذاته  
 دون غير الواجب الوجود وكل ما اذا اعتبر بذاته دون غيره فلهذا  
 له وجود فليس الواجب الوجود بذاته فبذلك ان كان الواجب الوجود  
 بذاته في ذاته حلة لا يمكن الواجب الوجود بذاته فلهذا ان الواجب  
 الوجود لاحالة له وظهر من ذلك انه لا يجوز ان يكون شئ والواجب الوجود

واجب الوجود

بأنه واجب الوجود في نفسه لا أن كان يجب وجوده في نفسه فلا يكون  
أن يوجد في غيره وكل ما لا يوجد في غيره في نفسه فيجب  
واجبا بذاته فلا يجب بذاته حصوله ولا تأثيرا لاجب الوجود في غيره  
فما لم ينفى في غيره في وجوده فلا يكون واجبا في غيره في ذاته أيضا  
أن كل ما هو ممكن الوجود باعتبار ذاته في وجوده ووجوده كماله ماحلة  
لأنه إذا وجد فقد حصل له الوجود بتبليغ من العدم وإذا عدم حصل  
العدم بتبليغ من الوجود فلا يخال ما أن يكون كل واحد من الأمرين  
يحصل له عن غيره أو لا عن غيره فإن كان من غير فليس بها معللة وإن  
كان لا يحصل عن غيره وبما ليس أن كل ما لا يوجد في وجوده فقد  
تخصص بغيره في نفسه وكذلك في العدم وذلك لأن هذا التخصص  
أما أن يكون كغيره في نفسه الأمر لا يكفي في نفسه فان كانت ممتنة  
بغيره لا في الأمرين كان حتى يكون خاصا لا يكون ذلك الأمر واجب  
المعية لذاته وقد فرض غير واجب ههنا كان لا يكون في غيره وجود  
متممه بل امر بذاته وجرد ذاته فيكون وجوده لوجود شيء آخر  
غيره فانه لا بد منه في معلقه فله علة وبالمجمل فانه يصير احد الأمرين  
واجبا له لا لذاته بل المعلقة أما المعلق الوجودي فمعلقة على وجوده  
وإما المعلق العددي فمعلقة على عدم المعلقة للمعلق الوجودي وعلى ما علة  
فتقول انه يجب أن يصير واجبا بالعلة وبالنسبة إليها فانه ان لم يكن  
واجبا كان عند وجوده العلة وبالنسبة إليها مكافئا لاجب الوجود  
أن يوجد مكان لا يوجد غيره فخصص احد الأمرين وهذا يحتاج من الأمر  
الوجود شيء ثالث سفس له بما الوجود على عدمه أو العدم عن الوجود  
عند وجود العلة فيكون ذلك علة أخرى وبما أدى الكلام إلى غير

ونقول

التي انه إذا أدى إلى غير النهاية لم يكن مع ذلك قد تغير له بغيره فلا  
يكون حصوله وجودا وهذا محال لأنه ذهب إلى غير النهاية والعلل  
فقط فان هذا في هذا الموضع بعد شك في أخاثة بل لا شك في وجود  
بعد ما به تخصصه وقد فرض وجودا فقد صح أن كل ما هو ممكن الوجود  
لا يوجد ما لا يجب بالنسبة إلى معلقه ففقد الوجود لأن يكون واجبا في  
مكافئا لواجب الوجود في غيره فيكون هذا من وجوده مع ذلك وذلك في  
مع هذا وليس احد ما علة للآخر لانه كما كان في الأمرين في الوجود  
لأنه لا يوجد إذا اعتبرنا احد ما بذاته دون الآخر أما أن يكون  
بذاته أو لا يكون واجبا بذاته فان كان واجبا بذاته فلا يخال ما أن  
يكون له وجبا أيضا باعتبار مع الثاني فيكون الشيء واجب الوجود  
بذاته واجب الوجود لاجل غيره وهذا محال كما فرضنا أما أن لا  
يكون له وجب بالآخر حتى يكون واجبا في نفسه وجوده وجودا  
ويلزم بل لا يكون لوجوده علاقة بالآخر حتى يكون لما يوجد إذا وجد  
هذا وأما أن لا يكون واجبا بذاته فيجب أن يكون باعتبار ذاته يمكن  
الوجود باعتبار الآخر واجب الوجود فلا يخال ما أن يكون الآخر كذلك  
أنه لا يكون فان كان الآخر كذلك فلا يخال ما أن يكون وجبا الوجود  
لهذا من ذلك وذلك في حد ما كان الوجود في وجوده وجبا الوجود  
فان كان وجبا الوجود لهذا من ذلك وذلك في حد وجب  
الوجود وليس من نفسه أو من ثلث سابق كما قلنا في وجه سلف كل  
الذي يكون منه كان وجب وجوده هذا في حقيقته وجب وجود  
فما يحصل لغيره وجب وجوده بعد ذلك بالذات فلا يحصل له وجب  
وجود البتة وان كان وجب الوجود لهذا من ذلك وذلك في حد

وان لم يكن

الاكساب فيكون وجوب وجودها من ذات ذلك وهو في حد ذاته  
 ويكون ذات ذلك في حد الاكساب في ذاته وجوب الوجوب ليس  
 له حد الاكساب مستقدا من هذا بل الوجوب يكون العلة لها  
 امكن وجود ذلك في امكن وجود ذلك ليس له حد في حد امكن  
 في حد كائين اعني ما هو علة بالذات وعلى ان الذات في وجوده  
 انما هو انما اذا كان امكن وجود ذلك هو علة اجاب وجوده  
 لم يتعلق وجوده في وجوده بل امكنه في حد ان وجوده وجوده  
 مع عدمه وقد عرفت ان كائين هو في حد ان ليس يمكن ان يكون في حد  
 الوجوب في حد ان لا يتعلق بالذات بل في حد ان يكون له وجوده  
 الاول بالذات ويكون هذا السبب خارج في وجوده مما يجعلها في  
 العلة في حد انما الوجوب في حد ان لا يتعلق بها في حد ان ليس له  
 واجبا بالذات بل مع الاخر في حد ان العلة التي هي في حد ان  
 المادان او الموضوعان الموصوفان بهما في حد ان وجود المادتين  
 او الموضوعين لهما وجودهما بل وجودنا في حد ان لا يكون  
 لا يخلو ان ان يكون وجوده كل واحد من الاثنين في حد ان لا يكون  
 يكون مع الاخر في حد ان لا يكون في حد ان لا يكون في حد ان لا يكون  
 ويكون كائن في حد ان لا يكون في حد ان لا يكون في حد ان لا يكون  
 لا يكون في حد ان لا يكون في حد ان لا يكون في حد ان لا يكون  
 يكون في حد ان لا يكون في حد ان لا يكون في حد ان لا يكون  
 الوجود في حد ان لا يكون في حد ان لا يكون في حد ان لا يكون  
 في حد ان لا يكون في حد ان لا يكون في حد ان لا يكون  
 في حد ان لا يكون في حد ان لا يكون في حد ان لا يكون  
 في حد ان لا يكون في حد ان لا يكون في حد ان لا يكون

متكافئين بطلعة وعلى ألا يحرك صاحبها أيضا فاعلة للعدالة التي هي  
بينها كالإله إلا أن ذلك أن يكونا متكافئين من جهة ما يكونا لهما  
ليس أحدهما فاعلة للآخر تكونا العدالة لازمة لوجودهما فكونا فاعلة  
الأول العدالة على مراحح موجد لذاته على ما علمت كما أن العدالة ضرورة  
فيكون لا تتكافؤا فلا إلا العرض المبين كما لا يؤدم وهذا غير متحقق فيه  
ويكون الذي بالعرض للآخر ويكونا من حيث التكافؤ على ما في **فصل**  
**وإن واجب الوجود واحد** ونقل أيضا أن واجب الوجود يجب أن  
يكون ذاتا واحداً والافتقار بكثرة يكون كل واحد منها واجب الوجود  
لأن ما من كونين كل واحد منهما في المعنى الذي هو حقيقة الوجود إلا أن الآخر  
البه أو غيرا لهما فاعان كان لهما لهما الآخر في المعنى الذي لهما والآخر  
ويقال فيه بأنه ليس وهذا خلاف الآخر فخالقه في غير المعنى وذلك  
لأن المعنى الذي هو فيهما يختلف وتعدا زينة شيء به صا هذا أو في  
هذا أو تارة نفس هذا أو وهذا أو في تارة هذا المتأخران في الآخر  
بل بما صار ذلك الذي أن نفس ذلك في هذا القصر ما كان ذلك  
المعنى وشبهه به بآلية فاذن كل واحد منهما مبين الآخر وليس تعالى  
فانقل المعنى فخالقه في غير المعنى كالأشياء التي هي غير المعنى ويقاد  
المعنى على الآخر في ذلك المعنى لغيره لأنه به وهذا الذي استوفى فاستان  
به عرض حقيقة التي بالغير لثبات الحقيقة أو لوجوده بما هو ذلك الوجود  
فحينئذ يتحقق الكثرة ويقدر عرضها اختلافه فيه هف واما أن يعرض  
لغير أسباب خارجة لغير فرضية فيكون كذلك العلة ليعرض  
يكون ولائها العلة لا يختلف فيكون ولائها العلة كانت الذات  
أحدها أو ليس فيكون كذلك العلة ليس هذا نظيره واجب الوجود ذلك

۱۰۰

۱۰۰

لوجود الله بما هو ذلك الوجود

باعتباره واجب الوجود فيكون وجوب وجود كل واحد منهما الخاص به  
 المنفرد المستغنى عن غيره وقد قيل ان كل ما هو واجب الوجود بغير  
 فليس واجب الوجود بذاته بل هو في حد ذاته ممكن الوجود فيكون كل  
 واحدة من هذه مع انها واجبة الوجود بغيرها ممكنة الوجود في حد  
 ذاتها وهذا محال فيكون لانها لا يمكن ان يكون لها وجود مستقل  
 في الحقيقة فلا يخفى ذلك المعنى اما ان يكون شرطاً في وجوب الوجود  
 او لا يكون فان كان شرطاً في وجوب الوجود فظاهر ان يكون  
 يتوقفه كلياً فهو واجب الوجود وان لم يكن شرطاً في وجوب الوجود  
 فهو واجب الوجود متفرقاً عنه وجوب وجوده وهو اخص من عار  
 متناهية له بعد ما ذكر ذلك وجوب وجوده وقد عتقنا هذا وبيننا  
 فساد ما كان لا يجوز ان يقال في المعنى بل يجب ان يرد هذا بما  
 وجه آخر وهو ان انقسام معنى وجوب الوجود في الحقيقة لا يخلو من  
 وتبين انما ان يكون على سبيل انقسامه بالفضول فاما على سبيل  
 انقسامه بالعدم فليس من المعلوم ان الفضول لا يدخل في حد  
 ما يقيم مقام المحذور لا يبعد الجس حقيقة وانما يبين ان انقسام  
 بالفضل ذلك انما هو فان التاطل لا يبعد الجس ان معنى الجوانبة  
 بل يبين انقسام الفضل انما هو مجردة خاصة فيما ان يكون  
 وجوب الوجود ان صحت بحيث لا يبعد وجوب الوجود حقيقة وجوب  
 الوجود بل يبين ان الوجود بالفضل وهذا مع من وجهين احدهما ان  
 حقيقة وجوب الوجود لا تنفك كما الوجود لا حقيقة الجوانبة التي  
 هو معنى ذلك الوجود فالوجود لا لازم لها الا دخل عليها كاعتبار  
 اعادة الوجود لوجوب الوجود من افادة شرطين حقيقة ضروريين

منه جاز فاما ما بين الفصل والجنس في الوجه الثاني انه لا يكون  
 وجوب الوجود متعلقه وان يحصل بالفضل بحيث فيكون المعنى الذي  
 به يكون الذي واجب الوجود يجب وجوده بغيره وانما كلنا في  
 الوجود بالذات فيكون المعنى الواجب الوجود بذاته واجب الوجود  
 بغيره وقد بطلنا هذا فظهر ان انقسام وجوب الوجود الى تلك الاقسام  
 لا يكون انقسام المعنى الجس الى الفضل فيبين ان المعنى الذي يقتضي  
 الوجود لا يجوز ان يكون معنى جسي يقسم بفضول او عارض شرط ان يكون  
 معنى جسي لا يقتضي الوجود ان يكون في حد ذاته محذوراً لان انقسام  
 النوع الواحد كما بينا اذا لم يمتنع في المعنى الذي وجب ان يكون انما  
 اختلفت بالعدم فظهر ان هذا ممكن ان هذا في وجوب الوجود وقد بين  
 ان وجه هذا النوع من الاتصال يكون العرض لا الجس الى ما اوردناه  
 فنقول ان وجوب الوجود اذا كان صفة لشيء وجوبه له فاما ان  
 ما وجب في هذه الصفة ان يكون من هذه الصفة من غير ان يكون  
 فيتم احدها ان يكون وجوب الوجود لا يكون صفة له فيتم ان يوجد  
 لغيره وجب ان يوجد له وحده وانما ان يكون وجوده حاله مكافئاً  
 فيكون ان يكون هذا المعنى غير واجب الوجود بذاته وهو واجب الوجود  
 بذاته مع وجوب الوجود لا يكون الا احدى فقط فان قالوا بل ان  
 وجوده صفة لهما لا يمنع وجوده صفة لآخر كونه صفة لآخر لا  
 يطل وجوب كونه صفة لهما فتقول كلنا في تعيين وجوب الوجود  
 صفة له من حيث هو من حيث لا يمتنع فيه الا احدى فقط فليس هذا  
 بغيره بل انما الواجب فيها ما ليس في تلك بينها وبينه اخرى فتقول  
 انكون الواجب فيها واجب الوجود وكونه بغيره انما ان يكون واحداً

الافضل

في

فيكون كل واحد واجب الوجود فهو هويته وليس هو وان كان كونه  
 الوجودي هويته هويته ففان واجب الوجود لا يهويته لما ان  
 يكون امر لذاته او لعلته وسبب وجوبه غير ما كان لذاته ولا وجوب  
 الوجودي فيكون كل واحد واجب الوجود هويته وان كان لعلته  
 موجب غير ذلك فلهذا هويته سبب لظهوره وجوبه المنقسم  
 فهو على ما ان واجب الوجود واحد الكلمة ليس كما انواع تحت جنس  
 بالعدد لانه كما ان تحت نوع بل هو سببه فلهذا وجوده نفس  
 مشترك فيه ومنه بهذا ايضا كما في موضع اخر فلهذا الواجب ان  
 يلتصق بها واجب الوجود وانما الممكن الوجود فلهذا يتبين من ذلك  
 وهو انه يحتاج ضرورة الى شيء اخر يجعله بالفعل فهو واجب الوجود  
 ممكن الوجود فهو دائما باعتبار انه ممكن الوجود لكنه ربما عرض ان  
 وجوده بغيره وذلك لانها ان يعرض له دائما وان يكون وجوبه  
 عن غير الوجود دائما بل في وقت دون وقت فلهذا يجب ان يكون له ما  
 تقدم وجوده بالزمان كما هو مضمون الذي يجب وجوده بغيره دائما  
 فهو ايضا قسري الحقيقة لان الذي له باعتبار انه غير الذي له  
 غير وهو حاصل الوجود بهما جميعا في الوجود فلهذا لا يتبين له واجب  
 الوجود بغيره من ملازمة ما بالقرينة والامكان باعتبار نفسه هو  
 الوجود بغيره فلهذا في تركيبي فصل في بيان الحق والصدق والصدق  
 الايمان في الله تعالى **الحق** ما لم يفهم منه الوجود في الايمان  
 مطلقا وبغيره منه الوجود الذي بغيره منه حال القول او المصدق  
 الذي مطلقا في الشيء الخارج اذا كان مطلقا كالمصدق وهذا  
 قوله في هذا اعتقاد حتى فيكون الواجب الوجود هو الحق فلا يرد

في موضع

الانجيل

والممكن الوجود غير باطل في نفسه فكل ما سوا الواجب الوجود  
 الواحد باطل في نفسه وانما الحق من قبل المطابقة فهو كالصدق  
 التصديق فيما أحب باعتبار نفسه الى الامر حتى باعتبار نفسه الى  
 اليه واخر الاقاييل ان يكون حقا ما كان صيد فاما واخر ذلك  
 ما كان صدقا او لها لعلته او لكل الاقاييل الصادقة الذي لها  
 يتبين كل شيء من القبول حتى انه يكون مقولا بالقرينة او الفصل في كل شيء  
 يتبين ليس كما يتبين في كتابا بل هي ان هويته لا واسطة بين الايمان والصدق  
 وهذه الحاشية ليست من عبارتي الا ان عبارتي الوجود بها هو  
 لغز في كل وجوده والوسطا اذا انكر هذا فليس كما لا يلائم مع  
 او يكون قد عرض له شبهة في الشيء فلهذا عند فلهذا طرأ ما انقص  
 لغز طرأ عليه من الاشياء لا يكون حصل له حال التناقض فلهذا  
 ان تبيك الوسطا في تبيين الحق فلهذا في كل حال الفيلسوف يكون  
 لا غير ضرب من الحاشية ولا شك ان تلك الحاشية تكون ضربا من الضم  
 الذي له مقتضاها لانه لا يكون في نفسه قياسا بل مقتضاها ولكن  
 يكون قياسا بالفيلسوف ذلك لان الفيلسوف الذي له مقتضاها على وجهين  
 قياسا في نفسه وهو الذي يكون مقتضاها مقتضاها في نفسها واعرف  
 عند المقادير التي يكون فيها تباينها قياسا في كل ذلك بالقياس  
 ان يكون حال الاعتقاد كذلك عند الحاشية حتى يعلم الشيء وان لم يكن صدقا  
 او ان كان صدقا لم يكن يعرف من النتيجة التي لا يلائمها في نفسه بل يلائم  
 صحيح مطلقا وعند جملة هذا كان القياس ما اذا سلم مقتضاها  
 لزم منه شيء فيكون ذلك قياسا من حيث هو كذا ولكن ليس لزم ان يكون  
 قياسا قياسا بل مقتضاها لان مقتضاها بل لاذ اسمها في المصطلح كان قياسا

التي

لا تزداد فيه ما اذا وضع وسلم لزم ولكن لما لم يسمجد لم يكن  
مقتضاه تكون القياسات اعم من كونها قياسا يلزم مقتضاه وكونه  
قياسا يلزم مقتضاه وهو ايضا على قسمين على ما علمت والقياس الذي  
يلزم مقتضاه نجيبا لا يسمي نفسه هو الذي قدما منه مسلمة القياس  
واقدم من النتيجة واما الذي هو القياس الذي قدما منه لم يخاطب به  
فيلزم النتيجة من الجواب ان السوط الذي الذي عرضه المارة يظهر  
الاحدا لاسي انما الى السكنى الاخرى فاما الى اعرف لاحقة  
باشياء والآخر اضافة بانها تنبع عليه واما المتجر فعلاجه حل شبهه وذلك  
لان المتجر لا يمتد انما وقع فيما وقع فيه اما المارة من تحتها لا تفضل  
الاكثرين وبشاهد من كونها في كل واحد منهم مقابلا الى الآخر كذلك  
يجوز قناله لا يضر عنه فلا يجب عنه ان يكون احدا لقولن اولي  
بالصدق من الآخر واما القدر سمع من المذكورين المشهورين المشهورين  
بالفضيلة فاقابل بقيلها عقله بالبيعة كقول من قال ان الشيء لا  
يكلان تراه مترين بل ولا امر واحدة وان لا جرة لشيء في نفسه بل  
بالاضافة فاذا كان قابلا لشيء هذا القول شبهه بالحكمة لم يكن بعيدا  
ان تجمل لشيء عليه واما لانه لا يجمع عند قياسات متخالفات في  
ليس قد علم ان يختار واحدا منها ونزقها لآخر فالنفس في تدارك  
ما هو لاشياء هو لا يسمي وجهين احدهما احل ما وقع فيه سر لاشياء  
والثاني شبهه التام على انه لا يمكن ان يكون بين التقيضين واسطة  
اسا حل ما وقع فيه من ذلك ان يعرف ان الناس ليسوا كالحكمة ومع ذلك  
فليس يجب ان يكون اسكا في بين الاصلية ولا يجب ان كان واحدا كذا  
صوابا في شي من آخر لا يمكن الاخر اكثر من امانته في شي اخر ان يعرف

ان اكثر المتكلمين من علم المنطق وليس يستعمله بل يعودوا الى ارضية الى  
التي تفرق فكرها وكذا بالركن من غير كنهه ان واحد بخطا من  
الفضل من رمل يضاربونه يقولون انما ظاهره مستبعدا وخطا  
وله فيها عرض خفي على اكثر الحكماء بل لا يبيد الذين لا يرون من جهة  
او سوهة وتبينهم فهدا بل يشغل قلبه من جهة ما استكبره من العلماء  
فترتفع فقولنا انما اذا تكلت فلا يخلو اما ان تقصد باللفظ بغرض  
اشياء بعينه او لا تقصد فان قال اذا تكلت لم اقم شيئا فخرج هذا  
من جملة المستثنيين المحييين فاقصص انما في نفسه وليس لكلامه  
هذا الضرب من الكلام وان قال اذا تكلت فحتمت باللفظ كل شيء فخرج  
عن الاستثناء فان قال اذا تكلت فحتمت شيئا بعينه او اشياء كثيرة فخرج  
في كل حال فقد جعل اللفظ لا الله على الاشياء باعيانها لا بوضوئها  
الذاتية فخرجها فان كانت تلك الكثرة تتفق في معنى واحد فقد دل  
على معنى واحد وان لم يكن كذلك فالاسم مشتق ويكن لاحد ان يفرق لكل  
واحدة من تلك الجملة اسما وهذا يسلم من تمام مقام المستثنيين المحييين  
فاذا كان الاسم دليلا على شيء واحد كما لا شأن مثلا فلا انسان اعرف  
ما هو مباين لاهلها لان امر عليه ذلك الاسم بوجه من الوجه فالذي  
يدل عليه اسم الانسان لا يكون الذي يدل عليه اسم الانسان فان  
كان الانسان يدل على الانسان فيكون لاحد الانسان والوقوف  
والجرح والقتل شيئا واحدا بل يدل على البعض والاسود والقبيل والخصيف  
وجميع ما هو خارج عما دل عليه اسم الانسان وكذلك حال الله عز وجل  
هذه فيلزم من هذا ان يكون كل شيء كل شيء وان يكون ولا يشك في الاشياء  
وان لا يكون للكلام مفهوم ولا يخلو ان يكون هذا حكم كل لفظ وحكم كل

علاقتها

مدلولها على ما للفظ وان يكون بعض هذه الاشياء هذه الصفة وبعضها  
 بخلافه فان كان هذا في كل شيء فقد عرّفنا لاخطاب ولا كلام ولا  
 شبهة ولا جهة ايضا وان كان في بعض الاشياء قد يتبين المنجبة من  
 الشائبة وفي بعضها لا يتبين في شيء من الاشياء بل على ما الانسان  
 فيربا على ما الانسان حيث لا يتبين كما لا يتبين في الاشياء بل على ما الانسان  
 مدلولها واحد وان كان كل شيء هو لا يضر وهو يضر في كل شيء هو يضر  
 فهو لا يضر والانسان اذا كان له مفهوم تميز فان كان يضر فهو  
 لا يضر في شيء هو لا يضر واحد الانسان كذلك في بعض من  
 اخرى لا يكون الانسان فالانسان غير متميزين وهذا ما شاع في القدم  
 يتبعه المقياس لشيء وان يعرف ان الاجاب والسلب لا يجتمعان  
 ولا يصدقان معا وكذلك ايضا قد يبين له انهما لا يرتفعان ولا يكفيا  
 معاناه اذا كانا معاً في شيء كان ذلكا لشيء ليس بالانسان مثلاً وليس  
 ايضا بالانسان فيكون قد اجتمع الشيء الذي هو الانسان وسأله  
 الذي هو الانسان وقد بينه على بطلان شبهة الاشياء وما يشبهها  
 مما لا يحتاج ان يطول فيه وبجمل الشبه المتقابلة من قياسات المقصود  
 يمكن ان نزيد ما اما الشك فينبغي ان نكلف شرحه اننا اذا افار  
 والذات واحد وان لم يضر اذا اجمعوا فلا وجه واحد وان يمنع  
 الطعام والشرب اذا اكلوا الشرب وتركوا واحد هذا المبدأ الذي  
 في بناءه من كنه هو اول ما يدرك في المبدأين وعلى الفيلسوف الاول  
 ان يذهب عنه ويبدأ في المبدأين فيضع في المبدأين كما المبدأين فيضع  
 في غيره الاغراض التالية لموضوعاتها لكن معرفة جوهر الموضوعات  
 التي كان فيها سلف وعرفها في الحقيقة فما يلزم الفيلسوف هنا ان

دخول

يوضح

التفاوت

تذكر  
فيها

ذلك

فيكون هذا العلوي احد يتكرر في الاخرين جميعا لكن قد يتكرر  
 ان كان تكرارها على سبيل التكرار والتصديق في ذلك الذي يتكرر فيها  
 العلم التكرار وان تكرر فيها في التصديق والكل في ما ياتي انقول ان  
 هذا الذي كانت موضوعات في علمه اخرى تصير موضوع في هذا العلم لانها  
 احوال تعرض لوجود وانقسام له فيكون ما لا يبرهن من حيث علم اخر يبرهن  
 عليه منها وانما اذا اختلفنا في علم اخر قسم هذا العلم نفسه الى قسمين  
 فموضوعات يكون خاصة به فيكون ذلكا لجزء الذي هو موضوع لعلومها  
 والجزء مطلقا ليس موضوع هذا العلم فموضوع موضوعه فيكون  
 مجموعا فاما الطبيعة موضوعها الذي هو الموجود وان صار ذلكا لجزء  
 دون شيء اخر لطبيعة الموجود ان يقاربه او يكون هو فان الموجود طبيعة  
 يصبح علمها على كل شيء كان ذلكا لجزء في غيره فانه ليس كنه موجود  
 هو جوهر في غيره هذا الموضوع ما علمنا فثبت قبل هذا ان سلفه  
 هذا كله فليس يجب ان يبادى التصديق والحد هذا التصديق ولا  
 من يبادى لجزءها بها حتى يصير الجوانب المتخالفان مجزا واحدا  
**الفصل الثاني في تعريف الجوهري واسمه يقول كل شيء فيقول ان الوجود**  
 قد يكون بالذات مثل وجود الانسان او قد يكون بالعرض مثل وجود  
 زيد او يضر الامور التي بالعرض لا تحتفظ به لان ذلك ونشغل في  
 والوجود الذي بالذات فاقدم اقسام الموجودات بالذات هو الجوهر  
 لان الموجود على قسمين احدهما الموجود في ذاته اخره للشيء الاخر فيحصل  
 القوام والذات في نفسه وجود الاك وجود جزئ من غير ان يتبعه خاتمة  
 لذلك الشيء وهذا الموجود في موضوعه والذات الموجود من غير ان يكون في  
 من الاشياء هذه الصفة فلا يكون في موضوع البتة وهو الجوهر اذا كان

في القصة الاولى

قبل البنية الفعل الاول وجودا في موضوع هذا الموضوع لا قبله ايضا  
 من احد هذين السبعين فان كان الموضوع جوهر فقام العرض في  
 الجوهر وان لم يكن جوهر كان ايضا موضوع ودفع الجبر الى الاستدعاء  
 واحتال هاب ذلك الى القيمة نهاية كاسنين في مثل هذا المعنى خاصة  
 فيكون لا فخر باخر فيما ليس موضوع ويكون في جوهره يكون الجوهر  
 شعور العرض وجودا في عرضة ثوبا العرض يكون الجوهر هو التقدم  
 في الوجود اما ان يميل الى عرضة في عرض فليس ذلك يستلزم في القيمة  
 والحقبة فالاستدعاء في الخطا الشكل السطح البسيط وايضا  
 فان الامر ان نسب الى الوحدة والكثرة وهذه كاسنين لك كلها  
 اعرض العرض وان كان في عرض لها جميعا ما في موضوع والموضوع  
 الحقيقه فما الذي قيمها جميعا ووقتها نفسه في جوهره في جوهره  
 المعرفه ان يكون شي واحد هو عرضا معا بالقياس الى الشئ في ذلك  
 لحزن عرضة في جسم النار لكنها في حيلة النار ليست عرضة لها  
 موجودة فيها الجسم وايضا ليس يجوز دفعها من النار والنار في ذات  
 جوهرها في النار ليس وجود العرض فيها فان الوجود وجودا  
 لها وجود العرض فيها فوجودها فيها وجودا للجوهر فاعطى كبير  
 قد اشبعنا القول فيه واذا بل السطح وان لم يكن ذلك موضوعه  
 تنم غاطط لوجه هنا كقولهم في السطح اسفل زين الى الحلق في  
 او ان الموضوع نفسه ما صار نفسه وقوعه فاما في السطح اسفل  
 ووم في شئ في لم يكن منه وان المحل كل شئ في حيلة شئ في نفسه بذلك  
 في حال ان لا يجد ان يكون شئ في موضوع في المحل ويكون ذلك المحل في  
 نفسه فاما فاما كماله الفصل الا ما حصل في السطح في ذلك الذي

فَصِيحٌ

حله وحله اذ مع شئ اخر اذ اشياء اخرى واجتفت قسيت ذلك الشئ  
 موجبا للفصل وصيرته نوعا عينه وهذا الذي جعل هذا المحل يكون  
 موجبا لاف موضوع وذلك لانه ليس يصلح ان يقال انه شئ في المحل  
 فالحل فيقول في المحل كره وكان الموضوع مما يمكن فيه الشئ ليس  
 كره منه وهو في المحل ليس حصل في شئ في الثاني فليقم بالفعل نوعا  
 فليقم لما فيه بهذا المحل جعلناه انما يتقيد بالفعل بتقيد ما حله  
 او جعلناه انما يتقيد به نوعه اذا كانت نوعه انما يحصل او يصلح  
 نوعه باجماع اشياء جعلها يكون ذلك النوع فيتران بعض ما في المحل  
 ليس موضوعا وما انبأت هذا الشئ الذي هو في محل ومن موضوع  
 فذلك لئلا يتقيد بالاشياء او الانتباه نهما الشئ الذي يتخصص في هذا  
 الموضوع باسم الصورة وان كان قد يقول لغيره ايضا صون باشئ لا لا  
 واذا كان المحل لا في موضوع فهو الموضوع هو الصورة ايضا  
 واما المحل الذي لا يكون في محل اخر فلا يكون في موضوع لانه لا  
 موجود في موضوع فهو موجود في محل ولا يتبع في المحل المتقيد ايضا  
 فلهذا انما يتخصص ايضا هو موضوع من الخواص التي لا يجب ان يكون  
 ان واجب الوجود لا يكون الا لوصف او ان ذا الاجزاء او المكافؤ في  
 لا يكون واجب الوجود في هذا لغير هذا المركب وهذه الاجزاء كلها  
 في نفسها ممكنة الوجود وانما لا تكون سببا او جوبا فيكون هاتين قولوا  
 ان كل غيرهما فاما ان يكون جوبا واما ان يكون غير جوبا فان كان غير جوبا  
 ان يكون جزء جوبا واما ان لا يكون جزء جوبا فليكن مقارنا للاجزاء الجوبا  
 فان كان جزء جوبا فاما ان يكون مقارنا واما ان لا يكون مقارنا واما ان  
 يكون مقارنا لجزء جوبا فاما ان يكون له علامته مقارنا في الام



له بل في غاية جوده وبقا لم يزل بعض الاجسام في ثباتها او كلها او بعضها  
 بعض الاجسام في ثباتها او بعضها او كلها او بعضها او كلها او بعضها  
 انظر ضحا ابعادا الفصل بين تلك الاليات مقدومة مقدومة مقدومة  
 لولا انتم ذلك الشكل لم يتبين ثباتها بل الفصل والحدابا الفصل بين تلك  
 الحدب بل الفصل بين حدبها ابعاد اخرى في تلك الاليات لولا انتم  
 الابداد هو الذي في تلك الاليات فان اتفق ان كان جسم كالتلك في تلك الاليات  
 ابعادا واحدة فليس ذلك له بما هو من جسم بل الطبيعة اخرى حافظه لئلا  
 الثانية فالجسمية بل الحقيقة صفة الانصاف لئلا في تلك الاليات من فرض  
 الابداد والذات وهذا المعنى غير المقدار في الحقيقة في تلك الاليات فان  
 هذا الجسم من حيث كنهه هذه الصورة لا يتغير في ثباتها او كلها او بعضها  
 ولا يناسبه بانه ساوا ومقدومه او عاد له او شاك او ساوا او ساوا او ساوا  
 له من حيث هو مقدومه من حيث هو مقدومه بانه مقدومه وهذا الاحتيا  
 غير اعتبارا بالجسمية التي ذكرنا هذه الاشياء ودرجاتها التي هي جلية  
 في موضع اخر يحتاج ان نستعين به وهذا لما يكون الجسم الواحد في تلك  
 ويتكاتف في التغير في التغير في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات  
 ذكرناها ولا يتغير في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات  
 فاما ان يقصد به صفة هذا من حيث هو مقدومه مقدومه مقدومه في تلك الاليات  
 ليس في الوجود او يقصد به مقدار ما ذاقنا اتصالا بين هذه الصفة من  
 حيث له اتصالا بمقدومه مقدومه في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات  
 غرض في ذاك هذا الجسم الذي بيننا والسطح ثباته والخط ثباته  
 ثباته وستره في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات  
 وكيف يكون في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات

فيما بعد

اثبات ذلك المشاهدات فان لم يزل ان اجساما في تلك الاليات في تلك الاليات  
 منها اجساما في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات  
 غير محسوسة وانما لا يمكن ان يقسم بوجه من الوجه وقد كان على الرضا  
 هذا باليات الطبيعة وحده على اسهل المذاهب تقصا ومن  
 منه من خالف فيها بالاشكال فان قال القائل ان طبائعا في تلك الاليات في تلك الاليات  
 متشاكلة فيجب ان يكون له وجهه ووجهه في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات  
 الاجسام لا تستقيم في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات  
 فان ذلك الجسم يكون لا محالة حكم النقطه في اشباع تلك الاليات في تلك الاليات  
 المحسوسة فان لم يكن كذلك بل كان في ذاك الجسم في تلك الاليات في تلك الاليات  
 عن قسمه لكنه ليس بطبع الفصل المسمى من القسمين الذين يمكن ان يقسم  
 ذواته في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات  
 هو في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات  
 لا يقتضي ان تلك الطبيعة التي في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات  
 والجوهر فان كان سلبا من خارج عن الطبيعة والجوهر فان كان سلبا  
 يتغير به الطبيعة والجوهر في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات  
 سلبا لا يتغير به فان كان سلبا لا يتغير به في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات  
 الجوهر ان يكون شيئا في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات  
 الطبيعة الجسدية باعتبارها قابلة للانقسام وانما لا يقسم بسبب  
 خارج وهذا القول يكفينا في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات  
 كل واحد من الاجزاء اما قديما والآخر في طبيعة ومهته او قديما في تلك الاليات  
 بالقول في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات  
 مختلفة الجوهر في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات في تلك الاليات

ابطال ذلك

مستحيلة اذ لا يمكن ان يتصور لها ذلك من حيث صورة تنوعها و  
 لا تنوع ذلك و يجوز ان يقارن الجسم شي يجعل ذلك الجسم قائما على  
 لا يقبل القسمة ولا الاتصال بعينه وهذا قولنا في الفصل الذي  
 يحتاج اليه ههنا هو ان تكون طبيعة الجسم لا تنوع ذلك بما هي  
 طبيعة الجسم فتقبله ولا يتحقق ان الطبيعة من حيث هي جوهرية  
 ليست قابلة للاتصال ففي طالع الجسم ان يقبل الاتصال فظهرت  
 هذا ان صورة الجسم والابادة قائمة في شي وذلك لان هذه الابادة هي  
 الاتصال لانفسها التي يعبر عن الاتصال على ما استحققت لثباتها  
 فموضعها الاتصال فان لفظة الاتحاد اسم لنفس كيانها متصله لثباتها  
 التي يعبر عنها الاتصال والشي الذي هو الاتصال نفسه او الاتصال ذاته  
 فتجوز ان يتصور من بينه وقد بطل الاتصال فكذلك الاتصال بعد ذلك الفصل  
 بطل ذلك البعد وحصل بعد ان الخلق وكذا اتحاد احد الاتصال الذي  
 الاتصال الى المسمى الذي هو فصل الآخر وقد بينا هذا في موضع آخر وقد  
 حدث بعد ذلك وبطل كل واحد مما كان من خاصيته في الاتصال اذ  
 هو موضع للاتصال او لما يعبر عنه الاتصال في المقام المحذور  
 وايضا فان الجسم من حيث هو جسم له صورة الجسمية فموضع الفصل  
 من مستعدا بانه مستعدا في لفظة ولا يكون التي من حيث هو  
 شي ومن حيث هو الفصل شي آخر فكذلك الفهم لا يرتبط بالفصل  
 فصوره للجسم يقارن شيئا آخر لها في انها صورة فكون الجسم غير  
 مركبا من شي فانه لفظة من شي فانه له الفصل الذي له الفصل  
 من صورته الذي يعبر عنه الفهم فمادته وهو الفهم والابدا لا يزال  
 فليكن الجاهل كما هو ذلك لانها في ما هو غير الفصل من مستعدا

فيما كان في خاصيته

شيئا

بالفصل

فتقول ان جوهرها ليس في كونها بالفضل هي ليس شيئا اخر الا انها  
 مستعدة كذا في الجوهرية التي ليس جعلها بالفضل شيئا من الاشياء بل بعد  
 لان كونها بالفضل شيئا بالضرورة وليس معنى جوهرية الا انها امر ليس في  
 موضعها فالاشياء ههنا امر ما انه ليس في موضع من سلب  
 وان امر ليس بل في ذاته ان يكون شيئا من الفصل لان هذا عام ولا يميز  
 بالفضل شيئا بالامر العام ما لم يكن له فصل يخصه وفصله انما مستعدة  
 لكل في ضرورة التي في ذلك مستعدة قابل فان لم يكن شيئا حقيقة  
 لا يميز بين شيئا بالفضل حقيقة اخرى بالضرورة لان بطر على حقيقة  
 من خارج فبذلك بالفضل يكون في نفسها او اعتبارا في وجودها انها  
 بالضرورة وهذه الحقيقة هي الضرورية ونسبة الحقيقة المعتبرة لغير شي  
 بنسبة البسيط الى ما هو جبر فصل من نسبة المركب الى ما هو غير  
 وصورت فبذلك من هذا ان صورة الجسمية من حيث هي صورة الجسمية  
 محتاجة الى مادة ولا طبيعة صورة الجسمية في نفسها من حيث هو  
 جسمية لا تختلف فاتها طبيعة واحدة بسيطة لا يجوز ان تنوع بقول  
 تدخل عليها بما هي جسمية فانه دخلت في صور كونها امر ايضا فاليها  
 من خارج يكون ايضا احداهما الفصل المقارن للمادة فلا يكون حكما  
 معها كذا الفصل الحقيقية وبيان هذا هو ان الجسمية اذا خالفت  
 جسمية اخرى فيكون لاجل ان هذه خاتمة ذلك باردة وهذه لها  
 طبيعة فلكية وذلك لانها لا ترى لها طبيعة ارضية وليس هذا كالمقدار الذي  
 ليس من في فنه شيئا محصلا لا يتصور بان يكون خطا او سطحا او حجما  
 وكذا تعدد الذي ليس هو شيئا محصلا لا يتصور ان يكون اربعة او خمسة  
 فاما الفصل لا يكون محصلا بان يضاف اليه شي من خارج ويكون الطبيعة

ويكون

الجنية كالمقدار واما العدد فلهذا طبيعة ثابتة شأرا اليها يضاف  
 اليها طبيعة اخرى فيتنوع بها ويكون طبيعة لا جنية من نفسها من  
 العدد بل التي هي في الجنية ويختص بها في الطبيعة نفسها في المقدار  
 التي هي فيها ويختص بها واما ما هنا فلا يكون كذلك بل الجنية في الطبيعة  
 صورة اخرى لا يكون تلك الصورة التي هي في تلك الجنية باعتبارها  
 جنية بل يكون الجنية احدها محصلة في نفسها حقيقة فاما انفسها  
 بالجنية التي هي كالمادة لا التي هي كالجنية قد عرفت الفرق بينهما في  
 كتاب البرهان وسياتي كنهنا ايضا وبيان هذا على انك قد عرفت  
 مما يتبين لك الفرق بينهما فاما كان كالمقدار فيكون انما هو يختلف  
 بل هو في ذاته فاما ان كان المقدار المطلق لا يكون له في ذاته شيئا وذلك  
 لان المقدار المطلق لا يكون له ذات متغيرة الا ان يكون خطا او خطا  
 فاذ تحصل خطا او سطحا فما ان يكون له في ذاته مخالفة للسطح فحصل  
 هو محصل الطبيعة المقدار في خطا او سطحا واما الجنية التي تتكافؤ  
 فيكون فيها طبيعة محصلة لتتصل في نفسها في خطا او سطحا فاما  
 انما لم يسم الجنية معنى بل كانت جنية لم يكن ان يكون محصلا في  
 انفسها الا ان كان اتصالا فقط فكذا لا ان يتبين ان اتصالا في انفسها  
 فليس لان الاتصال نفسه لا يحصل لنا الا بالاضافة اليه وتفرقه به بل  
 يحل اخرى بين ان الاتصال لا يوجد بالفعل واما فيكون لا يوجد  
 بالفعل فهو جنة الانسان لا يحصل بطبيعته فان اياها في السواد كل شيء  
 منها يحصل الطبيعة معنى محصلا ثم تخصه الذي هو في ذاته ولا  
 يجوز ان يوجد بالفعل لا في المادة واما المقدار مطلقا فيحصل  
 يحصل له طبيعة شأرا اليها الا ان يحصل له خطا او سطحا فيحصل

كالصورة

لا يحصل

ان يوجد لان المقدار يجوز ان يوجد مقدارا لم يتبعه ان يكون  
 خطأ ان سطحا على سبيل ان ذلك الشيء لا يوجد الا من دونه بالفعل  
 وان كان محصلا لذات فان هذا ليس كذلك بل الجنية يتصور  
 وحدتها لاسباب اخرى ان يوجد بها اوقتها ويحسب في حيزها  
 بل ان زيادة المقدار لا يتصور ان يوجد لاسباب اخرى له ان يوجد  
 وفيها هو مقدار فقط بل ان زيادة فلهذا المقدار لذاته يحتاج  
 الى الصورة التي يوجد شيئا محصلا في تلك الصورة ذاتيات له لا في  
 الى ان يسطر منها من المقدار فيكون مقدارها في المقدار  
 في امره بالذات واما الصورة الجنية من حيث هي جنية فهي طبيعة  
 واحدة بسيطة محصلة للاختلاف فيها ولا في الفهم صورة جنية  
 في صورة جنية بفصل داخل في الجنية وما يلحقها انما يلحقها على انها  
 شيء خارج عن طبيعتها فلا يجوز ان يكون جنية محتاجة الى مادة  
 وحسب غير محتاجة الى مادة والآخر الخارجة لا في نفسها على الحاجة  
 الى المادة ويخرج من الجنية لان الحاجة الى المادة انما يكون للجنية  
 ولكن في مادة لاجل ان الجنية من حيث هي جنية لا من حيث هي  
 سم لا في مقدار بل ان الاجسام مثل انفس من مادة وصورة **فصل في**  
**المادة الجنية لا يتغير عن الصورة** وقولنا ان هذه المادة  
 الجنية يتغير ان يوجد بالفعل يتغير عن الصورة وبما وضع ذلك  
 فيكون انما يتبين ان كل جنة يوجد في شيء بالفعل يحصل في انفسها  
 استعدادا لتغير في شيء فلهذا لا يوجد في مادة وصورة ولا في  
 الاخر غير مركبة من مادة وصورة وايضا انها فانها الصورة  
 الجنية فلا يخفى انما ان يكون لها وضع وجنة الجدة الذي يحتاج اليها

الامر وتارة  
فان

تخرج  
لا يخرج  
غير

فان كان لها وضع غير ممكن ان ينقسم في الاقسام فاما مقدارها  
 لا مقدار لها وان لم يكن ان ينقسم ولها وضع في الاقسام فاما مقدارها  
 الباطن ولا يجوز ان يكون مقدرة بالانقسام على ما علمت في موضع  
 واما ان كان هذا الجرم لا يوضع له ولا اشارة بل هو كالجسم الممتلئ  
 لم يخل اما ان يجعل فيه البعد المحصل من دفعته او يتركه هو الى حال  
 مقدرة تحركه الى الاقسام فان جعل فيه المقدار دفعته وحصل لا يمتنع  
 تقدم في غير محض صير كون مقدرة المقدار مختصا بغيره ولا يمكن  
 حيزا من غير مقدرة المقدار حيث اضاف اليه فيكون لا يمتنع  
 قد اضافوه في الحيز الذي هو فيه فيكون ذلك الجرم غير متجزئ الا انه  
 حسا فان لا يكون محسوسا وقد فرغ من تجزئته فقف ولا يجوز ان يكون  
 لا يتجزئ فحصل له دفعته مع قبول المقدار لان المقدار انما هو وليس  
 هو في حيز كان المقدار يقترن به لا في حيز بل هو في حيز مخصوص  
 الاحيان المختلفة المحتملة له فيكون لا يمتنع وهذا هو في كل حيز  
 يمكن ان يكون له ولا يختص ببعضه وهذا هو في كل حيز  
 تتماهي في معدة متمايزة في حيزها فحصل في المقدرة تلك المقدرة في حيز  
 ان تحصل فيها ليست في حيز لا يجوز ان يكون المقدرة تحصل في كل حيز هو  
 بالحق غير طبيعي للمدرة فان المدرة لا تجعله شاعرا لكل حيز هو  
 ولا يجعله اول حيز من حيز دون حيز ولا يجوز ان يوجد الا في حيز  
 مختص من حيز كليا الحيز لا يجوز ان يحصل في حيز مختص من حيز  
 مختص له بهما من الاحوال لا لغير الا ان صورة المادة وذلك في حيز  
 الاحتمال المحسوس في حيزه كان من الحيزات الطبيعية لاجزاء الارض  
 وقد علمت ان هذا المحسوس في حيزه من الحيزات الطبيعية لاجزاء الارض

وقد علمت ان حيزه بغيره فاسم حيزه لان الحيز يتجاهل الى ذلك المكان  
 بعينه كما كانت المقدرة او حيزه في الابداء هناك في ذلك الحيز  
 او قد علمت فيه بغيره لان ذلك مختص في حيزه لان الكلام في هذا  
 فالحيز لا يمتلئ لا يختص بعد الحيز بل هو كالجسم الممتلئ  
 الا ان يكون لها مع الحيز مناسبة مع تلك الحيزه لانها مناسبة  
 لا لغيره كغيرها من الابداء لانها كغيرها من الابداء مناسبة بها  
 لانها مناسبة وضعها وان كان ذلك ان كان قبول المقدار كماله لا دفعته  
 بل على انما هو على كل اناس شانه ان ينسب فله حيزات وكلها له حيزات  
 فهو في موضع فيكون ذلك الجرم في موضع غير قابل لوضع له ولا  
 حيزه وقد ادركنا وجوب هذا كله فرضنا انه خارجا عن الصورة الحيزية  
 فتبين ان يوجد الفعل لا يتقربا بالصوره الحيزية وكيف يكون ذات  
 لا يمتلئ في القوة ولا في الفعل قبل ان يكون في المادة لا يمتنع  
 وانه فاما الاخر اما ان يكون وجودها وجودا بل يكون دائما قابلا  
 لشي لا يعرف عن قبولها اما ان يكون لها وجود خاص يتقدم ثم يليق به  
 انما يقبل فيكون وجودها الخاص المتقدم في حيزه ثم يتقدم في حيزه  
 كغيره في حيزه فيكون المقدار الحيزي هو الذي عرض له وصيغته  
 بحيث له القدرة اجمرا بعد ما ان لنا ان يتقدم في حيزه في نفسه قبل  
 وجوده لا كغيره بل قبل متوالت كان وجوده الخاص الذي يتقدم  
 لا يتقدم عندنا كغيره بل لا يمكن ما هو متقدم به لا يجوز له ولا ينقسم بالزمن  
 والقدرة عرض له ان يمتلئ به ما يتقدم بهما الفعل لوجوده فاما حيزه  
 وان كانت تلك الحيزية لا يمتلئ به الحيز بل لا يمتلئ في حيزه ما  
 فرضناه وجوده الخاص لغيره وجودا خاصا به يتقدم في حيزه فاما حيزه

قابلة

ان حيزه في حيزه

طارئة بها تكون واحدة بالقوة والعقل وصورة أخرى عارضة طارئة  
 يكون بغير واحدة بالقوة والعقل يكون بين الأمرين شيء مشترك هو القابل  
 للأمرين من شأنه ان يصير في نفسه في نفسه ان ينقسم بغيره أخرى وفيه  
 ان ينقسم على القوة القريبة التي لا واسطة لها فلهذا ان هذا الشيء  
 قد صار بالفعل اثنين وكل واحد منهما بالعدد غير الآخر وحكما انه  
 يفارق الصورة الجسمية فلهذا وكل واحد منهما الصورة الجسمية  
 فيبقى كل واحد منهما الجسمية والعقل بالقوة والعقل بغيره في نفسه  
 الا ان في العقل الصورة الجسمية حتى يجرى عمل واحد بالقوة والعقل  
 فخرج اما ان يكون هذا الذي يجرى عمل واحد بغيره في نفسه مثل  
 الذي هو جزء ما الذي يجرى عمل واحد بالآخر فان هذا العمل خارج  
 ان يكون لان هذا يخرج ذلك عدم او بالعكس ويكون كلاهما قد يقين  
 ولكن يخرج هذا كيفية الصورة لا يوجد ذلك ولا يوجد لثان بالثاني  
 بهذا الاثنان في المقدار والكيفية او غير ذلك فان بقي احداهما  
 الاخرى الطبيعة واحدة تشابهة وانما اعداد احدهما دفع الصورة  
 الجسمية فيجاء بعدم الاخر ذلك بعينه وان اختلف هذا كيفية  
 الطبيعة واحدة ولم يحدث حالة الاضافة والصورة الجسمية  
 ولم يحدث مع هذا الحالة الا بالمرء هذه الحالة فيجاء ان يكون حال الآخر  
 كذلك فان قيل ان الاولين ومما اثنان بعد ان يفصل واحد منهما  
 ومن الحال ان يحددهما لانها ان اتحد وكل واحد منهما متوجه فيهما  
 اثنان لا واحد وان اتحد واحد منهما بعد ان الآخر متوجه فيهما لعدم  
 كيف يتحد الموجود وان عدما جميعا بالاختلاف حدث شيء ثالث منهما  
 فيخرج من اثنان وينتهي ما بينهما من اثنان مادة مشتركة وكذا في

المادة لا في شيء مادة فاما ان اختلفا بالثبات في المقدار فيكون  
 فيجاء يكونا وليس لهما صفة جسمية لهما صورة مقدارية وهذا  
 اما ان لا يختلفا بوجه من الوجه فيكون حكم الشيء في نفسه  
 ما هو غير واحد بعينه حكمه وقد اختلفت عنه غيره وحكمه مع غيره حكمه  
 وحده من كل جهة حكما واحدا اعني ان يكون حكم بعضه واضع  
 وحكم كله واحد من كل جهة اعني ان يكون لثان الشيء في نفسه  
 في نفسه شيء كما اذا اختلفت شيء وحكمه ولم يصف الى شيء حكمه  
 قد اختلف الى شيء وبالمجمل كل شيء يجوز في وقت من الاوقات ان يصير  
 اثنين في طبعه وان استعدا للاقسام لا يجوز ان يفارقه وبما يقع  
 بغيره في استعداد ذلك لا يستعدا للاقسام لا يجوز ان يفارقه وبما يقع  
 الذات فيقارن المادة لا يتغير عن الصورة الجسمية ولا من هذا  
 الجوهر انما صار كما بقدر احواله فيكون له ان لا يفسر بحسب ان يتغير في ذاته  
 بقوله قطر بعينه دون قطر وقدره وان قدر ان كانت الصورة الجسمية  
 واحدة فبغيره في نفسه في ذاته بل انما يتغير او يتغير بغيره  
 ان قد لا يجوز بغيره في نفسه واحدة والافاضة في ذاته رطبان  
 ما يابده وتما يفضل عليه فيمن من هذا انه يكون في نفسه المادة  
 بالتكاثف ويكثر بالتفصيل وهذا محسوس بالحواس ان يكون في نفسه  
 فيبسط في نفسه في الجوز ذلك المقدار وذلك السبب لان ما ان يكون  
 الصورة الاخرى التي يكون في المادة او سببا من خارج فان كانت  
 سببا من خارج فاما ان يفيض ذلك المقدار والمقدار بتوسط امر آخر  
 او سببا استعدادا فاصح فيكون حكم هذا وحكم القسم الاول واحد جميع  
 الاثنان الاجسام لاختلاف احوالها يختلف ثباتها اما ان لا يكون

وحكم واحد

الافادة حبيب ذلك وتوسطه فكوننا الاجسام متساوية لا تخفى ان لكم  
 وسنا في الاجسام وهذا كاذب ومع ذلك لا يقدّر فليس يجب ان يصدق  
 ذلك لا يجب فيه دون حجم الا لا يصدق قولنا ان كل ما يضاف  
 الى المادة به يتغير الحد من المعين لا نفس كنه المادة ولا يصدق كونها  
 مادة لها متغير بالكمية بل يكون للمادة معنى لاجله يتغير ان يصورها  
 المصنوع في تلك الحيز والكمية ويجوز ان يختلف بالترجع مطلقا ويجوز ان  
 يختلف بالاشد والاضعف ليس بالترجع مطلقا وان كان الاشتد  
 الاضعف قد قاربوا الاختلاف في التفرع لكن بين الاختلاف بالترجع  
 مطلقا وبين الاختلاف بالاشد والاضعف مخالفة متعلقة عند التفرع  
 فقد علم ان الحيز قد يتغير بالقياس بغيره فلهذا في هذا ايضا سببا  
 لطبيعتنا ايضا فان كل جسم مختلف لا يجوز ان يكون له اجزاء وليس له  
 الخاصية بتمامه جسم بالاك ان كل جسم كذلك هو ان لا يحدده خصه  
 ما في ذاته وهذا بين فانه انما ان يكون غيرا بل لا يشك في ان التفصيل لا  
 يكون الصورة ما صار كذلك لانه يحدده جسم جابل له وان كان قبلها  
 بهما او بعد فكل ما كان على احد الصور المذكورة في الطبيعة  
 فاذا ان المادة الجسم لا توجد في الصورة فاما المادة اذن انما يتصور  
 بالصورة فاذا ان المادة اذ اجردت في التفرع فصل بالما لا يثبت في  
 الجوهر معه **فصل في تقديم الصورة على المادة في مرتبة الجوهر** فقد  
 صح ان المادة الجسمانية انما يقرب بالافضل عند مجرما الصورة وايضا  
 فان الصورة المادية ليست قديمة فاعرف المادة فلا يخرج انما ان يكون  
 علاوة المضاف فلا يعقل مبدء كل واحد منهما الا معتمدا بالقياس الى المادة  
 وليس كذلك فاعلم ان كل من الصور الجسمانية ونحوها الى مختلف شديد

علت

الاجزاء الصغرى

ثبت ان لها مادة كذلك هذه المادة تعقلها الجوهر المستعد لا تتلذ  
 من ذلك انما انما يستعد للجوهر يكون فيه منه شيء بالفعل لا بحيث  
 نعم من حيث يستعد مستعد مضافا الى استعدادها وبينها علاقة اضافية  
 لكن كالمادة في قبليتها بين ذاتها دون ما يعرض لها من اضافتها  
 بل مما وقع في قبليتها من اضافتها فان كان في الحيز من المادة والشيء  
 من حيث هو متجدة والاستعداد لا يجب علاوة مع شيء هو متجدة  
 لاحد وان كان يجزئ ذلك فلا يخرج انما ان يكون العلاقة بينهما علاقة  
 ما بين العلة والمعلوما ان يكون العلاقة بينهما علاقة ما بين متكافئ  
 والآخر ليس احدهما ماعلة ولا معلولة للآخر ولكن لا يكون احدهما الا  
 والآخر هو بكل شيئين ليس احدهما ماعلة للآخر ولا معلولة له وبينهما  
 هذه العلاقة ولا يجوز ان يكون رفع احد ماعلة لرفع الآخر من حيث  
 هو ذات بل يكون امر به اعني يكون رفع الآخر من ان يكون مع رفع  
 بوجوب رفعه ان كان ولا بد وقد عرفت الفرق بين التجهيز فقد عرفت  
 ان الشيء الذي له فعله ملة لرفع شيء اخر هو علة قد عرفت ان له هذا قبل  
 في موضع علم التفصيل ونزول ايضا احاطة في خلقها انفسه واما الان  
 فقد علمت انما انما فرق بين ان يقال في الشيء ان رفعه ملة لرفع شيء  
 وبين ان يقال انما ان يكون مع رفعه رفع شيء فان كان ليس رفع احد  
 هذين الشيئين المذكورين ملة لرفع الآخر بل لا بد ان يكون مع ارتفاع  
 الآخر فلا يخرج انما ان يكون رفع التفرع منهما واجب رفع شيء في التفرع  
 او يجب عن رفع شيء ثالث حتى انه لو لا رفع عرض لثالث لكان لا يكون رفع  
 هذا ولا يكون شيء من ذلك لكان لا يكون لكان ليس برفع هذا التفرع  
 ذلك لانه لا يقع ههنا من غير سبب ثالث في طبيعة ههنا فليعلم كل واحد

للشيء

شعقة في الوجود بالفضل بالآخر فاما ان يكون ذلك لميتهما فيكون  
مضافة وقديان انما ليست مضافة واما ان يكون في وجودها و  
شعقة لا يكون واجبا الوجود فيكون في مية مكن الوجود لكنه  
يغير واجبا الوجود ولا يجوز ان يصير واجبا الوجود بذلك  
الآخر فقد يتأهنا فيصير واجبا الوجود هو صاحبه  
شيئناك ويكون في الاثر في الرقبة في المثل في ثاكن فيكون ذلك  
الشيء الثالث من حيث هو علة بالفضل فيجب وجودها لا يصح  
رفع احداهما الا رفع كل واحد بالفضل ويكون هذا انما يتقاعان  
يرفع سببا ثالثا فيكون ذلك هفت فقد بطل هذا وبقى الحق  
احد القسرين الاخرين فاذا كان دفعهما بسبب رفع شيء ثالث فيكون  
معدلا لا في نظر كيف يمكن ان يكون ذلك واحد منهما في نظر  
ذات الاخر فانه لا يمكن ان يكون كل واحد منهما واجب وجوده من العلة  
ويضا له صاحبه فيكون كل واحد منهما ههنا العلة القريبة لوجوب  
وجود صاحبه وهذا مع وقديان ان هذا استحيل فيما سبق فاقولنا  
واما ان يكون احدهما بعينه اقرب الى هذا الثالث فيصير ههنا العلة  
والثاني ههنا المعول فيكون الحق ههنا القسم الثاني الذي قلنا ان العلاقة  
بينهما مارة فيكون بها احداهما مارة والاخر معدلا واما ان كان رفع  
احدهما موجب لرفع الثالث فيجب عن دفعه رفع الثاني فما قد صار  
احدهما علة العلة وعلة العلة مارة والامر يرفع في آخر على ان يكون  
احدهما معدلا والاخر علة في نظر الاثبات ما ينبغي ان يكون العلة ههنا  
فاما المادة فلا يجوز ان يكون هي العلة القريبة لوجود الصفة اما في  
فلا ان المادة انما هي مادة لا في نظر القبول الاستعداد والمستعد

اخر

هو مستعد لا يكون سببا الوجود دائما مستعدا فلو كان سببا الوجود  
يوجد ذلك بما لا يمكن في مستعدا دائما فاما انما من المستحيل ان يكون  
ذات الشيء سببا لشيء بالفضل وهو بعد بالصفة بل هو ان يكون ذاته قد  
ضار به بالفضل لئلا صار سببا لشيء اخر سواء كان هذا التقديم انا  
او بالذات اعني ولو لم يكن البتة موجودا الا هو سببا لثانيه الا  
يقوم به الثاني بالذات ولذلك يكون مستعدا بالذات وسواء كان  
ما هو سبب له بقدر ذاته او يكون مفارقاته فانه يجوز ان يكون بعض  
اسباب وجود الشيء انما يكون عنده وجود شيء يكون مفارقاته لثانيه  
اسباب وجود الشيء انما يكون عنه وجود شيء سببا لثانيه فان بالفضل  
ليس في نفسه عن وجوده هذا في البحث بوجوب وجود القسرين جميعا فان  
كانت المادة سببا للصورة فيجب ان يكون لها ذات بالفضل فيكون  
وقد منعنا هذا سببا لثانيه على ان لا يكون ان يوجد الا لثانيه  
لخاتمة الصورة بل هو ان لا يتحيل وجودها ان يكون بالفضل الا  
بالصورة وبين الامرين فرق واما ثانيا فانه اذا كانت المادة هي العلة  
القريبة للصورة فالمادة لا تختلف في ذاتها وما يار عن الشيء الذي  
لا تختلف فيه للاختلاف فيه البتة فكان يجب ان يكون بالصورة  
المادة لا تختلف فيها فان كان تختلف فيها لاشي مختلف من احوال  
المادة فيكون تلك الاثر هي الصورة الاولى في المادة ويوجد الكلا  
حيثما كان كان علة وجود هذه الصورة المختلفة للمادة ووثي آخر مع  
المادة ليس في المادة حتى لا يكون المادة وحدها العلة القريبة بل  
المادة ووثي آخر فيكون ذلك الشيء الاخر في المادة اذا اجتمع جميعا  
حصل صفة ما بعينه في المادة وان كان شيء غير ذلك الاخر واجتمع

يكون ثانيا

المادة حصلت صورة غير تلك الصورة المعتبرة فكيف المادة في الحقيقة  
 لها قول للصورة واما خاصية كل صورة فانما يكون من تلك المثل  
 وانما يكون كل صورة هي هي خاصيتها ويكون علة وجود كل صورة <sup>متبعا</sup> بها  
 على الخاريج ولا يكون للمادة في تلك الخاصية صنع وانما كانت تلك  
 الصورة متوحدية ووجدتها تلك الخاصة فيكون لاصنع للمادة في صورة  
 وجود كل صورة الا انها لا يمتثل في ان يوجد الصورة فيها هذه خاصية  
 اعملة القابلة فيقول المثل فقط فقد بطل ان يكون للمادة علة  
 للصورة بوجودها من الوجه فقد بطل ان يكون الصورة هي التي يجب وجود  
 المادة فيلزم بطلان ان يكون الصورة وحدها يجب وجود المادة  
 فتقول اما الصورة التي لا يفتقرها مادتها في تلك الخاصية فيها لها الصورة  
 التي يفتقرها المادة وتقول المادة متوحدية بصورة اخرى على وجود ذلك  
 فيها وذلك لان هذه الصورة لو كانت وحدها لكانت علة لكانت المادة  
 فعدم وجودها يكون للصورة المتألفة مادة اخرى ترجع عنها ولو كانت  
 كون تلك المادة حادثة ولو كان يجب لها المادة اخرى فيجب ان  
 ان يكون علة وجود المادة شيئا مع الصورة حتى يكون للمادة انما يتبين  
 وجودها عن ذلك الشيء لكن يستحيل ان يكون ايضا علة له بل صورة  
 البتة بل انما يتم الامر بها جميعا فيكون تعلق المادة في وجودها بذلك  
 الشيء وصورة كيف كانت يصدر عنه وفيما فلا يعدم بقدره من الصور  
 اذا الصورة لا يفتقرها الا الصورة اخرى فتصل مع العلة التي فيها اسما  
 وجود المادة ما كان تعلقه الصورة الاولى انما ان هذا الثاني فيكون  
 الاول في الصورة يشارك في انهما واما في تمام هذه المادة وبما  
 يخالفه جعل المادة بالفضل غير انما في الجهر الذي كان هذا الاول

منها

كثير من الامور المتوحدية انما هي موجودة في عين فان الاشارة والافادة  
 انما يحصل من سبب متغير من كونه لا يفتقرها جعل الجسدي المتغير بال  
 لان متغيرها الشعاع ولا يفتقر فيكون تلك الحقيقة في الشعاع  
 على خاصية غير الخاصة التي في كونه كونه اخرى من الاوان ويجب  
 ان لا يفتقر في العلة به من نكرة الشعاع وانما كونه بعد ان  
 بالضرر يصير لا يبعد اذا ما لم ان تجد هذا امثلة اشياء وافقة  
 ولا يفتقر لان لا يفتقر ايضا لافاته ليس يجب ان يكون لكل شيء مثال  
 والمقابل ان يقول انه ان كان تعلق المادة بذلك الشيء وصورة فيكون  
 محرمها كما لعل له فاذا بطلت الصورة بطل هذا الجرم الذي هو  
 العلة فيجب ان يطل المعامل فتقول انه ليس تعلق المادة بذلك  
 الشيء بالصورة من حيث الصورة صورة معينة النوع بل من حيث  
 صورة وهذا الجرم ليس بطل البتة فانه يكون وانما يوجد ذلك  
 والصورة من حيث هو صورة فيكون له ذلك الشيء لو كان للمادة ولو  
 لو كان الصورة من حيث هو صورة فيكون للمادة ولو بطلت الصورة الا  
 لا يجب تعلق الثانية لكان يكون ذلك الشيء المتعارف وحده لا يكون  
 الشيء الذي هو الصورة من حيث هو صورة وكان يستحيل ان يفتقر من  
 ذلك الشيء وجود المادة اذ هو وحده بلا شك او شريطة ولكن المقابل  
 يقول ان مجموع ذلك العلة والصورة ليس واحدا بالعدد بل واحد في  
 عام والواحد بالمتعلق العام لا يكون علة للواحد بالعدد ولكن طبيعة  
 المادة فانها واحدة بالعدد فتقول انما لا يمنع ان يكون الواحد بالمتعلق  
 العام المتخفف وحده عن واحد بالعدد علة لواحد بالعدد <sup>بما</sup>  
 كذلك فان الواحد بالمتعلق يحتفظ بواحد بالعدد هذا المتعارف فيكون



من حيث صفاتها امرها في ضرورة وكذلك النسب التي هي في  
 وهي في الوضع وفي الفعل وفي الاتصال فاما احاطة  
 لانيها فيها كما هو في المرضع للتم الا ان يقول قائل ان  
 الفعل ليس كذلك فان وجد الفعل ليس في الفاعل بل في المفعول فان  
 قال ذلك وسلم له فليس فيه فإين من ان الفعل وجود في شيء  
 في الموضع وان كان ليس في الفاعل فيخرج من المفعولات ما يقع فيه  
 وانما هو غير ذلك ليس به عرض لقولنا ان مقولة كيف ومقولة لكم  
 انما عمله انكم تكلمتم في النار اولى ان يجعل الخط والسخط في المفعول  
 من الجوهر وان لا يقتصر على ذلك بل يجعل هذه الاشياء سببا في الجواهر  
 بعضهم راي ذلك في الكليات المتصلة اي الاعداد وجعلها سببا في  
 واما كيف فقد راي اخر من من الطبيعيين انها ليست محمولة البتة  
 التي جوهرية تشبه الطعم جوهر اخر والريح جوهر اخر وان من هذه  
 تمام الجواهر الخمسة واكثر اصحاب الكون ذهبوا الى هذا فاما سكون  
 اصحاب القول بجوهرية كيف فالأخرى بها ان توجد في العلم الطبيعي  
 كاتنا قد فعلنا ذلك واما اصحاب القول بجوهرية الكم فنذهب الى ان  
 المتصلة في جواهرها وبما لا يكون في هذا من الابعاد المقدر  
 للجوهرية في ما هو قديم للشيء هو قديم منه وما هو قديم من الجوهر  
 فهو قديم للجوهرية وجعلنا النقطة اول النسبة بالجوهرية واما اصحاب  
 الاعداد فانهم جعلوا هذه سببا في الجواهر لانهم جعلوها سببا في  
 من الجوهر حتى صاروا لوجدها سببا في ما رايه قائل ان الجوهر  
 طبيعة غير متعلقة في ذاتها بشي من الاشياء وذلك لان الوحدة  
 يكون وكل شيء يكون الوحدة في ذاتها التي غير مرتبة ذلك الشيء فان

نقطة

التي هي لا اله

الوحدة في الماء غير الماء وفي النار غير النار وفي الجوهر غير الجوهر  
 عن ان يكون شيئا من الاشياء وكل شيء فانما يصير هو ما هو بان يكون  
 واحدا مستقيا فيكون الوحدة مبدأ للخط والسخط وكل شيء فان  
 السخط لا يكون سطحا الا بوحدة اتصالها الخاص وكذلك الخط و  
 النقطة ايضا وحدة صارت لها وحدة على كل شيء وان كان يتعدى  
 ويحدث من الوحدة العدد فالعدد على متوسطة بين الوحدة وكل  
 كل شيء فان النقطة وحدة وصيغة والخط انوية وصيغة والسخط  
 لادوية وصيغة والجسم رباعية وصيغة فانه يتعدى الى ان يجعلها  
 كل شيء فاما من العدد فيجعلها لولا ان ينسب ان المقادير كما لا يحد  
 اعراض فتشغل بعد ذلك بجعل الشكوك الذي هو سبب في ذلك  
 يجلب نعرف حقيقة انواع الكمية والاولى بان نعرف طبيعة الجوهر  
 فانه يجلي علنا ان نعرف طبيعة الوحدة في هذه المواضع لشيء واحد  
 ان الواحد شيئا مناسب للوجود الذي هو موضع هذا العلم  
 والثاني ان الواحد شيئا يوجد ما للكمية انما يكون مبدأ للعدد فامر  
 من النار كما ان المتصل ثلاث الاتصال الوحدة ما وكانها على صورة  
 لتفصل ولا انما المقدر كونه مقدارا هو انما يجب تقديره وكونه يجب  
 تقديره وكونه يجب تقديره وكونه يجب تقديره وكونه يجب تقديره  
**فصل في الكلام في الله** فتقول ان الواحد بقى بالشك على ما  
 تتفق في انها لا تتغير بها بالفعل من حيث كل واحد منهما لكن هذا  
 المقول بوجوبها تقدم وتاخر وذلك بقدر واحد بالعرض فاما ان واحد  
 بالعرض وان في شيء يتاخر شيئا اخر انه هو الآخر وانما واحد ذلك  
 انما هو شيء واحد وهو الذي قلنا ان زهوان بن عبد الله واحدا وان زيدا

شئونه

الشيء

الواحد

تفقه وبتاخر

والطبيب احدنا على ان موضوع كقولنا اننا الطبيب هو واحد  
واحد اذ عرض ان كان شئ واحد طبيبا وابن عبد الله موضوعان في  
عمل واحد في قولنا الملح والماء واحد او في المياضة في عرض ان  
حمل على امر واحد كل واحد الذي بالذات مت واحد بالجنس  
منه واحد بالترتيب وهو الذي احدنا افضل ومنه واحد بالمتابعة  
واحد بالموضوع ومنه واحد بالعدد والواحد بالعدد هو الواحد  
وقد يكونا للامر قد يكون لاجل فعه وقد يكون لاجل ذاته والواحد  
بالجنس قد يكون بالجنس القريب وقد يكون بالجنس البعيد والواحد  
بالترتيب كذلك قد يكون بقرين لا يتفرع الى افرع وقد يكون بقرين  
بصير فاما واحد قسمي الجابا الاول فان كان هناك اختلاف في  
الاختلاف اذ اكان واحد بالترتيب فلو اختلف واحد بالفضل وسلك  
ان الذي احدنا بالجنس كثيرا بالترتيب فان الذي احدنا بالترتيب قد يجوز ان يكون  
كبيرا بالعدد وقد يجوز ان لا يكون اذ اكانت طبيعة الترتيب كلها في  
نفس واحد فيكون من جهة زمان من جهة لا يكون زمانا اذ هو من  
جهة كل من جهة ليس على وتامل هذا في الموضوع الذي نتكلم فيه  
على الكل اذ انك تروا وضع سلفك لك واما الذي احدنا بالفضل فهو  
الذي يكون واحدا بالفضل من جهة وفيه اكثر اية من جهة التي هي  
نحو التي يكون فيه الكثرة بالقرينة فقط وهو اما في الخطوط فالذي  
لا زاوية له وفيه السطح ايضا البسيط المسطح وفيه الجسم البسيط  
المجسم الذي يحيط به سطح ليس فيه انقراج على زاوية ويملك سائر  
كثرة بالفضل الا ان اطرافها يلتقي عند حد مشترك مثل حبل الخطين  
المحيطين بالزاوية ويملك ان يكون الاطراف خمسة مما يشاء في الفصل

الكثير

لا يترك بعضها البعض فيكون وحدتها كاتبا تابعة لجهة الحركة  
لان هذا انما هو كذا وذلك كالأعضاء المثلثة من اعضاء واول  
ذلك ما كان التماسه طبيعيا لا استعيازا الى وحدة بالجوهر وهذه  
تقتض وتخرج عن الوحدة الاتصال بينا الى الوحدة الاختصاصية والواحد  
الاتصالية او ليس من الاختصاصية بمعنى الوحدة وذلك لان الوحدة لا  
لاكثرية فيها بالفضل والواحد الاختصاصية فيها كثرة بالفضل فذلك  
كثرة بالفضل فشيها وحدة لانها لا يكون فيها الكثرة والواحد بالفضل  
اتاسق مع المقدار فقط واما مع طبيعة اخرى مثلا ان يكون ماء  
او هواء او غير ذلك احدا بالفضل لان يكون واحد في الموضوع فاق  
الموضوع للفضل الحقيقة جسيطة متفق الطبع وقد كانت هذا في  
الطبيعات فيكون موضوع وحدة الاتصال ايضا واحدا في الطبيعة  
من حيث ان طبيعته لا تنقسم الى جزئين مختلفين بل بقولنا ان الواحد بالعدد  
لا شئنا يتغير منقسم بالعدد من حيث هو واحد به بل ولا غيرهما  
واحد منقسم من حيث هو واحد كذا يجب ان يظهر من حيث الطبيعة  
التي عرضها الوحدة فيكون الواحد بالعدد منه ما ليس بطبيعة التي  
عرضها الوحدة ان يتكرر مثل الانسان الواحد ومنه ما طبيعته  
ذاتك الماء الواحد والخط الواحد فانه قد يصل الى مياه سياه او الى  
خطين هما في نفس طبيعته ذلك فاما ان يكون قد يتكرر من غير  
واما ان لا يكون مثلا الاول الذي احدنا بالعدد من انما فانه لا يتكرر  
حيث هو طبيعته اى من حيث هو ان اذ قسم كذا قد يتكرر من جهة  
اخرى اذ قسم الى افرع بدون ان يكون له نفس بدون وليس واحد شيئا  
بالانسان واما الذي لا يكون فهو على قسمين اما ان يكون موضوعا له

اضيف

فشيها  
ان يكون

انما هي اقسام طبيعية اخرى واما ان لا يكون فان كان موضوعا مع  
ذلك طبيعة اخرى فاما ان يكون تلكا الطبيعة في موضع ما ياب  
الوضع فيكون نقطة واحدة لا تقسم من حيث هي نقطة ولا جهة  
اخرى وهذا الطبيعة غير كونه المذكورة واما ان لا يكون لا وضع  
وما يابا به فيكون مثل المقادير فان المقادير لا يوجد غير الذي  
يتم من ان لا ينقسم وليس ذلكا لوجوده في موضع وليس ينقسم في طبيعته  
ولا في جهة اخرى واما الذي لا يكون هنا الطبيعة اخرى فكذلك  
التي هي هذا العدد اعني التي اذا اضيف اليها غير حاصلها  
في هذه الاضاف من الوضع ما لا ينقسم فهو من جهة الزهر فضلا  
عن قسمه ما يابا او مكانا او زمانا وبعد القسم الذي يتكرر ايضا  
من جهة الطبيعة الواحدة بالوجه ومن حيث ان الاضاف في ذلك  
ان يكون كثر في الطبيعة التي هي لها سبعة كثر من الوضع وهذا  
هو المقدار ومن ذلك ان يكون كثر في طبيعة انما لها الوجه المعتبر  
كثرة بسبب قسرها وذلك هو الجواب البسيط عن الما في هذه الما  
واحد بالعدد وفي قسرها ان يصير بها كثر بالعدد لا لاجل الما في  
المقارنة السبب الذي هو المقدار فيكون تلكا الما في كثر بالعدد  
واحدة بالوضع واحدة ايضا بالوضع لان من طبع موضوعها ان  
بالفعل واحدة بالعدد ولا كذلك لاختلاف الناس فانها ليس من شارة  
موضوعات منها ان تتحد موضوع انسان واحد في كل واحد منها واحد  
بموضوعه الواحد ولكن ليس التجمع من الكثرة واحدا بالوضع وليس  
حالا كل قطعة من الما فانها واحدة في نفسها بموضوعها الواحد  
لها اثنا واحد في الموضوع ومن شأن موضوعها ان تتحد موضوعا

له

تقسم

فانما هو وضع

مادة مكانه

حيث  
غير

له

سواء

واحد بالكون في كل واحد من هذين القسمين اما ان  
حاصلها جميع ما يكون ان يكون له او لا يكون فان كان هتاه واحد  
بالقيام وان لم يكن فيكون كثر من مادة القابل ان يجعلها اكثر من واحد  
الوجه التام انما ان يكون بالعرض والوضع كدعهم تام ودينا تاما  
ان يكون بالقيمة وذلكا بالاضافة كما ليس التام فان اقيمت القاطعة  
بقا اليه واحد تاما بالقيمة كخصه ان واحد تام اخصا ولا  
الخط المستقيم فيقبل بانه في اشتقاقه ليس من جهة المغير واحد  
جهة التام واما السيد فاذا لم يقبل بالاصل له بالوضع لا حاطا بالكون  
من كل جهة فتمامه هو واحد التام ويشبه ان يكون اقيم كخصه التام  
واحكام هذه الجهة فيكون بعض الاشياء بزم التام كالاشياء والخط  
المستقيم وبعضها لا بزم التام كالمدة والخط المستقيم واما الاشياء الما  
فهي يابا مثلها في الالف عتدا ان كان لها المدة من الما في  
فانها من جانبان متقفاان وليس وحدتها بالعرض بل وحدة ما يتحد  
اخرى وحدة القيمة والمدة بهما في وحدة بالعرض واما وحدة التام  
فليس الوجه التي جعلها واحدة بالعرض فتقول ان داس ان اذا كانت  
الوحدة اما ان يوزع على اشياء كثيرة بالعدد او يوزع على واحد بالعدد  
فدينا اذا اخصر اقسام الما بالعدد فكل واحد الى الجب الاخرى فيقول  
واما الاشياء الكثيرة بالعدد فانها في ذاتها من جهة اخرى واحدة لا ينفك  
بينهما في معنى فاما ان يكون اشتقاقها في نسبة او في مجموعها لثبته واما  
موضوعها فيكون الواحد بالاجزاء واما في واحد بالعرض فيكون سببا  
من هذا الوضع ان يفرقنا في اشتقاق اقسام الواحد في تفرقها  
عن ثباتها الى الواحد في وحدة واسبق اشتقاقها تفرقها الى الواحد بالاجزاء

المساواة

الوحدة

بالعرض

انا



فما في تقويتها جوهر الجواهر وهو لا يملك بطريقه كانه من غير ان يكون  
 قوله عليها قول الجسد الفصل في قوله عرض يكون الوحدة جوهر او  
 هو المعنى الذي هو العرض فان العرض الذي هو سلبه وان كان كونه  
 عرضا بذلك المعنى فيكون له ان يكون جوهريا فيكون ذلك سلبا اذا  
 اخذ كما لا يضرنا ما طيفه المعنى البسيط منه في لا يحل العرض في  
 الاخر وهو من جوهر الجواهر فيكون له ولا يصح قوله مفارقة الفلن  
 الان في الوحدة المؤجدة فيكون جوهر فيكون مقتوم له هل  
 فاما مفارقة الجواهر فيقول ان هذا مستحيل لانه لا يمكن ان قامت  
 مجردة فيكون اما ان يكون مجردا ان لا ينقسم وليس هذا طبيعة جوهر  
 عليها انها لا تنقسم او يكون هذا طبيعة اخرى والضم الاول في قوله  
 انما من ان يكون هذا كونه في ذلك الجوهر لا ينقسم فان كان ذلك  
 الجوهر لا يحد معنى في الوحدة فانه لا ينقسم فاما ان يكون ذلك الجوهر  
 جوهر او يكون عرضا فان كان عرضا فالوحدة في عرض لا يحد في جوهر  
 وان كان جوهر فالوحدة لا تفارقه في وجوده في وجود ما في الوجود  
 وان كانت تفارقه تكون الوحدة اذا فارقت ذلك الجوهر يكون لها جوهر  
 آخر فيكون له وتفاوتها في وجودها مقارنته في جوهره ويكون  
 ذلك الجوهر الجوهر فيكون له هذه الوحدة فيكون له وحدة وهذا في  
 تكون له وحدة كانت ووحدة لم تكن له وصدقان لا اوجد  
 فيكون جوهر في الجوهر واحد لان ذلك الجوهر واحد وان هذا في  
 ايضا فان كانت كل وحدة في جوهر واحد الجوهرين لم يتصل اليه  
 الوحدة وغاد الكلام جدينا فيما انتقل اليه الوحدة وصار ايضا  
 جوهرين وان كانت كل وحدة في جوهرين جميعا فيكون الوحدة اثنين

فصل

فيكون ان الوحدة ليس من شأنها ان تفارق الجوهر الذي هو في وجودها  
 نقول ان ان كانت الوحدة ليست مجردا عنها لا تنقسم وكانت وجودا لا  
 حتى يكون الوجودا آخر في الوحدة لا يوصفها فافرضنا انه  
 فارقت هذه الوحدة الجوهرية كانت يمكن ان توجد بها كانت وجودا  
 لا ينقسم جوهريا ولا يكون ايضا وجودا لا ينقسم فقط بل يكون الوحدة في  
 جوهرها لا ينقسم فقام ذلك الجوهر في موضع فلا يكون له عرض  
 بوجه من الجوهر وان كان للعرض وحدة يكون وحدة بها في جوهرها  
 ويكون الوحدة في عينها باشتراك الاسم فيكون ايضا من الاعداد ما  
 من وحدة العرض من الاعداد ما في عينه من وحدة الجوهر فيكون  
 فيكون في معنى الجوهر الذي لا ينقسم ولا يحد في ان لا يحد في  
 فيكون الوحدة في عينها وجودا تنقسم وفي الآخر ليس كذلك ولست  
 بوحدة العرض في الجوهر الذي لا يحد في عينه في احد ما بالوحدة شيئا غير  
 وجوده في تنقسم فان اشتراك في ذلك المعنى في ذلك المعنى في الجوهر  
 المنقسم الذي يراه في عينه في ذلك المعنى في عينه من المعنى الذي ذكرناه  
 قيل الان فان ذلك كان له مع كونه وجودا لا ينقسم ان يكون وجودا  
 جوهريا او كان قد يكون فرضه مجرد او ذلك المعنى لا يحد ان كان جوهر  
 له عرض له عرض ليس له ان يقول ان كان عرضا له عرض في جوهر  
 فان الجوهر له عرض له العرض ويقوم به العرض والعرض له الجوهر  
 حتى يكون قائما فيه فان الوحدة الجامعة اعلم من ذلك المعنى وكلها  
 فيها من جوهره في وجوده لا ينقسم فقط بل زيادة اخرى وذلك ايضا في  
 هو موضوعه فانه لا خلاف ذلك المعنى الا في عينه فان كان هذا سائلا في  
 اعني ان يكون الوحدة وجودا في عينه في العرض والجوهر فيكون مع

فصل في تقويتها

فما في تقويتها

فصل في تقويتها

ان يشارك فيكون غير له عرض فيكون الوحدة مختلفة في الجواهر  
 الاخرى فيكون ان الوحدة حقيقة بمعنى من معنى جملة لا لا  
 وليس لباقي ان يقول ان هذا الوحدة انما لا يشارك في سبل الالهة  
 من المقتضى العامة فانه دون فصلها الجوانب كالاظهار في الاشياء  
 الجوانب في امتناع هذه المفارقة لا يوجب العرضية بل انما يوجب  
 العرضية امتناع مفارقة يكون للمعنى المحصل في الوحدة المتخصة فنقول  
 ليس الامر كذلك فان نسبة ما فيضناه اعم الى ما فيضناه اخص ليس نسبة  
 التقسيم اليه بفصل يقوم فمقدورنا ان الوحدة غير اخلة في حد الجواهر  
 او العرض بل نسبة لازم عام واذ الشرا الى البسيط واحد منه كان متبنا  
 الذات من التخصص الذي يقاربه لا لا للوحدة التي هي الجواهر اذا صح  
 انه غير مفارقة في جميع الجواهر الذي هو معنى لا زمام مشترك الاسم من اعم  
 معنى بسيط هو معنى الوحدة وذلك البسيط عرض وان كانت الوحدة  
 عرضا فالعدد المتولد من الوحدة عرض **فصل** في ان الكميات العرض  
 واما الكميات المتصلة فهي مقادير المتحدات اما الجسيم الذي هو الكم فهو  
 مقدار المتصل الذي هو الجسيم بمعنى الصورة على ما عرفت وهذه مواضع  
 واما الجسيم بالمعنى الاخر الداخل في مقولة الجهر فقد عرفنا عنه هذا  
 المقدار فدان انه في مادة لا تتردد ونقص الجواهر فيكون عرض  
 لاهل ولكن من الاضرائ التي تتعلق بالمادة ويشي في المادة لان هذا  
 المقدار لا يشارك في المادة الا بالجوهر لا يشارك في الصورة التي لها  
 لا يتوقف على الشيء المتصل الذي يقبل الابدان وهذا لا يمكن ان يكون  
 هذا الشيء المتصل كما ان الزمان لا يكون الا بالمتصل الذي هو المادة  
 وهذا المقدار هو ان المتصل بحيث يمس كذا وكذا من متناهية في العرض

جوهرا عرض

لا يشارك

بمعنى

فيمر

المقادير

منه

توهم غير متناه في هذا عما ان يكون الشيء يقبل ارض الابدان المذكورة  
 فان ذلك لا يختل فيه جسم وجسم واما انه يمس كذا وكذا من متناهية في العرض  
 مسحه كذا التي ضد مختلف في جسم وجسم فهذا المعنى هو كونه الجسم  
 وذلك متوهم وهذه الكمية لا تقارن تلك الصورة في الجواهر التي لكن  
 هو الصورة يقارن في المادة في الجسم واما السطح والخط في الجواهر يكون  
 اعتبارا لها في اعتبارا لا تقارن في السطح ايضا السطح اعتبارا لا تقبل في العرض  
 فيه على صفة الابدان المذكورة اعني بعد من فقط يقاطعان على زوايا متناهية  
 وايضا ان يقيد بوسع وكون اعظم واصغر فانه يفرض فيه ايضا الابدان  
 اختلافا لا شك في ان اسهل هذه الاحوال فيه فنقول اما قوله العرض  
 فانما ذلك لا يترتب اليه الجسم الذي هو مقادير العرض الثلاثة فان كل الشيء  
 متناه في العرض حيث هو متناه في العرض لا لا تعاطيه مطلقا  
 مقتضاه ان يكون قابلا للعرض بعد من وليس هو هذه الجوه مقدار اويل  
 هو هذه الجوه مقدار اذا كان مضافا لا يكون لا هذا المقدار في عرض  
 الفرق بين المضافين متوهمين المضاف الذي هو المقولة الذي لا يجوز على  
 ما بين ان يكون مقدارا او كفا واما انه مقدار فهو بالجوه الاخرى التي  
 بها يمكن ان يكون غير من السطح في المقدار المضاف لا يمكن ان يكون  
 بالمعنى الاول بل هو كذا من الجسيم في جميع ارضه فانه من حيث هو متناهية  
 عارض لا يمكن ان لا يتوهم وجوده لا يمكن منه ولا يقوم في نفسه فقلنا انه  
 ليس من شرط الوجود في شي ان يطابقه انه واما ان قلنا هذا في  
 العليات فقلنا من هذا ان عرض من هذا الجوه متوهم وايضا  
 هو من حيث هو مقدار عرض لان كان كذا السطح بحيث يفرض فيه  
 بعد ان امره في نفسه لا يمكن نسبة المقدار في السطح الى العرض

قوله

بمعنى

الابعد

المقدار في السطح الى الصورة المجسمة بل يكون نسبة ذلك المعنى الى  
 المقدار في السطح نسبة فضل الى جنسها النسبة الاخرى نسبة عارض  
 الى صورة وانت تعلم هذا بتأمل الاصول واعلم ان السطح العريضة ما  
 يحدث ويظهر في الجسم بالانضمام الى الانضمام والاختلاف لا ان كانت  
 التقاطيع وقد يكون سطح الجسم سطحاً يقبل من حيث هو سطح ويحدث  
 مستديراً وقد علمت فيما سلف ان الانضمام الى السطح الواحد بالحقيقة لا  
 يكون موضوعاً للسطح كما لو تدرج في الوجود ولذلك ليس كما ان الجسم  
 الواحد يكون موضوعاً لاختلاف ابعاده الفعلية تضاف على ذلك  
 السطح لان السطح اذا ازيل عن شكله حتى يظل بعداً فلا يكون ذلك  
 الا بقطعه وفي القطع ابط الصورة السطح الواحد الذي بالفعل وقد  
 علمت من ان السطح وحده لا يكون له ابعاد في الحقيقة حتى يكون السطح  
 للانضمام في هذا الانضمام وقد علمت ان السطح هو السطح ووصل بعضها  
 ببعضها ليعاين السطح المشترك كان السطح سطحاً آخر بالبعد بل ان  
 انما ليعاين الاول في السطح الاول بالبعد بل اخر مثله بالعدد وذلك  
 لان المعدوم لا يعادواذ اعرفت صورة الخالص في السطح قد عرفت في  
 الخط فاجعله قياساً عليه فقد بين ان هذه الاعراض لا تقارن ولا  
 وجودا وعرفت ايضا انما لا تقارن الصورة التي هي خطها بالعدد بل انما  
 ايضا اعرفت ان السطح ايضا كيف ينبغي ان يفهم ثلثا ان السطح في الجسم  
 تراه وان الخط في السطح تراه فافهم ان هذه المقارنات في  
 الموضوع على وجه واحد ان يفرض في الجسم سطحاً والجسم وخط ولا  
 جسمه سطحاً والاخر ان يلتفت الى السطح ولا يلتفت الى الجسم اصلاً <sup>بمنه</sup>  
 وليس منه وانت تعلم ان الفرق بين الاربعين خطاً فانه فرق بين ان ينظر الى

لعرش

تتأقبت

ولان

الواحد الذي

وحد وان كان منقداً انه مع قدر لا فارق وهو ان ينظر الى السطح  
 مع شرط مفارقة ما هو معه محكراً على ما تارة كما التفت اليه واحدة  
 حتى يكون هو في وجهك قائم وحد فهو مع ذلك بفرق عارض بينه وبين  
 الشيء الاخر محكراً بان ذلك الشيء ليس معه من ثلثا ان السطح والخط  
 النقطة قد يكونان في جسم سطحاً وخطاً ونقطة مع فرض ان الجسم مع  
 السطح لا مع الخط ولهم النقطة ففهم ان ما لا بد لك لا تلاحظ ان  
 يفرض السطح في الجسم مفارقة ليس هذا الشيء لان يتوهم مع وضع خاص  
 ويتوهم له هتان توصلا ان الصا الى ايضا لا يلحق جانين غيرين  
 كما علمت فيكون سطح ما هو سطحاً في سطح فان السطح هو نفس السطح  
 وان توهم السطح لنفسه لما تارة التي تلاحظ واحدة فقط من حيث هو كذلك  
 او نفس السطح والخط على ان لا انفصال بين جهة اخرى كان ما تارة ثباته  
 تتوهم معه وجه ما وكذلك الحال في الخط والنقطة والى يفرق ان  
 النقطة ترسم بحركتها الخط فانه الحرف في الخط ولا يمكن وجوده بوجه  
 لان النقطة لا يمكن ان يفرضها ثباته منتقلة فانا قد بينا ان ذلك  
 خارج فيها بوجه لكن الثبات لما كانت لا يثبت فكان لا يثبت الشيء بعد الثبات  
 الاكان قبل الثبات فلا يكون هناك نقطة بقيت منها خط بعد الثبات  
 في ثباتها وبها بين اجزاء الثبات لان تلك النقطة انما صارت نقطة  
 وحداً كما علمت في الطبيعة ان الثبات لا يفسد ابطاً ثباته بالحركة  
 فكيف يجوز نقطه وكذلك كيف في ما هو مبدأ له رسماً ثباتاً بل انما ذلك  
 في الجسم والخط نقطه ايضا فانا حركتها يكون لاخر وهذا الشيء من حيث  
 يكون الحركة على ما فيه وذلك الشيء قابل لان يتحرك فيه فهو بعد جسم  
 او بعد جسم او بعد في سطح او بعد في خط ويكون هذه الاشياء في

الانضمام

بسطح الجسم والخط

المماس

فبحركة النقطة فلا يكون حركتها النقطة عمدة لان قرحديهما فلما وجروا المقدار  
الخط فاما زمان وجود السطح فوجوب تناقض المقدار الختصة واما وجود الخط  
فببجواز قطع السطح وافتراض ان لا يندو خطا واما الزاوية فبعدم خطها  
انما تكون متشعبة في السطح والجميع فيبقى ان ينظر في الزاوية فما نقول ان المقدار  
جما كانا على سطح واحد يعرض له ان يكون خطا بين هاتين الزاويتين عند نقطة  
واحدة فيكون من حيث هو بين هاتين الزاويتين شيئا اذا زاوية من عند الخط  
الخطا الهاتين من جهة اخرى فكان مقدار الزاوية من بعد تنقيت النقطة  
فان شئت سميت بقصر هذا المقدار من حيث هو كذلك زاوية واحدة سميت  
الكيفية التي انما خرجت هو كذلك زاوية فيكون الاول كالربع والثاني كالتربيع فان  
اوقتت لاسم على المعنى الاول قلت زاوية متساوية وانما في وقتها لنفسها  
لان جبرهما مقداران اوقت على المعنى الثاني قلت ذلك لاسباب اقل  
التي هو فيه كالتربيع فلان هذا الذي هو الزاوية بالمعنى الاول يمكن  
فيما ابتداء ثلثه وبعد ان هو مقدار جسم وسطح والذى يظهر من قول  
انما يكون سطحيا اذا قلر الخط الفاصل اياه في اليوم بجلى نقطته حتى  
احد حتى كان قد تحرك الطول عرضا بالحققة فحدث عرض بعد الطول  
فكان طول عرض لم يترك الخط المحرك للزاوية لانه الطول بعد كاهو  
اولا عرض حتى يجرى سطحه وانما قلر كاحد راسه فحدثا الزاوية  
فجعلنا الزاوية جسا اياهما من القاطرة بالشيء هذا جهل معنى قولنا ان  
لكن تلك البعدا وبعدين حتى يكون مجموعا على سطح افا قد عرفت ذلك عرفت  
ان هذا الذي قاله لا يلازم ولا ينافي ان يكون للدعا قول ان اصفاء وانما  
هو موعود من ذلك لان انما لا يصفى وهذا الفاضل المحرك فذلك  
الزمان السطح بالحققة هو المرجع الى السطح لا لغيره كما ينبغي انما فصل

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

الاسم

۱۲  
کات

الْمُتَّقِلُ

三

به فتمعرفة وجود الاقدار وانها امر اخر عنها ليست مادية للايمان  
اذا لفظ وفي ذلك الما عرض لما عرفت واما الزمان فتمكانه فيتحقق ذلك  
عزيبته وتعلقه بالحركة فيما يستحيل فيقول نعم انه لاقدار اخر واجمع هذه  
القدار فيقولوا ذلك الفصل الرابع عشر ان يكون قارا حاصل التجدد بجميع اجزاء  
او لا يكون فان لم يكن كذلك مستحيل ان يتجدد شيئا بعد شيئا هو الزمان واذ كان  
قارا فان المقدار قار انما يكون ان المقدار هو الذي يمكن فيه فصل ابعاد  
المقدار اذ لم يكن ان يفرض فيه فرة في الله وهذا هو المقدار الجمع واما ان  
فيه بعد ان لفظ قارا ان يكون ذا بعد واحد فقط اذ كل متصل فله بعدا  
بالفصل او بالقرعة ولما كان لا اكثر من ثلاثة ولا اقل من واحد فانما قدوس  
ثلاث وانما كانت متصله لانها اربعة بعد في الانشاء اخرها ما كانت متصلة  
ولست كذلك واما المكان فهو السطح واما القول بالمتعة فانه ما يوجب  
تجزئتها فغاير رتبة الامتدة الاكثره ولسان في بعضها ان تجزى بمجرى بعدا  
وان يقال بالاشياء والمقادير ان فخر في واحد ينطبق على جميعها  
وينطبق على ما به منفعلي عليه ما يحاط به فيطبق عليه الحد او منشاوي  
او ينفصل فلا تسمى بل تفاوتت فانما تنقسم بالاشياء والمقادير والموتيقين  
لقد ان هذا القول الثاني التجزئة التي لا تغرق للغة والاشياء ان يكون مثل نصف  
ثلاثة فان ذلك لا يتحرك في الزمان نصف الاشياء او في الما فضعف  
الزمان انزغرا لا اعظم في الفعل فله حركته بل هي عال ان تحرك الاضغ  
الى العمل واما ما يجزى هذا التجزئة من كالحركة التي تكون ضعف الحركه  
لاجل ان المتصل في الضعف او لانها في ضعف الجسم الحاد المتناهي في الحركة  
وكذا لا يحال الكبير الصغير في القبول والكبر في هذه اراض ايضا حتى  
التيك ان يتماثل باب المصاف ذات فتمحصل الكراه في جميع هذه

ليس

وسطی

المقرنين

أما حقا

تعدد

فأما لا شك

موضع التفرقة بالجملة هي التي يمكن ان يوجد فيها شيء منها يصح ان يكون  
 واحدا حقا ويكون ذلك لثلاثة سواها كانتا لصحة وجوبية او فرضية  
**فصل** في تحقيق مية العدد وتعدد ما هو واحد وبيان اوايله وبالمرئ ان  
 تحقق هيئتها طبيعة الاعداد وخصايصها وكيف يجب ان يتصور حقا لها  
 ويجوزها هذا فنقلنا عنها الى الكليات المتصلة مستعملين لانها  
 كان يجب ذلك فتقول ان العدد له وجود في الاشياء ويجوز في  
 وليس قول من قال ان العدد لا يوجد له الالفة التفرقة بعد ان  
 ان قال ان العدد لا يوجد له وجودا من المعددات التي هي الالفة ان  
 في التفرقة وتوحيها فانه يشاء ان الواحد لا يخرج عن الالفة ان قائما  
 بنفسه الالفة الذهن وكذا لا يرتب وجوده على وجود الواحد  
 وأما ان يكون في الموجودات اعداد فعلم ان لا شك فيه اذا كانت  
 الموجودات وحدات فردية وكل واحد من الاعداد فانه نوع  
 بنفسه هو واحد في نفسه من حيث هو ذلك النوع وله من حيث  
 هو ذلك النوع خواص الشيء الذي لا حقيقة له مح ان يكون له خاصية  
 الأولية او التركيبية او التماسية او الزائدة اما لنا قصة او التماسية  
 او الكيفية او الصفة سائر الاشكال التي لها فاذن لكل واحد من الاعداد  
 حقيقة بنفسه بصورة يتصورونها في النفس تلك الحقيقة وحدها  
 بها هو ما هو وليس لعدد كثر لا يتبع وجوده حتى فانه مجموع اعداد  
 فانه من حيث هو مجموع هو واحد يحمل خواص ليس لعدد وليس يحمل  
 يكون الشيء واحدا من حيث له صورة ما كالعشرة مثلا او الثلثة  
 وكه كثره من حيث العشرة ما هو بالخواص التي للعشرة واما كثره فليس  
 فيها الا لخواص التي للعدد من المعارضة للعدد ولذلك فان العشرة لا

حي

ور  
فكيف كان

في الالفة الى العشرة لكل واحد منها خواص العشرة وليس كما قيل ان  
 العشرة ليست هي الالفة وواحدة او خمسة وخمسة او واحد واحد  
 واحد كذلك لا يخرج عن الالفة ان قولنا العشرة تسعة واحد في  
 حلقه التسعة على العشرة وعطفنا على الواحد فكانت تلك العشرة  
 وحدها في ان يصدر قوله الصفة المضافة احدها على الاخرى فيكون  
 العشرة تسعة وايضا اذ كانا لثمة باللفظ تفرقا لم يثبت ما في  
 انما لا يخرج من مناطق اي جوانب ذلك الحيوان الذي هو المناطق  
 يكون كما نقلنا ان العشرة تسعة تلك التسعة التي هي واحدة وهذا  
 ايضا مستعمل وان عرفت ان العشرة تسعة تلك التسعة مع واحد  
 من ذلك ان العشرة هي التسعة التي يكون مع واحد هي ان كانت التسعة  
 وحدها الالفة عشرة فاذ كانت مع الواحد كانت تلك التسعة تسعة  
 فقد انطقت ايضا فان التسعة اذا كانت وحدها او مع اي شيء كان  
 فانها يكون تسعة لا يكون عشرة البتة فان لم يجعل مع تسعة التسعة  
 بل لم يصف بها فيكون كانت تلك العشرة تسعة ومع كثرها تسعة  
 هي ايضا واحدة للثمة خطا بل هذا كله بخلاف اللفظ منقطع بل  
 مجموع التسعة كما لو احدا اذ اخذ جميعا منها شيئا فخر واحد كل  
 واحد من الاعداد ان اردنا التحقيق هو ان فائدة عدد من اجتماع واحد  
 واحد وتذكر لاداء كذا هو ذلك لانه لا يخرج اما ان هذا العدد من  
 ان يشار الى تركيبه فمما تركب منه بل بالخاصة من خواصه فذلك يكون  
 ذلك العدد لاحد من جزمهم واما ان يشار الى تركيبه فمما تركب منه  
 فانه اشارة الى تركيبه من عدد من دون الاخر مثلا ان يجعل العشرة من  
 تركيب خمسة وخمسة ليركن في ذلك الى من تركيب تسعة مع اربعة وليس

مرتبة واحدة مما هو من الآخر وهو ما هو عشرة مرتبة واحدة ومما كان  
مرتبة واحدة وما يدل على مرتبة من حيث هي واحدة حدود مختلفة  
فإذا كان كل شيء ليس بشئ ولا بد أن كل بل بما قلنا ويكون إذا كان كل  
قد كان له ضد كان له التركيب من خمسة وخمسة ومن ستة واربعة  
ومن ثمانية وسبعة لأننا لا بد أن كل ما كان فيكون هذه رؤسها على  
تعدد بل بالتحفة يخرج إلى التعدد بالتحفة فيحصل ذلك كله إلى الاتحاد  
ويعتبر يكون مفهوم من الثلاث العشرة من خمسة وخمسة هذه هي رؤسها على  
من ثمانية وسبعة وعثمانية وأثنى عشر أعني إذا كنت تحفظ تلك الأعداد  
إذا لاحظت صور التحفة والخمسة والثلاثة السبعة كان ذلك  
اعتبارا في الآخر وليس للذات التي واحدة حقا في مختلفات المفهومات بل  
انما يتكلمون بمرورهم وطهارة ما في الفيلسوف المتقدم لا يتبين  
أن ستة وثلاثة وثلاثة بل هي ستة من واحد لكن اعتبار العدد من حيث اتحاد  
تماما بصحاح القبول على القياس فيصير إلى التسوية من الواجب وما يليه  
يجب عنه من حال العدد على الاثني عشر ففقد بعضهم أن الاثني عشر  
العدد وذلك لأن الاثني عشر هو من الأعداد الواحدة هي العدد الأول  
أن الواحدة التي هي العدد الأول ليس بعدة فكذلك الاثني عشر التي هي الواحدة  
الأول ليس بعدة قال لأن العدد كثر مركبة من الأعداد والأحاديات  
ثلاثة ولأن الاثني عشر لا يخرج أن كان عددا انما يكون مركبا أو يكون أولا  
فإن كانت مركبة فيصيرها غير الواحد أو واحد وإن كانت عددا أو لا يكون  
لها نصف وأما أصحاب الحقيقة فلا يشعرون بانها هذه الأشياء  
بوجود من الواجب فانه لا يمكن أن يوجد غير عدد لأجل أنها فرد أو زوج بل  
لأنها لا تنقسم إلى ما لا يحدف ولا أن افاد المركبة من وحدتين

بما

فإذا كملت

بما عليه المحققون من لفظ الجميع أن أقله ثلاثة بعد الاختلاف فيه  
بل يعنون بذلك أكثر أو يزيد من واحد وقد جرت عادتهم بذلك  
ولا يبالون بأن لا يوجد في الشر بعدد وان وجد غير الشر بعدد  
فما هو عليه من هذا بل هو في طلب نخرج ليس بعدد إذا وجدنا في الشر  
بعدد وليسوا يشعرون في العدد الأول أن يكون لأصناف له مطلقا  
بل لأصنافه عدد من حيث هو أول دائما يعنون بالاول لا في غير  
من عدد دائما يعنون بالعدد دائما فيه انقضاء لويو حقيقته واحدا فلا  
أولا العدد وهو غاية الكفاية في القوة في العدد وأما الكثرة فالعدد  
فلا يتغير العدد وقلة الاثني عشر ليست متماثلة دائما بل بالقياس إلى العدد  
والله في الممكن الاثني عشر من شئ يجب من ذلك أن لا يكون قلة بل بالقياس  
إلى غيرهما فليس يجب أن يكون ما يعرض له إضافة إلى شئ بل أن يكون له  
إضافة إلى شئ إلى شئ آخر يقارن تلك الإضافة فانه ليس يجب أن كان  
شئ من الأشياء يعرض له إضافة فان إضافة قلة وإضافة كثرة معا  
يكون كانه قليل بالقياس إلى شئ فهو كثير بالقياس إلى شئ آخر فيلزم  
أن يكون كل قلة تعرض لشئ يعرض لها معا الكثرة كما أنه ليس إذا كان  
هو ما كان مملوكا بل أن لا يكون شئ هو ما كانا وحده أو شئ هو جنس  
فخرج بل أن لا يكون شئ هو جنس وحده فانه ليس بخاص بالقليل أو كثير  
لأجل أن شئ ما هو ما أعانه كثير لأجل الشئ الذي له الشئ الذي  
الشيء كثير فالاثني عشر أقله الألفية في القياس إلى كل عدد لا يتناقص  
من كل عدد وأما الأقل فلا يتناقص بغيره عند عدد وإذا قسم  
الاثني عشر إلى شئ آخر لا يكون قليلا ولا كثيرا فغيرهما معيان أحدهما  
أن يكونا شئ فيعبر عن أحاد وفوق واحد وهذا ليس بالقياس إلى شئ بل

فلا اثني

قليل

فلا اثني

الاثني

والاخر ان يكون الشيء فيه ما في شيء اخر وزيادة وهذا هو الذي يقال  
وكذلك العظم والطول كما العرض والكثر مطلقا يقابل الواحد <sup>مقابلته</sup>  
الشيء مع مبداه الذي يكمله والكثر الاخرى يقابل القلة مغالبة  
المضاف ولا تضاد بين الوحدة والكثر بوجه من الوجوه وكيف  
والوحد تقوم الكثرة ويجوز ان نقول في هذا **الفصل** في تقابل  
الواحد والكثير بالحرمان شامل كيف يجري المقابلة بين الكثير والواحد  
فقد كان التقابل عندنا على اصناف اربعة وقد غفرت في ذلك غفرت  
ايضا الصورة التقابل فوجدنا ان يكونا صانعا لغيره كالمجموع وكما  
من ذلك تقابل التضاد وليس كذلك ان يكونا تقابلين من الواحد <sup>الكثير</sup>  
على جهة الجهة وذلك لان الوحدة مقومة للكثر والاشياء من الوجود  
تقوم ضد بل بطله وفيه لكن نقابل ان يقول ان الوحدة والكثر  
هذا شأنهما انه ليس بجوابان في ان الصفة بطل الصفة كما كان بل  
يقان الصفة بطل الصفة بان جعل في موضوعها الوحدة ايضا من  
شأنها ان بطل الكثرة بان جعل في الموضوع الذي للكثر على اجزائه  
ان يكون الموضوع يعرض له الوحدة والكثر فتقول في هذا الاشارة  
ان الكثرة كما انها لا تتخلص بالوحدة فكذلك الكثرة انما بطل بطلها  
وحدها وانما لا بطل الكثرة البتة لانها بطلها اولها بل يعرض لوجودها  
اولا ان بطل يعرض لها ان بطل معناها بطلان وجودها فيكون ذلك  
اذا ابطلت الكثرة فليت بالقضاء الاول بطلها بل انما بطلها لا في  
الشيء للكثر عن خطاها الفصل الى ان يصير القوة فيكون لا يكون  
فان الوحدة انما بطل ولا الوحدة على انها ليست بطل الوحدة  
كما بطل الحرارة البرودة فان الوحدة لا تضاد الوحدة بل على ان ذلك

المجموع  
ونفيه

الوجوه يعرض لها سبب بطل بطله بان يوجد عنه هذه الوحدة  
وذلك سلطان طرح فان كان لاشد هذه المغالبة التي على الموضوع  
ان يكون الوحدة ضد الكثرة فالاول ان يكون الوحدة ضد الوحدة  
ان الوحدة ليست بطل الوحدة اطلاقا لحرارة البرودة لان الوحدة  
الطاهرة اذا ابطلت الوحدة الاولى ابطلتها على السواء في موضوع  
الوحدة الاخرى بل الاخرى ان يقطن انه جزء موضوعه واما الكثرة <sup>فليت</sup>  
يتعلق هذه الوحدة بطلانا اوليا بل ليس كفي في شرط التضاد بين  
ان يكونا الموضوع والحاديات فان فيه بل يجب ان يكون مع هذا التقابل  
الطابع شافيه متبادلا ليس من شأن احدهما ان يتقدم الآخر <sup>اختلاف</sup>  
الذي فيهما وان يكونا فيهما اوليا وايضا فليعلم ان قولنا ليس  
موضوع الوحدة والكثر واحدا فان شرط المتضادين ان يكونا <sup>لذلك</sup>  
شأنيا بالعدد موضوع واحد بالعدد وليس لوجود بعضها وكثرة بعضها  
موضوع واحد بالعدد بل موضوع واحد بالتوجه وكيف يكون موضوع  
الكثر والوحدة واحدا بالعدد فليعلم ان قولنا سلفا للحقيقة  
هذا مغالطه وعليه وله فقد ظهر باننا لا نقابل الشيء بالوحدة  
والكثر وليس تقابل التضاد فنظروا في التقابل بينهما تقابل الصورة و  
العدد فتقول الله عز وجل ان كان الوجود الوجود شيئا من شأنه  
ان يكون للموضوع او للموضوع او يحسنه على انه معنى للعدم <sup>لذلك</sup>  
ان تتحلل بها جعل بالوحدة عدم الكثرة فمما في شأنه عدم الكثرة  
تتحلل بها اثر جعل بالكثر عدم الوحدة في شأنه في طبيعتها ان يوجد  
كل الحق لا يجوز ان يكون شيئا من كل واحد منهما عدمه فملكه بالحق  
ان لا يتحلل بالكثر منهما لعدم المتعدد بنفسه فالبتة فانما عدمه

بطلها انما

الواحد الكثير  
فليت

ان لا يكون ذلكا لشيء الذي هو المعقول بنفسه القابل بذاته قياسا  
ان يكون ويكون اما يعقل وتجدد الملكة واما الله ماء فمن جعلوا  
هذا المقابل من الله والملكة وجعلوا مظهرها في الاول وفي  
نفس الملكة الصادرة والجزء الذي هو الواحد في التباين واليمين واليسار  
والمساكن والمستقيم والمربع والعلم والذكر ومن غير العلم مقابل  
هذه كالشدة والروح والكثرة واللاتباين واليسار والظلمة والحركة  
والخفي والسطيل والظن والاشياء وما غنى فقد يصعب عينا  
ان يحصل للملكة من الوحدة ويحصل العلم من الكثرة اما اولها فانهما  
نفسا الوحدة بعد الانقسام او بعد الجزاء بالعلم فانهما لا انقسام  
والجزء من كذا كثره وكونه كذا اما الثانيان في الوحدة من  
في الكثرة منقوصة وكيف يكون مية الملكة من جزئية في العلم من  
يكون العلم بالعلم من ملكات جميعه وكذلك ان كانت الملكة من كثره  
تكيف يكون تركيب الملكة من اقسامها ليس مجردا من المقابل لهما  
مقابل الله والملكة والجزء هذا فيسجد ان يقابل المقابل  
بينهما في مقابلته لتناقض لان ما كان من ذلك في الالفاظ فهو خارج  
مواقع هذا الاشياء ما كان منه في الالفاظ فهو من جسد تقابل  
والملكة بل من جسد هذا التقابل فان بازاء الموجبة التي هي وازاء  
السالبة العدم في يعرض في ذلك من الخ ما يعرض فيما قلنا فلهذا  
هل التقابل بينهما تقابل المضاف وذلك لان الكثرة ليست اما  
تقابل جسدتها بالقياس في ذاتها تقابل المضاف فتقابل ليس يمكن  
ان ينال الوحدة والكثرة في ذاتها تقابل المضاف وذلك لان الكثرة  
ليست اما تقابل مظهرها بالقياس الى الوحدة حتى يكون انما هي كثره لا اصل

لهذا

هناك وحدة وان كان انما هي كثره بسبب الوحدة وقد علمت في كمالها  
الفرق بين ما لا يكون الا بشئ وبين ما لا يكون ما هي الا بالقياس الى  
بل انما يتأخر الكثرة الى ان يفهم لها انما هي من الوحدة لانها مسئلة الى  
في ذاتها ومعنى انها مسئلة في معنى انها كثره والاصالة لها انما هي  
من حيث هي معلولة والمعلولة لازمة للكثرة لانفس الكثرة فيكون  
من المضاف لكان كما يقال انها بالقياس الى الوحدة لكان يقال  
ما هي الوحدة من حيث هي وحدة بالقياس الى الكثرة على شرط انفسا  
المضافين لكان كما يقال ان في الوحدة من حيث هي وحدة وذلك  
كثرة وليس الامر كذلك فاذا كان لك جميع هذا فيكون ان تجزئ  
تقابل بينهما في ذاتها ولكن يلحقها تقابل فيكون الوحدة من حيث هي  
مكان تقابل الكثرة من حيث هي كثره وليس كذلك في وحدة وكثره في  
شيئا واحدا بينهما في الوحدة في بعضها ان يكون مكانا كما انها عرض  
لها ان يكون صلة في الاشياء يعرضها بسبب الوحدة التي وجب لها ان تكون  
مكانا لكل واحد كل واحد في مكانه من جنسه فيقول كل واحد في  
وفي العرض عرض في الجسدان مجتمعا في الالفاظ زمان وفي العرض كثره  
وفي الالفاظ زمان وفي الالفاظ كثره وفي العرض وفي الجسدان مجتمعا  
الى حيث في كل واحد في كل واحد فيكون التباين فيه انما يكون في بعض  
الاشياء يكون في كل واحد في كل واحد فيكون التباين فيه انما يكون في بعض  
يعرض في واحد في كل واحد في كل واحد فيكون التباين فيه انما يكون في بعض  
نفسه في واحد في كل واحد في كل واحد فيكون التباين فيه انما يكون في بعض  
هذا في واحد في كل واحد في كل واحد فيكون التباين فيه انما يكون في بعض  
نفسه في واحد في كل واحد في كل واحد فيكون التباين فيه انما يكون في بعض

في  
كالواحد في الالفاظ

لفظ





يكون انما خارجا عن طياتها ليس يحتاج اليها في حقيقة انه موجودا ذلك  
 اللون مثلا بل يحتاج اليها في ان يختص موضوعه فكونا وكونه  
 هذا اللون بعينه ان كان فيه عن الموضوع فليس يحوجه شي لان  
 محتاجا الى الموضوع فان الحق موجود عن الموضوع لا يضر له ما يحيط  
 الى الموضوع الا باضداد بعينه وان كان لا يفي به بل يفتقر بموضوع  
 فيكون ذلك الموضوع متعينا له لانه مقتضاه من متعين بعينه فان التعبير  
 لا يقتضي ان يفتقر الى الابدان بل بالحق تعالى ليس بغيره بخلاف الآخر  
 فكلما قل قل كيف يقتضي العين كذا احد فحقا لا يقتضي الذي يفتقر  
 حقيقة وجوده او لا يقتضي له بل لا يفتقر الى ان يكون من حيث هو هذا اللون  
 اما عن الموضوع واما مقتضاه على موضوع واحد متعينا لا يفتقر الى  
 تقديره شاملا في كل مبدء يجب ان يخرج منها فان اضدادا ليس بينهما  
 ان يعدم هذا وجود ذلك من غير ان يدخل من الاول في الثاني فان كان  
 كان مناهكنا فيكون الاول قد عدم والآخر قد حصل ولا يكون الاول  
 متوا الذي حصل في الثاني بل انما يصح بالانتقال ان الموصوف بالاول  
 صار موصوفا بالثاني وذلك ان يتجوز من الاول في الثاني فيكون موصوفا  
 من مائة مئة فيهما فان كان هذا مقتضى اللونية مثلا في مثلنا  
 فيكون في اللونية شيء بطل في شيء فيكون ذلك الذي يسلط هو الذي  
 صار به الشيء لو تابعا للونية وهو الصورة المادية او العرف وكذا  
 في ما يرجع ففتقر لمتا ان كان مجردا ان يفارق هذه الجواهر فيقوم  
 بياضا او سوادا او غير ذلك فلا يصلح ان يكون ح الياض او يكون الياض  
 التي من شأنه ان يولد الان يخرج من اذنا ذلك لفتا لفتا وكون  
 على الجواهر التي يعرفها الياض عليها فان كان كذلك لفتا ان يكون خلوا

مستقلا

بالانتقال

حيث يكون فيه متا اليه وليس في الاجسام ويلزم ان يكون له وضع ما وتقدرا  
 فيكون له في ذاته مقدارا يكون الا لا قيل منه محسوسا فان لا تحيل شيئا  
 لا وضع له ولا مقدارا فضلا عن ان يراه واذا كان له مقدار وضع  
 وزاوية هيئة الياضية كان جسا ابين لا مجردا الياض فانما نفي  
 بالياض هذه الهيئة الزاوية على المقدار والحجم وان كان لا يتبع على الهيئة  
 التي كان يعرف الياض عليها بل لا يتقل من هذه الصورة وصار  
 شيئا روحانيا فيكون الياض مثلا له موضوع يعرف له ان يكون فيه  
 الياضية التي على الجواهر يعرف ويعرف له ان يصير في اخره صفة  
 اخرى روحانية فيكون او لا ما يعرفه بياضا قد فسد في الصورة  
 واما المقارن لعقل فقد شرنا فاما سلفا الى لا يميز ان يتقل  
 مثل هذا الشيء في اخره او وضع وتعالى الطام للاجسام واما ان جعل  
 جاسا لياض شيئا في نفسه فاما مقدار فيكون له وجودا وجودا  
 بياض وجودا انه ذو مقدار فان كان مقداره بالعدد فيقدر  
 الجسم الذي هي فيه بالعدد فان كان في الاجسام وساد يابا فيكون  
 قد دخل بعد في بعد وان كان ههنا الجسم متا فيكون الامر قد عاد  
 الى ما في الشيء الذي هو الياض جسم وله ياضية فيكون الياضية  
 من جهة في ذلك الجسم لانها لا تضار فيكون الياض مجموع ذلك  
 الجسم ولا يفتقر الى شيء في ذلك الجسم اذ هذا الياض وما هي ليس به  
 الطويل العريض العميق بل يكون مادية الطول ان يرض القوس في الملاوة  
 ايضا على هذا الذي يكون الياض مقارنا لهذا الشيء فاعتاله وهذا  
 معنى جانا الصفة في الموصوف ويكون مع ذلك لا يمارى وليس من  
 ذلك الشيء الذي هو الطول العريض فيكون الياض في الحرار بعض الآلة



حرة من المادة وعلو مقامها لانها لا تجرد محتاج الى ان يتولد العقل  
 ان قلنا ان هذا العقل هو لها ما يكون من كل وجهه في كل اوقا  
 انه ليس محتاج الى وجود العقل منها الا ان يوجد منها في النفس  
 محلنا فان ذاتها مفارقة ولا يصير نفسها صورة العقل لئلا يكون  
 فكانت تلك النفس تحصل فيها صورة الكل وقد جعل كل شيء بانفصال  
 وكانت يصير كذلك لنفس واحدة وبقي العقل الاخرى ليس لها الشيء  
 الذي عقله اذ قد استبد بها فاضرها الذي يقال ان شيئا واحدا بعد  
 يكون بغير صورة لما ذكره لان في قولنا بان يكون في نفسها  
 في تلك المادة وفي اخرى واخرى في محل العلم بان تامل قد انزل الى  
 انما في ذلك العقل كما في النفس صحيح من هذا الوجه في انما في ذلك  
 فاذن تلك الاشياء انما تفصل في العقل الكبير متعاقبات لا في ذاتها  
 ويكون حكمها حكم سائر العقول لانها في نفس واحد من تلك  
 محتاج الى اعتبار حتى يتجسد منها معنى عقل هذه الامتياز التي هي  
 بوجود المعنى فلهذا نطرح بها النفس وهذا الذي قلناه انما هو نفس حرة  
 التي ليس فيها ثبات ما يذهب اليه فتقول ان هذا العقل لا يتبين  
 امرها بعد ان ما كان من الصور الطبيعية والعلميات فلسفي جردا  
 مفارقة بانها ليس يكون في عقل الوضوح ما كان من الاشياء مفارقة  
 وجود تلك المفارقات بعبارة لانها ليس علمها بانها ليس تتاثر عنها  
 ويكون ما تتاثر عنها هو علمها بانها كذلك لو كانت حرة ومفارقة عقليات  
 مفارقة فانما يكون علمها بانها ليس يحصل لاشياء ولا يكون نفسها توجب  
 شقة اليانفقتين بطلانها في مواضع بل الموجود لاشياء في الاشياء  
 الحاكمتها لانها لا توجد علمها وذلك لانها ان يحصل الثاني لاشياء في وقت

اي

معرفة مستطاعا

المفصح

ولم يكن

وقد بنا احتياجا ليعتزل في الكلية ايماننا بفعلها ففهمنا ولا يمانا  
 انما في النظر لادوات تلك الاشياء ولا امثال تلك الاشياء قائمة  
 في مادة بدينية او عقلانية فيكون ما لا موضوع له بكثر فيعبر بل ارباب  
 يتعلم به بوجه في امر النفس **فصل** في الكلام في الكيفيات التي  
 الكيفية والاشياء لا قد يتجسد من الكيفيات محتاج الى اعتبار  
 والاشياء ليس على كنه كنهية وهذه هي الكيفيات التي في الكليات اما التي  
 في العدد كالرقمية والذرية وغير ذلك فقد علم وجود بعضها ثابت  
 وجودا ثانيا في صناعة الحساب واما انها اعراض فلا يمانا متعلقة بالعدد  
 وخلاصة والعدد من الكم واما التي تعرض للفاصل فيلزم من هذا بين  
 فان الذرية والخطا المتخفى والكون والاسطوانة والخطوط البسيطة منها بين  
 الوجود ولا يمكن الهندس ان يبرهن على وجودها لان سائر الاشياء انما  
 يبين له بوضع وجود الدائرة وذلك لان المكمل يصح وجوده اصحت  
 الدائرة وكذلك سائر الاشياء كمال اما الكرة فانما يصح  
 وجودها على طريق الهندس ان اذا ادار دارة في دائرة على نحو اعطت  
 والاسطوانة اذا حركت دارة حركت بل في فضاء مركزها خطا مستقيما طرفه  
 مركزها فاما الوضع لوضعها على الاستقامة فالخروج اذا حركت مثلثا  
 قائما او على احد ضلعي القائمة حافظا بطرف ذلك الضلع مركز الدائرة  
 ودائرة بالضلع القائم محيطا للدائرة ثم الدائرة تمامية بوجهها جميع  
 برهانها لبقول الاجسام من اجزله لا يخفى فيجب ان يبين وجود الدائرة  
 واستقامتها في علمها لانها متعلقة بالفاصل التي هي اعراض فتقول اما على  
 منسوب من كنه الفاعل من اجزله لا يخفى يمكن ان يثبت ايضا على وجود  
 الدائرة من اصوله فينقض وجود الدائرة بجزءه الذي لا يخفى عن ذلك

وهذا الفضل بين الطبيعيات

الهندس والاسطوانة

من اصوله

ببعض من اصول

لا اذا اوفضت دائرة على الخط المحسوس فكانت على ما يقولون جزءا من  
الحقيقة بل كان المحيط مضطربا وكذلك اذا فرض فيها جزء على مركز  
وان لم يكن ذلك الجزء مركزا بالحقيقة فقد يكون عندهم مركزا في الحقيقة  
يجعل الموضع مركزا في الحقيقة في خط مستقيم من اجزاء الاخرى  
فان ذلك يصبح الموضع مع فرضه لا يتجزى فان طريقه بطرق لا يخرج  
من الذي عند المحيط ثم ان بل وضعه واخذ الجزء الذي على المحيط  
الذي يمتد وطاقتا به المحيط لا يفرق بين دائرة المحيط المستقيم وطاقتا  
بما انهما موازاة الى جهة المركز فان طابقت المركز فذلك الجزء على  
او نقص يمكن ان يسمي ذلك بالاجزاء حتى لا يكون هناك جزء من ذلك  
ان زاد ان كان نقص يتم وان نقص وانما ذلك وزاد بالخاصة في قسم  
لا سيما في فرض غير قسم فاذا فعل ذلك الجزء جزء من الدائرة ثم كان  
في سطحه انقص من اجزاء من اجزاء فان كانت موضوعة في فرج اختلف  
تلك الاجزاء الفرج ليست بها المثل الى السطح كلها وان كانت لا تدخل  
الفرج فالفرج اقل منها في القدر في اذن تنقسم اذا الذي لا الفرق  
اقل مما انها وما هو كذلك في نفس نفسه ونقسم وان لم يكن فضله وان  
لم يكن موضوعة في فرج ان يمتد من وجه المستقيم في جهة المثل الى  
قابل لا اذا افترض من الجزء المركزي ومن المحيط من تقطعت بقية التقسيم  
بما ان ذلك يكون اضع من المركزي الذي يلى ذلك الجزء من المحيط فاما تلك  
لدايت لا اقل من عدة الاجزاء كلها وبقي الذي في المركز والمحيط  
اصل كان بينهما استقامة يمكن ان يمتد عليه هذا الخط فان لم يتجزأ ذلك  
فقد خرجا عن اليقين بنفسه واوقعوا انقسم في شغل اخر هو انه  
يكون ان يفرض واضع محسوس فيها يتم هذه الاستقامة في المثل الى

لم يكن من اجزائهم في المثل الى استقامة من اجزائهم لا يكون  
هذا شرط فمن يتكلمه ويحوز القول به فلا يصح انما يصح عقله من  
فان البديهة بالاشهاد ان كل جزء من اجزاء المثل الى لا يخرج  
من المثل الى من المثل الى او قصر بعد في المثل الى او ان ذلك يكون  
ما است هذه الاجزاء من جوده فلا يكون منها هذه المثل الى ولا يخرج  
ان يكونا في طريقها فانه يستقيم فهذا ايضا من ذلك ويكون كذلك  
الاخر وان وجدت بقية حكم المثل الى من ذلك لو كانت معدومة  
جميع هذا لا يشك على البديهة بطلانه ولا الهم الذي هو انما  
في اجزاء المحسوسة وما يتعلق بها كما علمت تنقسم على ان الاجزاء  
التي لا يخرج لايها لايها بالحقيقة لا دائرة ولا اضواء وانما هذا  
على قانون انما يكونها واذا صحت الدائرة صحت الاشكال الهندسية  
فيطل الجزء فيعلم ذلك من ان كل خط ينقسم بقسمين متساويين وان  
لا يشارك صلتا وما الشبه ذلك فالخط الذي لا يخرج لا ينقسم  
بقسمين متساويين وكل خط مستقيم من اجزائه لا يتجزى فيشارك  
كل خط وهذا خلاف ما يبرهن عليه بعد وضع الدائرة وكذلك  
اشياء اخرى في هذا واما اثبات الدائرة على اصل المذهب الحق  
فيجب ان يتكلم فيه واما الاستقامة وجوده مما اذا بين طرفي خط  
اذا لم يعد المحل لم يكن كما انما فان فارق كان خطا عاما لا فارق لذلك  
لا يمكن دفعه فنقول قد بين في الطبيعيات من وجه وجوه الدائرة  
وذلك لانه يتبين ان جساما بسيطا وبين ان كل جسم بسيط فله شكل  
طبيعي يتبين ان شكله الطبيعي هو الذي لا يختلف اليه في اجزائه  
ولا يخرج من الاشكال الفيزيائية المستديرة وكذلك تنقسم وجوه الكوة

ب  
هـ

ابدا

تقطعها بالمتغيرين الذين قد صرح وجود الدائرة وايضا يكتسب ان  
ذلك فيقول ان البين انه اذا كان خطا وسطيا وضع من اقل من  
المستحيل ان يفرض خط اخر او سطح اخر ان يكون وضعه بحيث لا يفرقه  
من احد طرفيه على زاوية مثل البين انما يكتسب ان ننقل هذا الجسم  
هذا الخط فكل كيف شئنا الى ان يصير هاهنا لذلك الاخر او يتحرك  
وضعه كما نريد في جميع امثاله فلا يخاله او موضوعا في وضعه  
او موازيا او يترك الجسم واحد نفسه ان وضع على وضعه في موضع على  
وضع اخر فيقطع في الكلام في الجسم الواحد احداهما فان  
كانت استقامة ولكن استدان فيكون هذا البين لانه اذا كانت  
الى الاستقامة في الاستقامة ذهنية الطولية واجهة اجمالية  
كانت اذ ذهنية في السك واجهة كيف كانت لذهنية عرضية الجسمين  
او كيف فرضت فانه اذا كان يحفظا النقطة التي تفرض على واسطة  
السطح او الخطية تحركها خطا مستقيما فانه لا يلحق البين ذلك الجسم بل  
يقاطعه كيف كان وانتهى بكنه ان تفرض كل واحد من الاقسام بالفصل  
وتقتصر بل يحل محل الامر ان يفرض حركته على صفته اذ كما ان يكون  
احدا الطرفين فيهما من الخط او السطح او الجسم لازما موضوعه والاخر  
يتصل بذلك على الدوام كلاهما يتصلان ولكن على صفة ان يكون  
احدهما ابطا والاخر ارفع فيكون الطرفان او المتحرك ومنه على كل حال  
يفعل بغيره في ارفع فاذ اصبح وجوده في ارفع صحت ايضا على اتمام  
وهذا هو الاصل في التحريك واما ان قال احدا المتحرك فالطريق قد  
تناقضه وايضا يفرض جسمنا اتصالا وفصل احد طرفيه انقل الى اخر  
وعقبه قائما على سطح مستقيم مائلا بطريقه لا ينفصل حتى يقوى قائما

ببينه

ولو

وور

بالتحك

وانت تعلم ان قاسما اذا جعله صلة الى الجهات مما بينه وانما اذا اقبل الى جهة  
الدوام حتى يقطع بحد دائري لا محالة او يغير اما كيف يكون فلهذا في نقطة  
في الارض المماس للسطح وهي ايضا تلحق نقطة من السطح فينقل الى اخرها  
ان تحب النقطة في موضعها فيكون كل نقطة تفرضها في ماسر للجسم  
قد فعل دائرة واما ان يكون مع حركة هذا الطرف الى السطح تحرك الطرف  
الاخر الى اخره فيكون قد فصل كل واحد من الطرفين دائرة ومركزها النقطة  
المفردة بين الجسمين الصاعد والجهاز الهابط واما ان تحرك النقطة من غير  
على طول السطح فيفصل الطرف الاخر قطع او خطا متغيرا ولا يماثل  
الى المركز انما هو على المحاذية التي لا تنجز النقطة على السطح لان تلك  
الحركة اما ان يكون بالفتل او بالفتح وليست بالفتح وليست بالفتل  
ذالك لانه لا يتصل الا من الاخر اذ التي هي انقل وتلك ليست دفعا الى  
تلك الجهة بل ان دفعتها على حفظ الاتصال دفعتها الى خلاف حركتها  
ونقلتها ليكن ان تنزلها كانا العاليه منها اذ هي انقل فطلب حركتها  
والموسطة ابطا وهذا الاتصال يمنع مثلا ان يعطف فيسطرعا  
الى ان يسل السافل حتى لا يكون في الجسم منقسم الى جزئين يميل الى  
نفرته او جزء يميل الى اسفل ليعاد لايتهما واحدة من مركز الحركة في قد  
خرج منه خط مستقيم ما يفصل الدائرة بينه ان لم يكن عن المحاذية الجسم  
لنوال في ارفع فانه لا يزل لفته في وجوده البارز اصبح ثابتا في الدائرة  
ثبتا لانه اذا ثبتا الدائرة ثبتا الملتفات في الغالب ان زاوية ايضا  
ويتميز ان دورا يصير على القابض على الزاوية فان فصل الجسم بطريق  
مخالف مع قطع فتصير **فصل في المضاف** فاما القول في المضاف  
وبان ان كيف يجيب ان يحقق ما هي المضافات فالاصوات ووجهها

نور  
نور  
فقال

نور  
مركزها

يفضل

نقص

فيه

فانما يقدّر في النظر كانه من فمهم واما انما اذا فرض للاضافة وحده  
 كانه مضافا لغيره لا يملك فيها ان كان امرا لا يعقل بها فاما يعقل بها  
 الشيء الى معنى فانه لا يضاف له ولا هو جاريا ولا يعرضه بالجوهر بل الابل  
 والابن او بكميته ما هو مختلف في الطرفين ومنه ما هو متفق  
 مثل الضعف والقوة فالضعف مثل المشاي والاشياء والمشي  
 والموازي والمطابق والمطابق والمماس من المماس من المختلف ما اختلف  
 حدوده وحقن كالضعف والضعف ومنه ما هو غير محقق الا انه سبقي  
 على محقق كالكمية لا الضعاف والكل بالجزء ومنه ما ليس محققا بوجه  
 مثل الزيادة والنقصان لبعض في الجمل وكذا لنا اذا وقع مضافا في  
 مضاف كالزيادة والنقصان لان الزيادة ما هو زيد بالقياس الى ما زيد  
 ايضا مقيس الى ما نقص من المضاف فما في كيف فانه متفق كالشابهة  
 ومنه مختلف كالشبه والبطيخ والتفاح في الوردان والجماد  
 والتفاح في الازهار وكذلك تدبر فيها اكلها اضافة في اضافة  
 وفي الابن كالاصل والاسفل وفي حق المتقدمة والمشاخر على هذه النسبة  
 وبكاد ان يكون المضافات متحدة في قياس المعادلة التي بالزيادة  
 والتي بالنقصان لانقطاع المقصد ههنا النسبة والتي بالزيادة والتي  
 بالزيادة فاساس الكم كاضلع ما تاتي النسبة مثل الغالب على الغالب والمناقص  
 وغيره فلهذا التي بالنقصان لا تنقطع الى الابن والفاطحة المقطع  
 وما الشبه ذلك والتي بالزيادة كاضلع ما تاتي النسبة مثل الغالب على الغالب والمناقص  
 بينهما ما كانا العلم كوجه المعلوم والمترى كوجه المعلوم  
 ان هذا لا يبيح تقديره ويحدده لكن المضافات قد تحضر من جهة  
 فقد يكون المضافان شيئين لا يجانبا الى الشيء اخر الاشياء التي فيها

في  
المتعين

استقرار في المضاف حتى يرضى لاجله انما اضافة مثل التماس الى التماس  
 فكيف في التماس كيفية فاس من الامور متفرقا به مضافا  
 بالتماس الى التماس التماس وبما اتي الى ان يكون في كل واحد من الامور  
 شيء حتى يصير متقائلا الى الآخر مثل العاشق والمعتوق فانه في العاشق  
 هيئة واحدة هي هذا الاضافة في المعتوق هي من جهة كذا التي هي  
 متوقفا للمعتوق وتما كان هذا الشيء في احد المتعينين دون الآخر  
 مثل العاشق والمعتوق فان العاشق يحصل في ذاك كيفية هو العلم ما بها  
 مضافا الى الآخر المعلوم لم يحصل في ذاك شيء اخر مضافا  
 لانه يحصل في ذلك الآخر شيء هو العلم الذي يمتد بها ههنا من المضاف  
 ان يعرف مثل الاضافة معنى فاحدا للعدد وبالوضع من غير شيئين  
 وله اعتبار ان كانت بعض الناس بالكثرهم او يكون واحد من المضافين  
 خاصة في اضافة فتقول ان كل واحد من المضافين فان له معنى في  
 نفسه بالقياس الى الآخر ليس هو المعنى الذي للاخر في نفسه بالقياس اليه  
 وهذا بين في الامور المختلفة للاضافة كالأب فان للاحقوة وهي  
 وصف وبجودها في الاب واحد ولكن انما هو الاب بالقياس الى شيء اخر  
 فهو في الاب ليس كونه بالقياس الى شيء اخر فهو كونه في الآخر فان للاحقوة ليست  
 في الابن والاكثان وصفا يشترط لهما الاسم بل للاحق في الاب كذلك  
 ايضا حال الابن بالقياس الى الاب وليس ههنا شيء واحد لانه شيء  
 كونه بالقياس ههنا للاحقوة او بنبوة وامامها له موضوع للاحقوة في النبوة  
 فليس تعرفها ولا هذا اسم فان كان ذلك يكون كل واحد منهما محال للقياس  
 الى الآخر فكذا يكون كل واحد من التقدير والتمثيل بعض فانه ليس محال  
 يكون شيئا واحدا وليس كونه بالقياس الى الآخر بمعدله احد الامور الكلية

وهو  
في

طنا

واحدا بالقياس الى الآخر فهو ذلك لا احد لا لآخر كقياس القياس الى الآخر  
فاذا فهمت هذا فهمت انما ذلك فاعرف الحال في سائر المقامات  
التي لا اختلاف فيها ولا يتمايز أكثر الاشكال في هذا الموضوع فانه لما كان  
احدا لآخرين حاله بالقياس الى الآخر وكان للآخر ايضا حاله بالقياس  
الى الاول كانا حالان من نوع واحد حسبنا شخصيا واحدا وليس  
كذلك فان للاول اخره الثاني الى له وصفاته اخره الثالث كذلك لوصف  
له ولو كان بالقياس الى الثاني وليس كذلك وصف الثاني بالعدد بل النوع  
كأنه كان الثاني ايضا بالقياس الى الاول ايضا له اخره الاول كذلك  
لهما لانهما قد اتوا بالقياس الى الاول كذلك لانهما في التماسين  
فان كل واحد منهما حال واحد صاحبان له فاسم التي لا يكون لها تقيا  
الى الآخره اكان للآخر مثله فلا تظن ان شبه ان بعضها واحد لها بعد  
يكون في محالين حتى يخرج ان يعتمد من ذلك في جعلها العرض سماء  
مشكوكا كما فعله صنفاء الغير لكن الاشياء ههنا من غيرنا هل لا  
في ههنا من غيرنا في الاعيان او من غيرنا تصور في العقل يكون كغير  
من الاحوال التي يترتب الاشياء اذا اعتقد بعد ان تحصل في العقل فانت  
الاشياء اذا اعتقدت تحدث لها في العقل امور لا تكرر لها من خارج فيصير  
كلية وذاتية وعرضية ويكون جنس وفصل ويكون موضوع ومجول  
والشياء من هذا القيل فقوم وهو الى ان حقيقة هذا الاضافات انما  
تحدث في العقل في اشياء الاشياء وتقوم في الاول الاضافات من غير  
في الاعيان ولا في غيرهما لا يخفى على من يعلم ان هذا في الوجود هو ذلك وان ذلك  
في الوجود انه عقل ولا يعقل ولا يمكن تعلم ان الاشياء تتطلب الغذاء و  
الطلب مع اضافته سوا وليس للنبات عقل ويجد من الرطوبة والادوية

وغيره

اشياء

وغيره علم ان السواء في نفسها وفي الارض والارض في نفسها اذ ركنها واحد  
ولست الاضافة الا الاشياء هذه الاشياء التي اوتينا اليها من الاشياء  
وان لم يدرك ذلك لنا لفظة الثانية انه لو كانت الاضافة من جهة  
في الاشياء لوجب من ذلك ان لا يتغير الاضافات فانه يكون من الابد  
الان اضافة وكانت تلك الاضافة من جهة واحدة او لكثرها  
منها في حيث لا يتغير للابد في عارضة له والاب معروض له في  
مقتضى ذلك لا للبقية فهنا اذن عارضة لا تتغير مع الابد والبقية مع  
خارج عن العلاقة التي بين الابد والاب فيجب ان يكون للاضافة في  
اخرى وان يذهب اليها في غير ههنا وان يكون ايضا من الاضافات ما  
ملافة من غير جهة ومقدم كما نحن نتقدمون بالقياس الى الفرق  
التي تختلفها والمون بالقيمة والذي يخل بها اليه من الطرفين جميعا  
ان نجمع الى هذا المضاف المطلق فنقول ان المضاف هو الذي هو  
مقتولة بالقياس الى الغير فكل شيء في الاعيان يكون بحيث ما هيته انما  
يقال بالقياس الى الغير فذلك الشيء من المضاف لكن في الاعيان الاشياء كغير  
بهذه الصفة فالمضاف الى الاعيان من غير ان كان للمضاف اضافة اخرى  
فيستعمل في غير ما هو من المعنى المعقول بالقياس الى الغير فذلك المعنى  
هو الحقيقة المعنى المعقول بالقياس الى الغير وهو انما هو معقول  
بالقياس الى الغير بسبب هذا المعنى هذا المعنى ليس معقولا بالقياس الى  
غيره بسبب غير نفسه بل هو مضاف لانه على اصله ليس هناك  
وغيره الاضافة بل هناك مضاف بذاته لا باضافة اخرى فيستعمل  
هذا الطريق الاستفاد اما كون هذا المعنى المضاف بذاته فلهذا القول  
فهو حيثما في هذا الموضوع ما هيته مقتولة بالقياس الى هذا الموضوع

ليست العلاقة

انما يقال

مقتولة

وله وجود اخر لا وهو وجود الالوه وذلك ان وجوده اضافي لكل واحد  
 هذه فكل واحد من هذه اضافي الى الوجودات كلها فكل واحد منها اضافي لانه  
 الوجودات كلها الالهية لا اضافية اخرى فكل واحد من هذه اضافي لانه  
 صار من صفته لانه فان لم يكن مضافا لانه ليس يحتاج الى اضافية  
 يصير مضافا بل هو لانه مضاف ومفعول في الفعل الى الموضوع اي هو  
 اذا اعتقد ما هيته كانت محتاجة الى ان يحضر في ذهن شئ اخر يعقل  
 هذا بالقياس الى ان اذا اخذ هذه مضافا في الوجودات فهو موجود مع شئ اخر  
 لانه لا يلحقه اخرى تبعه بل نفسه نفس المع او المعية المختصة بتلك  
 الاضافة فاذا اعتقد الخلق الى يعقل مع احضار شئ اخر كما كانت ماهية  
 الالوهية من حيث هي فكل واحد منها مضاف لانه لا يضافه اخرى باطنية  
 بل هو تلك الاضافة وللعقل ان يجتمع امر بينهما كانه حقيقة خارجية عنها  
 لا يسطر الى نفس العقل بل اعتبار اخر من الاعيان ان الوجودات لا تتغير  
 بتغير العقل فان العقل قد يتغير الاشياء بالاشياء لانواع من الاعيان  
 لا لا تتغير فاما في نفسها فهي اضافية لا يضافه لانه ماهية لانه  
 تعقل بالقياس الى الالهية هي مضافات كثيرة يلحق بعض المنفردات لانه  
 لا اضافة اخرى عارضة بل هي باقية على الالهية من الوجودات  
 الاضافة لا اضافة الالوه وذلك مثل الحق الاضافة حقيقة العلم فانها  
 لا يكون لاحقة باضافة اخرى في نفس الامر بل هي لانه وان كان  
 العقل بها اختص هذا الاضافة اخرى فاما اذا عرفت  
 هذا فنعرف ان المنفردات في الوجود موجود بمعنى  
 ان له هذا الحق وهذا الحق لا يوجب ان يكون  
 المنفردات في الوجود الالهية اذا اعتقل

فيها  
 فيها

كان بالصفة المذكورة ولا يوجب ان يكون اسرارها في الذات فاما اذا  
 بين شيئين فاما القول بالقياس فاما يوجب شي العقل فيكون ذلك  
 هو الاضافة الحقيقية والاضافة الوجودية ما بينهما وهو ان يكون  
 اذا اعتقل كان معقولا ماهية بالقياس ان كان في العقل فان يكون  
 عقل بالقياس الى غير عقل في الوجود حكم كونه في العقل حكم من حيث هو  
 العقل لا من حيث الاضافة ويجوز ان العقل اضافات مختصة لانه يعقلها  
 العقل لاسباب خاصة التي للعقل فيها المضافات لانه موجود في الاعيان  
 واما ان يكون الوجود لا يوجب ان يكون هذا الاضافة الى الاضافة في غير نهاية  
 وليس يلزم من هذا ان يكون كل ما يعقل مضافا لانه في الوجود اضافة  
 واما المتفردات المتأخر بها الزمان واحدة مع بعضها وما اشبه ذلك  
 فان التقدم والتأخر متضايفان في الوجود اذا اعتقل بين العقول لانه  
 ليس متأخرا عن الوجود الخاص فاعلم ان الشيء في نفسه ليس يتقدم الا  
 متوجها من جهة وهذا النوع من التقدم والتأخر موجودا بطريقين معا في  
 الوجود فاما اذا حضر في الوجود صورة المتأخر صورة التقدم  
 التقدير المتأخر واقع بين وجودين فاما اذا كانت هذه المتأخرات  
 بين وجودين في العقل فاما قبل ذلك فلا يكون الشيء في نفسه متقدما  
 فكيف يتقدم على لا شئ من وجوده فاما ان من المضافات على هذا السبيل فاما  
 تضافها في العقل بعد وليس في الوجود لها معنى فاما من حيث هذا التقدم  
 والتأخر بل هذا التقدم والتأخر الحقيقة من المتأخرات المتأخرات  
 التي يفرقها العقل لانه انما هي متصل بالاشياء اذا فاضلها العقل  
 وأشار اليها **المقالة الرابعة فصل في التقدم والتأخر والوجود**  
 لما تكلمنا على الامور التي تقع من الوجود والوجود متوقع الانواع فكل

في  
 بان

في  
 الخاص

ان شكك في الاشياء التي تقع منها وقوع الخواص في العوارض فلا بد من  
 اولها التي تكون للوجود ومنها بالثقة والاشارة فيقول ان الثقة  
 والاشارة ان كانت مقولة لاهل جميع كثيرة فاما شكك ان يجمع على سبيل  
 الشكك في شيء فانه ان يكون للثقة من حيث هو متفقه في الاشياء  
 ويكون لا يثق في الاشياء الا وهو من جود للثقة في المشهور عند الجمهور  
 المتفقه في المكان والزمان وكان الثقة في العقل في الاشياء  
 ترتيب كاهن في المكان فهو الذي هو ترتيب من اجله محقق فيكون  
 ان في ذلك الترتيب ليس له طاعة بعد والذى بعده بل في ذلك الترتيب  
 وقوله هو في الزمان كذلك ايضا بالنسبة الى الان الخاص وان  
 يفرض مبدأ وان كان مختلفا في الماضي والمستقبل كما تعلم فيقول اسم  
 القبول والبعيد من ذلك ان كل ما هو اقرب من مبدأ محقق وقد يكون  
 هذا المقدم الرتب في امور الطبع كان الجسم قبل الحيوان والنبات  
 الى الجوهر ووضع الجوهر مبدأ وان جعل المبدأ التحصل خلفه كذلك  
 الاقرب من الحركة الاولى التي يكون قبل الرجل وقد يكون في امور  
 الطبع بل ايضا في كرم الموصوف فان كان اخذت من الحنة كالثقة  
 غير التي يكون اذا اخذت من الثقة اما بحث وانما كيف كان في  
 نقل الى الاشياء اخرى فيجعل النازع والعاوض في الثاني ايضا ولو في غير  
 الفضل فيفضل فيفضل فيفضل الى المبدأ المحقق فيما كان له منه ليس  
 للاخر واما الاخر فيلزم له الاما فلا لاؤفاته جعله متفقه في الاشياء  
 فيا بسم الله الى الاشياء والثاني في شئ فهو للثاني ويزاد ومن هذا  
 الترتيب ما جعل المحقق في الرتب في ان لا اختيار يقع للترتيب في الاشياء  
 فاما يقع لترتيب من وقع لترتيب في اختياره حالاً وليس في نقل ذلك

مختلفاً

في

الى ان يكون هذا الاختيار له بالقياس الى الجود في العقل الذي  
 يكون له الوجود ولا وان يكون للثاني في الثاني لا يكون له الا وقد  
 كان للثاني في الجود متفقه في الاشياء في الواحد فانه ليس من شرط  
 الوجود الواحد ان يكون اكثر من متفقه في شيء من شرط الوجود فلكثرة  
 ان يكون الواحد متفقه في شيء من هذا اما لو اريد في الجود فلكثرة  
 ولا يفيد بل ان يحتاج اليه حتى يحد لكثرة ويجوز بالتركيب منه نقل  
 بعد ذلك الى حصول الجود من جهة اخرى فانه اذا كان شيئاً في  
 وجود احد من الاشياء لا يكون له من نفسه او من شيء في الشكل ويجوز  
 ان يكون هذا الاول قبل من الاول من جوب الوجود الذي يليه لانه  
 من فانه بل من هذا الامكان على تحيز من ان يكون ذلك الاول متفقه  
 ان ويجوز ان يكون عليه لوجوب وجود هذا الثاني فان الاول يكون  
 متفقه ما بالوجود وهذا الثاني في ذلك لا يتكامل العقل لانه ان يقول  
 لما تركه زيد فيقول لما ترك المفتاح ان يقول تركه زيد فيقول لما  
 ويتك ان يقول لما ترك المفتاح تركه زيد وان كان يقول لما  
 ترك المفتاح علمنا انه قد تركه زيد في العقل مع وجود الحركة بين  
 متفقه في زمان يفرض احد ما متفقه في الزمان فيقول اذا كانت الحركة الاولى  
 ليس سبب وجودها الحركة الثانية والحركة الثانية سبب وجودها  
 الحركة الاولى ولا يبعد ان يكون الشيء مهما وجد يجب ضرورة ان يكون  
 على الشيء بالثقة فان الشيء لا يجوز ان يكون بحيث يتحيز ان يكون معلية  
 للشيء الا ان يكون معلية الشيء فان كان شرطه معلية في نفسه فادام زايه  
 متفقه فيكون معلية وسبب الوجود الثاني وان لم يكن شرطه معلية في نفسه  
 فانه فانه يمكن ان يكون معلية الشيء ويمكن ان لا يكون وليس في القول

ور  
نحو

اوله من الآخر فكذلك المتكبر كذا يمكن ان يكون وممكن ان لا يكون  
فلا من حيث هو ممكن ان يكون هو بمجرده ولا من حيث ذلك ممكن ان يكون  
فذلك معطى للوجود وذلك لان كونه الشيء الممكن ان يكون ليس لان  
انه ممكن ان يكون نفس كونه ممكن ان يكون ليس كما في ان يكون الشيء  
عنه فان كان نفس كونه ممكن ان يكون وان لم يكن كما في ان يكون معه  
من وجوده وبقية لا يكون ونسب الى الذي يكون ولا يكون في الحالين  
نسبة واحدة وليس في الحالة التي غير منها ان يكون من ان لا يكون  
امري به بوجدها المعلوم مع امكان كونه عن العلة فيلحق بالذي هو حال  
وجود المعلوم عن العلة مع امكان كونه عن العلة فيكون نسبة  
امكان كونه عن العلة الى وجود الشيء عنه ولا وجوده عنه واحدة  
واما نسبة الى وجود الشيء عنه ونسبة الى لا وجوده عنه واحدة  
فليس كونه علة اول من لا كونه علة بل العقل الصحيح بوجدها يكون  
هناك حال يتميز بها وجوده عنه عن لا وجوده فان كانت تلك الحال  
ايضا بموجب هذا التميز فتمت الحال اذا حصلت العلة ووجدت  
بكون حيلة الذات وما اقترنت اليها هو العلة وقبل ذلك كان الذات  
كانت موضوع العلة وكان الشيء الذي يتبع ان يصير عنه ولا يمكن  
ذلك الوجود وجود العلة بل وجوده اذا انضاف اليه وجوده ان كان  
مجرى عنها العلة وكان يجب عنه المعلوم سواء كان ذلك الشيء اذا  
ان شئوا او غيبا او طبعا كما دنا او غير ذلك اما خارجا عما يتصور  
الوجود في وجود العلة اذا صار بحيث يصلح ان يصدر عنه المعلوم  
من غير نقصان شرطيا في وجب وجود المعلوم فان وجد كل  
واجب مع وجوده ووجبه ووجبه واجب عنه وجود المعلوم

وهما في الزمان والتميز في غير ذلك ولكن ليس اسما في القياس لما  
حصل للوجود وذلك لان وجود ذلك لم يحصل من هذا فذلك  
له حصول للوجود ليس من حصول وجوده وهذا هو حصول وجوده  
من حصول وجود ذلك فذلك لانه قدما لقياسه الى حصول الوجود  
لقابل ان يقول انه اذا كان كل واحد منهما اذا وجد وحده الآخر اذا  
رفع او نفع الآخر فليس احدهما علة والآخر معلول الا ليس احدهما الى  
بان يكون علة في الوجود دون الآخر ونحوه يجب عن ذلك بعد ان  
فيما يشتمل منه هذه القضية وذلك لانه ليس في واحد كل واحد  
منهما فتمت وجده الآخر بلا تفصيل واختلاف وذلك لان معنى اذا  
يخلو اما ان يعني ان وجود كل واحد منهما اذا حصل يجب عنه في  
الوجود نفسه ان يحصل الآخر اذ ان وجود كل واحد منهما اذا حصل  
يجب عنه في الوجود ان يكون فيحصل وجوده فلا يخلو ان وجود كل  
واحد منهما اذا حصل في العقل يجب عنه في العقل ان يحصل الآخر  
في العقل اذ ان وجود كل واحد منهما اذا حصل يجب عنه في العقل ان  
يكون فيحصل الآخر في الوجود او يحصل في العقل فان لفظه اذا  
هذه المواضع مشتركة متعلقة فتقول ان الاول كما ذكر غير مسلم فان  
احدهما هذا لانه اذا حصل يجب عنه حصول الآخر بعد امكانه وهو  
العلة واما المعلوم فليس حصوله يجب عنه حصول العلة بل العلة  
يكون قد حصلت حتى حصل المعلوم واما القسم الثاني فلا يصدق  
فيها نسبة العلة فانه ليس اذا وجدت العلة وجب في الوجود ان كان  
المعلوم فيحصل من تلك العلة او غير العلة وذلك لانه ان كان  
قد حصل فلم يجب في الوجود من حصول العلة او وجدت العلة كما

مثل

او  
اذا

فانما يحصل مستغنية الوجود الان لا يعمى يحصل ما مضى ولكن  
 المقادير في صحيح ولا يصدر عن جانب المعلوم من وجهين وذلك لان  
 العللة وان كانت حاصلة الذات فليس ذلك واجبا من حصول  
 المعلوم الواحد الثاني ان الشيء الذي قد حصل بسبب ان يجب وجوده  
 يحصل في نفس بغير حاصلا لان لا ينفصل عنه حصوله فهو واما  
 القسمان الاخران فالاول منهما صحيح فانه يجوز ان يقول اذا وجد  
 العللة في العقل وجب عند العقل حصول المعلوم الذي يتلوه  
 بالذات في العقل وايضا اذا وجد المعلوم في العقل وجب حصول  
 انشائها في العقل وجود العللة واما الثاني منهما وهو القسم الرابع  
 منه قبل ان اذا وجد المعلوم شيئا في العقل وان العللة فاحصل لها  
 وجود لا محالة مفرقة من حصول المعلوم وانما كان في العقل  
 بعد المعلوم في الزمان فقط ولا يلزم ان يصدر في القسم الاخر من هذا  
 القسمين الذي اخلص في الرابع لما تعرفت وكذلك في جانب الرفع فانه  
 اذا رفعنا العللة دفعتنا المعلوم بالحقيقة واذا رفعنا المعلوم لرفع  
 العللة لم يبق في العللة يكون هذا وتقع في ذاتها ولا يمتنع اسكن  
 رفع المعلوم فانما هو دفعتنا المعلوم في ذاتها فقد دفعتنا ما لا بد من  
 فرضه بعد القوة وهو انه كان ممكنا رفعه واذا كان ممكنا رفعه  
 فانما اسكن بان رفع العللة او لرفع العللة فانيا تدرس رفع المعلوم  
 واثباته ورفع المعلوم لرفع ذلك والاثبات دليل على اثباته في رفع  
 الوجود ما فارقنا فنقول في حصول الشبهة انه ليس الحقيقة من التي اوجبت  
 لاحدهما العللة حتى يكون ليس لحددهما الاول بالعللة من الاخر لانهما  
 في الحقيقة سواء بل انما اختلفا لان احدهما فرضناه انه لا يجب وجوده

نرفع

فوجه

بالاخر مع الاخر الثاني فرضناه انه كان وجوده مع وجود الآخر  
 كذلك هو بالآخر كما يجب ان يتحقق هذه المسئلة ومما يشكل ههنا  
 امر القوة والفعل وانه انهما القدر وانهما الشئ تاخران مع وجود  
 من المهمات في امر مفرقة لتقدمها لتاخر وعمل القوة والفعل في  
 من عوارض الموجود ولو احق بالاشياء التي هي في العلم حيث يعلم  
 الموجود المطلق **فصل في القوة والفعل والقدر والعجز والبيان للمادة**  
**كل شئ** ان لفظ القوة وما يراد بها قد عرفت وان لفظ المعنى الذي  
 في الحيوان الذي يكتسبها ان يصدر عنه افعال الشئ من بالبحر كما  
 ليست باكثرية الموجود من الناس في كتبها وكيفياتها وبشيء منها  
 القصد كانهما زيادة وشدة من المعنى الذي هو القوة وهذان  
 يكونان كثران بحيث يصدر عنه الفعل اذا شاء ولا يصدر له اذا اراد  
 التي ضدتها عجز في فعله عنه فعمل المعنى الذي لا يفعل له وجبه  
 الشئ بسهولة وذلك لانه كان يعرض من زوال الافعال بالتحريك  
 الشئ ان يفصل ايضا عنها فكانت افعاله والاول الذي يعرض له  
 منها يصدر انما فعله فكان انما فعله افعالا لا محسوسا قبل  
 وليست له قوة وان لم يفعل قبل لقوة فكان ان لا يفعل ولا  
 على المعنى الذي يتناهى اوله في جعله اسم هذا المعنى هو صار كونه  
 بحيث لا يفعل الا بغير شيء قوة وان لم يفعل شيئا لم يفعل الشئ  
 الذي لا يفعل اليه اذ لم يند اسم فعمله حاله في شئ هو كذلك  
 قوة فاصبر القوة ضدها حاله التي هي الحيوان بها يكون له  
 بفعل لان لا يفعل بحسب الشئ وعدمه في الشئ واولا المعنى في قوة  
 انه هو مبدأ الفعل وان الفلاسفة نقلوا اسم القوة فاعلموا القوة

كل

ضعيف

نرفع

القدرة على كل حال كون في شيء هو مبدأ تغير يكون منه في انفس حيث ذلك  
وان لم يكن هناك ارادة حتى يتصور الحركة قوة لاها مبدأ التغير من انفس  
في انفسه انفس حتى انما اذا تحرك نفسه او خارج نفسه فكان مبدأ التغير  
منه فيه فليس ذلك فيه من حيث هو قائل بالعلاج والحركة بل من حيث  
هو انفسه كانه يشاء ان يمشي له قوة ان يفعل ويمنى له قوة ان يفعل وبشيء  
ان يكون الامر ان منه مقتضى في غير غير يمكن مثلا التحرك في نفسه  
والتحرك في غيره وهو التحرك يصور به والتحرك بما فيه فهو من حيث بل  
العلاج غير انفس من حيث يتألم في بعد ذلك لما وجد في الشيء الذي  
له قوة بالمعنى المشهور فانه كانتا وسنة قوة ليس من شرط تلك القوة  
ان يكون بها فاعلا بفعل بل من حيث القوة امكان ان يفعل وان كان  
ان لا يفعل فقلوا اسم القوة الى الامكان فتصور الشيء الذي وجوده في  
الامكان موجودا بالقوة وسما امكان قبول الشيء في الفعل والقوة فاعلا  
فسموا تمام هذه القوة فعلا وان لم يكن فعلا بل انفعالا لمثل تحرك  
او تشكلا او غير ذلك فانه لما كان هناك المبدأ الذي يمتد قوة وكان  
الاصل الاول في المسح هذا الاسم انما هو على ما هو بالقوة ففعل  
هذا الذي يقاس به الياسم ان القوة كقاسر لفعل الى الشيء قدما  
قوة باسم الفعل فينبغي ان الفعل حصوله وجوده وان كان ذلك الامر  
انفعالا لا اوتيا ليس هو فعلا ولا انفعالا لانه هو القوة الانفعالية  
وذلك انما هو القوة المجردة وهذه وشدة ما والمهندسون لما وجدوا  
بعض الخطوط من شأنه ان يكون ضلع مربع وبعضها ليس كذلك ان  
يكون ضلع ذلك المربع فعبثا ذلك المربع قوة ذلك الخط كما ان  
ممكن فيه وخصر من ان الفعل يتبع من صدور هذا المربع فيكون

الاعقاب

فدع

ذلك الضلع على مثل نفسه فاعلم ان القوة قد عرفت القوي وعرفت ان  
القوي انما الضعف عاكسا الخارج بما السهل الانفعال فلما القوي  
واما ان لا يكون المقدار الخطي ضلعا المقدار سطحى فيكون قد يشك  
من هذه الجملة ان القوة التي بمعنى القدرة فاما انظر انما لا يكون  
الا انما يشاء ان يفعل ومن شأنه ان لا يفعل فان كان يشاء ان  
فقط ظاهر وان له قدرة وهذا ليس بضارة فانه ان كان هذا الشيء  
الذي يفعل فقط يفعل في غير انفسه فبذلك ليس له قدرة ولا قوة  
بهذا المعنى وان كان يفعل بالارادة الالهية طام الا ارادة لا يتغير ارادة  
ومجرد الاتفاق الذي يتصل بها استحالة ذاتية فانه يفعل بقدرته  
وذلك لان فعل القدرة التي في شئ وان شئ ان يوجد لها به موجود  
هنا ان لا يفعل هذا يصح عنه ان يفعل اذا شاء وان لا يفعل اذا لم يشأ  
وكلا هذين شرطين انما ان شاء فعل واذا لم يفعل لا يشأ وانما  
ما اذا خلان في تقدير القدرة على ما علمنا شرطين وليس من صدور الشرط  
ان يكون هناك استثناء بوجه من الوجه او صدق على انفسه او صدق  
فولنا ان المبدأ يفعل بل ان يصعد كنه لا يشأ وقولنا ان القدرة  
انه لا يشأ البتة بوجه ذلك كنه فعلنا ان المبدأ يفعل فاجابنا  
يقضي ان لا يكون لا يشأ لما كان يفعل كانه اذا يشأ يفعل ما اذ يصح  
ان شاء فعل ما ان شاء فعل قد شاء انما اذا فعل فعل من حيث  
فاد ربيح نرا ان المبدأ يفعل اذا المبدأ يفعل لا يشأ وليس هذا بل  
ان لا يشأ وقولنا وهذا غير بل في المبدأ هذه القوى التي هي مبادئ  
للحركات والاضداد بعضها قوى مقارن الطور والقياس بعضها قوى  
لما يقارن ذلك التي يقارن الطور والقياس على انفسه الطور والقياس فانه

شرطين

يكون يعلم بقوة واحدة الانسان واللات ان يكون لقوة واحدة  
 يومهم امر القدر والافراد يومهم الجملة الشيء وضد ولكن لا هذه القوى  
 انفسها واحد كما يكون على الشيء على من كتبها الحقيقة لا يكون قوة  
 ثابتة بل هي باقية من شئ اخر في التمام وبالفصل الا اذا اتفقت بها الارادة  
 سبعة من اعتقاد وحي تابع لفعل شئ اخر او عصبية عن داي عقل  
 تابع لفكر عقلي او تصور صورة عقلية فيكون اذا اتفقت بها تلك  
 الارادة ويكون ارادة ميلة بعد بل ارادة جازمة وهي التي هي الاجماع  
 الموجب لتحويل الاعضاء وضار لاها المبدأ للفعل للفعل والوجه  
 او قد يتبين ان الملة ما لا يصير على الوجهين يجب عنها الشيء  
 عنها الملة قبل هذا الحال فاما ان يكون الارادة ضعيفة لا يقع الاجماع  
 فيها لقوى المناظرة للظن فانها لا يجب من حضور وضعها او  
 سبابا لنسبة التي اذا فعلت فيها فكلت بها ان يكون تفعل بها او بعد  
 قوتها بالجملة لا يلزم من سلافاها للقوة المتعلقة ان يفعل وذلك لانه  
 لو كان يجب عنها وحدها ان يفعل لكان يجب من ذلك ان يصدر عنها  
 الفاعل انما تتضاف وان كانت تضافات بينهما وهذا حال بل اذا صار  
 كالفعل انما يفعل بالضرورة واما القوى التي في غير ذات لتتقوى  
 التي قبل انما اذا الالتهام القوة المتفعلة ويجب هذا الفصل وليس  
 هناك ارادة واختيار يتنظر انما تنظر هناك فيكون طبع تنظر ان  
 كان يحتاج الى طبع فذلك الطبع هو اما المبدأ للامر والامر من  
 المبدأ والمبدأ مجموع ما كان قبل وما حصل ويكون نظير الارادة  
 المتنظرة لكل الارادة تقا وهذا من حيث يعلم القوة الانفعالية  
 ايضا التي هي في الافعال ان تعرف الانفعالية في هذه الاعمال

ومن  
 لمن  
 وير  
 فيه  
 المتفصلة

من القوة الانفعالية انما كانت القوة الانفعالية فيكون ما هو  
 ناقصة لانها قد تكون رتبة وقد تكون رتبة فان في المقياس ان يصير  
 وفي الصلابة ان يصير خلافا للقوة التي في المقياس الى ان  
 تلغها الصلابة في حركة قبل الحركة الى رتبة لانها يحتاج الى  
 الفعل شيئا غير لاجل في بعدة تلك تبيين ان يخرج الى الفعل بجلالة  
 فان القوة الانفعالية الحقيقية هي هذه واما المقياس الحقيقية ليست فيه  
 بعدة انفعالية فيتحول ان يكون المقياس هو في الفعل بجلالة  
 كان في رتبة ان يصير من قبل شيئا غير المقياس في ينقل بعدة لانا الى اخر  
 كان هو القوة ايضا ذلك الذي بل المادة الاولى هي القوة كل شئ  
 في بعض ما يحصل فيها هو بها من بعض يحتاج الى المعوق عنه الى بعض  
 ما فيه لا يعود من بعض اخر ولكنه يحتاج الى رتبة اخرى فيتم الاستعداد  
 وهذه القوة هي رتبة بعيدة واما القوة القريبة فهي التي لا يحتاج الى ان يقا  
 قوتها فاعلمة قبل القوة العاطية التي تفعل بها فان القوة ليست بالقوة  
 متشاك لانها يحتاج الى ان تتألف من القوة فاعلمة قبل القوة العاطية  
 المتشاكية وكل القوة العاطية والناشرة والناخبة في بعدة تلك تبيين  
 لان يفعل من سلافا القوة الفاعلة للفنانية والقوى بعضها يحصل  
 بالطبع وبعضها يحصل بالعادة وبعضها يحصل بالانفعال وبعضها  
 بالاشفاق والقوى التي هي التي يحصل بالاشفاق والاشفاق بالعادة ان  
 يحصل بالاشفاق هو الذي قصد فيه اشفاق المواد والاشفاق وحركات  
 اشفاق ذلك المبدأ كاشاق صورة تلك الاشفاق واما القوى بالعادة فهي التي  
 تحصل من افعل ليست مقصورة في هذا ذلك بل انما قصد من شهوة او  
 غضب او لا في توجيهها القصد الى غير هذه الغاية في توجيهها

١١٢  
 ٧٧٧

في المادة ولم يقصد لاجل كون المادة نفس صورت صورة ثلاث  
 الانواع في النفس بما لا يكون لها الا مواد معينة فانه لا سواه  
 ان يعتقد انسان الشيء وان يعتقد النجاس من لحيته التي قلنا وينبغي ان  
 شديد مع ذلك فانه اذا قست النظر على حصول المادة للمادة  
 الى جهة واحدة والقوى التي يكون بالطبع منها ما يكون في الاشياء  
 الغير الحياتية ومنها ما يكون في الاشياء الحياتية وقد قال بعض  
 الاولاد وقال بقولهم انما القوة تكون مع النفس لا يتبعه وقال  
 بهذا ايضا من الزاوية بعد بحسب كذا فالقابل لهذا القول كما قيل  
 انما القابل ليس بقوة على القيام الى ما لا يمكن في حيث ان يقوم ما لا يتم  
 كيف يقوم وانما الحسب ليس في حيث ان تحت منه باب كيف تحت  
 وهذا القابل لا يحل ان يغير على ان يغير على ان يغير في اليوم الواحد  
 من اقله في الحقيقة اعني ان كل ما ليس بوجوده لا قوة على ان يوجد  
 فانه مستحيل الوجود فالشيء الذي هو ممكن ان يكون فهو ممكن ان لا يكون ولا  
 كان واجبا ان يكون والممكن ان يكون لا يخلو اما ان يكون ممكنا ان يكون  
 شيئا اخر وان لا يكون وهذا هو الموضوع للشيء الذي من شأنه ان يحل  
 صورته واما ان يكون كذلك باعتبار نفسه كالياسر اذا كان ممكن ان يكون  
 ويكون لا يكون ونفسه هذا لا يخلو اما ان يكون شيئا اذا وجد كان  
 تاما بنفسه حتى يكون مكانا وجوده هو انه يمكن ان يكون قائما مجردا  
 او يكون اذا كان موجودا وجوده في غير مكان كان الممكن بمعنى انه يمكن  
 ان يكون شيئا في غير مكانا مكان وجوده ايضا في ذلك لا يغير فيكون  
 اذا كان قائما بنفسه لا قوة في ذلك الغير بوجوده مع امكان وجوده  
 وهو موجود وان كان اذا كان قائما بنفسه لا في غير مكان غير وجوده

وقال يقول  
 وقال يقول

ممكن

من الوجه ولا علاقة له مع مادة من المواد علاقة بما يقوم فيها  
 ان يتخاضع امرها اليها فيكون مكان وجوده ان كان سابقا عليه  
 متعلق بمادة دون مادة ولا مجرد دون مجرد في ذلك الشيء لا مادة  
 مع شيء فيكون امكان وجوده مجردا لا شيء موجود بذاته وبالحسب  
 لكن امكان وجوده خاصا لا يمكن ان يكون مستغنى عنه وهو حاصل  
 قائم بذاته كقوله في موضوع وجوده في ذاته هو غير ذلك ما جبه ليس  
 من المتنازع ان كان مجردا ليس في ذاته بل يعرض له المتنازع فيكون  
 لهذا القام بخاتمة وجوده من امكان وجوده الذي هو موضوعه  
 وكذا من ان يتنازع امكان وجوده وعلى حكاية ان يتنازع موضوعه والان  
 فتدبر ايضا في موضوعه هذا فان لا يجوز ان يكون لما يتبعه انما بنفسه  
 لا قوة موضوعه ولا من موضوعه وجوده من الوجه وجوده هذا لا يمكن بل  
 يجب ان يكون له علاقة بامع الموضوع حتى يكون واما اذا كان الشيء الذي  
 يوجد قائما بنفسه لكنه يوجد من شيء فيه اوسع وجوده شيء غير اما الله  
 فكما جسم من حيث صورته واما الثاني فكلا لا نفسا لطاقته مع كونها لا تدرك  
 فان امكان وجوده يكون معاقفا بذلك الشيء لا محال ان ذلك الشيء القوة  
 هو كونه الجسم ايضا القوة ولان فيه قوة ان يوجد فهو متطعافه يكون  
 امكانه الباطن في الموضوع الذي يتطع فيه الباطن على ان يكون  
 معه او عند ما لا للجسم الذي يوجد كذا وكذا اما امكان وجوده  
 هو ان يوجد من المادة ما الصور فيكون لا مكان وجوده محال في  
 ما هو مادة فيكون الشيء الذي يحدث منه او لا وهو الصور  
 يحدث في المادة ويحدث الجسم لاجلها من المادة بوجوده ومن الصور  
 بوجوده واما النفس فلها الاقضية ايضا الوجود موضوعه بل وجوده

كالجسم

في العادة ولو بقصد لا يكون المادة نفس شئ صورة تلك  
 الأفعال في النفس بما لا يكون لها الآن ومواد معينة فانه لا سواء  
 ان يضاف انشأان الشئ وان يضاف النجاة من جهة التي هي في الشئ فانه  
 شديد فمع ذلك فانه اذا دقت النظر انحصول العادة والصفة  
 الى جهة واحدة والقوى التي يكون باطنها ما يكون في الاشياء  
 الغير الحسية ومنها ما يكون في الاجسام الحسية وقد قال بعض  
 الاولياء في حقهم ان القوى تكون مع النفس لا يتعدى وقال  
 هذا ايضا من لوازمه بعدد معين كذا في القابل لهذا القول كما يقول  
 انما القابل ليس يتوهم على القيام الى ما يمكن في حيث ان يتوهم ما يقع  
 فكيف يتوهم ان الخشب ليس شئ في حيث ان يهت منه باب كيف تحت  
 وهذا القابل لا يخالفه في غير ذلك على ان يهت منه في الجوهر  
 من ان كيف بالحقيقة اعني بل كما ليس موجودا ولا قوة على ان يوجد  
 فانه مستحيل الوجود فالشئ الذي هو ممكن ان يكون لا يكون ولا  
 كان والجب ان يكون والحكم ان يكون لا يخلو اما ان يكون ممكنا ان يكون  
 شيئا ان كان لا يكون وهذا هو الموضوع للشئ الذي يشانه ان يجعله  
 صورته واما ان يكون كذا لثبته لنفسه كالبياض اذا كان يمكن ان يكون  
 ويكون ان لا يكون ونفسه هذا لا يخلو اما ان يكون شيئا اذا وجد كان  
 قائما بنفسه حتى يكون مكان وجوده هو ذاته يمكن ان يكون قائما بنفسه  
 او يكون اذا كان موجودا او يمتنع فيمن كان كان لممكن بمعنى انه يمكن  
 ان يكون شيئا في غير مكان مكان وجوده ايضا في ذلك الذي فيمكن ان يكون  
 اذا كان قائما بنفسه لا في غير ذلك البعد موجودا مع امكان وجوده  
 وهو موضوعه وان كان اذا كان قائما بنفسه لا في غير ذلك الذي فيمكن ان يكون

وقال يقول  
 وقال يقول

ما يكون

من الرحمن ولا علاقة له مع مادة من المواد علاقة بما يقوم فيها  
 ان يحتاج الى امرها اليها فيكون امكان وجوده ان كان سابقا لثبته  
 متعلق بمادة دون مادة ولا يوجد دون جوهله ذلك ان الشئ لا يخلو  
 مع شئ يمكن امكان وجوده جوهله لا شئ موجود بذاته وبالجملة  
 فيكون امكان وجوده خاصا لا يمكن له وجوده مستقلا وهو ممكن  
 قائم بذاته كما في غير موضوع وجوده من جوهله ما هي له ليس  
 من المضاف لذلك كما يجوز له في الذات بل يضره المضاف فيكون  
 لهذا القيام بذاته وجودا كثر من امكان وجوده الذي هو مضاف  
 وكذا في نفس امكان وجوده وعلوه ممكن ان يشرح موضوعه لان  
 قد صار ايضا في موضوعه فان لا يجوز ان يكون لما يبق قائما بنفسه  
 لا في موضوعه ولا في موضوعه من وجوده وجوده فيكون له  
 يمكن ان يكون له علاقة مع الموضوع حتى يكون واما اذا كان الشئ الذي  
 يوجد قائما بنفسه لكنه يوجد من شئ فيكون وجوده وجودا اما الله  
 فكانا جسم من هين وصورة واما القائل ان لا يضره المضاف مع تكونه لا بد  
 فان امكان وجوده يكون متعلقا بذلك الشئ لا على ان ذلك الشئ في نفس  
 هو كونه الجسم ايضا لقوة ولان فيه نوع ان يوجد هو متعلقا به يكون  
 امكان البياض في الموضوع الذي ينطبع فيه البياض بل على ان يكون  
 معه او يمتنع في الجسم الذي يحدث كاحدا من امكان وجوده  
 هو ان يمتنع من المادة والقصور فيكون لا امكان وجوده على وجوده  
 ما هو من مادة فيكون الشئ الذي يحدث منه او لا هو الصور  
 الجديدة المادة ويحدث الجسم لا يمتنع من المادة بوجهه والصور  
 بوجوده واما القائل ان لا يضره المضاف الا بوجود موضوعه فيكون

كالجسم

ولأن

امكان وجوده في ذلك فاقباله لاختصاصه في ذلك المادّة فان النفس انما يكون  
 وجودها ملبساً بالكنز وهو مكان حدوثها عند وجود اجسام على غير  
 الانتزاع يصلح ان يكون لها وجودها اختصاصاً بحدوثها على الاول لا على  
 اختصاصها فان كان فيها المكان هذا الاثر خارج فممكن ان يكون لها النفس  
 وكل جسم فانه اذا صدق عنه فعل ليس له عرض ولا انفس من جسم اخر فانه  
 بفعل قوة ما فيه اما الذي بالادارة والاختيار فذلك هو اما الذي  
 ليس بالادارة والاختيار فذلك الفعل اما ان يصدق ذاته  
 او يصدق غيره في بيان له في غير شئ او عرض شئ بيان له جثماناً فان صدق  
 ذاته وذاته تشارك الاجسام الانسانية في الجسمية ونحوها في صدق  
 ذلك الفعل عنها فاذا ثبت في ذاته معنى بالاعمال الجسمية هو صدق هذا  
 القول عنه وهذا هو الذي يصدق قوة وان كان ذلك من جسم اخر فيكون  
 هذا الفعل من هذا الجسم بغيره وعرضه قد يصدق لا يقتصر من جسم اخر  
 عرض وان كان عرضاً متعارفاً فلا يتناولها ان يكون اختصاصها بهذا الجسم  
 بهذا القول فاعلم ان ذلك المتعارف هو بما هو جسم اول في قوة ولفظ في  
 ذلك المتعارف وان كان بما هو جسم فكل جسم بشئ كقوله وان كان لفظ  
 فيه فتلك القوة هي صدق ذلك الفعل عنه وايضا وان كان قد يصدق  
 من المتعارف وبمعناوته او بكونه المبدأ الاول فيه واما ان كان لفظ  
 في ذلك المتعارف واما ان يكون شئ من القوة في ذلك الاختصاص اذ كان  
 مثل القوة هو جرم ذلك فلا يتناولها ان يكون ذلك هو هذا الجسم كاحد الاجسام  
 المذكورة ويصدق الكلام من راسه اما ان يكون على سبيل الادارة فلا يتناولها  
 ان يكون تلك الادارة بغير هذا الجسم بخاصية يختص بها من اجسام  
 اخرى فاما وكيفية القوة فان كان جرمها فذلك لفظه على الاجسام الاكثر

يقول هذا التام  
 لكل جسم كقوله

من

ان

الامر والاختصاصية مما لا يثبت بل انه لا يكون له كذا الامر والاختصاصية فاما  
 ما ذكره فليست باقتضية فبقول ان يكون بخاصية يختص بها من اجسام  
 الاجسام ويكون تلك الخاصية من اذاتها صدق ذلك الفعل لا يتناولها  
 اما ان يراد ذلك لان تلك الخاصية فوجب ذلك الفعل ويكون منه في  
 الاكثر لا لا يوجب ولا يكون منه في الاكثر فان كان يجب من غير ذلك  
 وان كان في الاكثر لا يثبت الاكثر كما علم في الطبيعيات وهو عينه الذي  
 يوجب كونه عارفاً لان اختصاصه بان يكون الامر منه اكثر فيكون  
 منطوقه الى جهة ما يكون منه فان لم يكن فيكون العارفين فيكون ايضا  
 الاكثر في نفسه متوجهاً ان لم يكن عارفاً ويكون الموجه هو الذي يسمي له  
 الامر بالعارف وان كانت تلك الخاصية لا توجب ولا يكون منه في الاكثر  
 ذكره عنه وعن غيره واحد فاختصاصه به جازف وقيل ليس بجازف و  
 كذلك ان قيل ان كونه من صاحب تلك الخاصية اولى فعلاً ما صدق  
 منها اولى فهو ان متوجبه اولى من غيرها وليس كذلك اما بالذات  
 واما بالعرض اذ لا يمكن عمدة اخرى بالذات غيره فليس هو بالعرض لان  
 الذي هو بالعرض هو على احد الطرفين المذكورين فبقول تلك الخاصية  
 بنفسه متوجبة فالخاصية الموجبة بغير قوة وهذه القوة عنها يصدق  
 الاكابر الجليانية وان كان بمعنى من مبدأ البعد ولو كذا بان ان  
 لكل واحد شعباً ما دنا وتفرق بالجملة ان كل حادث متبعه الى كونه فله  
 لانها المتأثرة لان كل كذا في الخارج ان يكون متبلاً كونه ممكن الوجود في  
 نفسه فانه ان كان متمتع الوجود في نفسه لم يكن البتة طبعاً امكان  
 من ان الفعل قادر عليه بل الفعل لا يقدر عليه اذ لا يكون في  
 نفسه ممكناً الا انما فقل ان الحال لا تدفع عليه ولكن القدرة في

على ما يمكن ان يكون فلا كان اسكان كذا في غير وقت القدرة على كذا  
هذا القول كما تقول ان القدرة انما تكون على ما على القدرة وكما  
تقول ان الحال ليس على قدرة لا تليق على القدرة وما كانا في هذا  
التي تقدمت عليه او غير مقدرة عليه بنظرنا في قولنا في نظرنا  
في حال القدرة والقادر هل على قدرة ام لا فان اشكل علينا انه مقدرة عليه  
او غير مقدرة عليه لم يكن ان نعرف ذلك لانه ان عرفنا ذلك  
من جهة اننا في الحال او ممكن وكان معنى الحال اننا غير مقدرة عليه  
الممكن انه مقدرة عليه كما عرفنا الجبروت في قوله من واضح ان معنى  
ممكنا في نفسه هو غير معنى كونه مقدرة عليه وان كانا بالوضع  
وكونه مقدرة عليه لان لم يكن ممكنا في نفسه وكن ممكنا في نفسه  
باعتبار اننا وكونه مقدرة عليه هو باعتبار اضافته الى الموجود  
قد تقرر هذا فانا نقول ان كل حادث فانه قبل حدوثه اما ان يكون في  
نفسه ممكنا ان يوجد ومحال ان يوجد والحال ان يوجد ولا يوجد  
الممكن ان يوجد قد سبقه امكان وجوده او انه ممكن الوجود فاما  
امكان وجوده من ان يكون معنى معدوما او معنى موجودا ومحال  
ان يكون معنى معدوما والاقول ببقية امكان وجوده فهو ان  
معنى موجود وكل معنى موجود فاما قائم في موضوع ولما قائم لا في  
موضوع وكل ما هو قائم لا في موضوع فله وجود خاص لا يغيث ان  
يكون به مضائيا وامكان الوجود انما هو مضائيا بالاضافة الى ما  
هو امكان وجوده فليس امكان الوجود جبروتيا في موضوع هو  
اذن معنى في موضوع وعما هو موضوع ونحن نسئ امكان الوجود  
قوة الوجود ونسئ حاصل قوة الوجود التي في مقدره وجود الشيء ومما

وهو لمادة وغير ذلك بحسب اعتبارات مختلفة فاذن كل حادث  
قد تقدمت به المادة وتقول ان هذه الفصول التي لو ردناها فوهم  
ان القوة على الاطلاق قبل الفعل وتقدمت عليه لا في الزمان وجوده  
وهذا في قولنا ان هذه المادة من القدم افعينهم جعل للحيوان  
قبل الصورة وان الفاعل اليه الصورة بعد ذلك اما ابتداء  
من نفسه واما الداع وعاء اليه كما تقدمت بعض الشارحين فيما لا يهتبه  
ولانه درجة الخوض في مثل هذا الاشكال لا تفرق بينه وبين  
تدبير الحيوان ونصيرها فلم يحسن التدبير ولا كل الحيوان نصيرها  
الباري واحسن تقييها ومنهم من قال ان هذه الاشياء كانت في الاول  
تترك بطبيعتها حركات غير منتظمة فاعانها الباري بطبيعتها ونظمها  
ومنهم من قال ان الله يهيئها القليل او الحياتي لا يتوكل على الباري  
سكاك في كل واحد والخلط الذي يقول به انكافورس وذلك لانهم  
قالوا ان القوة تترك قبل الفعل كما في البرزخ والمشي وفي جميع يصنع  
في الحيوان ثامنا وهذا يتكلم فيه ففعلنا اما الاخر في الاشياء الجبروتية  
الكائنة الغائبة فهو على ما قالوا فان القوة فيها قبل الفعل  
في الزمان واما الامور الكلية او المشبهة التي لا تقيد وان كانت  
خزينة فانها لا يتقدمها التي بالقوة البتة ثم القوة شاقرة هي  
الشروط من كل وجه وذلك لان القوة اذ ليست تقوم بذاتها فلا  
له ان ان تقدم بوجه يحتاج ان يكون بالفعل فانه ان لم يكن صار  
بالفعل فلا يمكن مستعدا لقبول شققات ما هو ليس مطلقا فليس ممكنا  
ان يقبل شيئا وقد يكون الشيء بالفعل ولا يحتاج الى ان يكون بالقوة  
شيئا كالاجابات فانها اما بالفعل فمن هذه الجهة حقيقة بالفضل

انكشاف

بالزمان

قبل حقيقة القوة بالذات ومن وجد اخر ايضا ان القوة تحتاج ان  
يخرج الى الفعل شي يكون موجودا بالفعل وقت كذا الشيء بالقوة ليس  
انما يحدث ذلك الشيء بعد ما مع الفعل فان ذلك ايضا يحتاج الى اخر  
اخره يتولى الى شيء موجود بالفعل يحدث وفي اكثر الامور ما يخرج  
القوة الى الفعل شي يحتاج الى ان يكون الفعل موجود قبل الفعل كما كان  
والبار جبره وايضا فيكون اجابا بالقوة من حيث هو حامل القوة  
عن الشيء الذي هو بالفعل شي يكون بالفعل ان كان قبل القوة لا مع  
القوة فان الشيء كان من الانسان والبرص من الشجرة حتى كان عن ذلك  
انسان وعن هذا خبره فيلسوف يرضى بالفعل في هذه الاشياء قبل  
القوة او ليس ان يرضى بالقوة قبل الفعل وايضا فان الفعل في الشجر  
والقوة قبل القوة لانك لا يكون ان تحدا القوة الا انها بالفعل  
واما الفعل فانك لا تحتاج في تحديده وتصوره انه بالقوة فانك  
تحدا المربع وتعلمه من غير ان يخطبنا لك قوه قوله ولا يمكن ان  
تحدا القوة على التربع الا ان تذكر المربع لفظا او عقلا ويجعله جبر  
حتى وايضا فان الفعل قبل القوة بالكمال والغاية فان القوة نقصا  
والفعل كمالا والخبر في كل شيء انما هو مع الكون بالفعل وجها للشي  
فبنا كمالا بالقوة ويوجد فان الشيء اذا كان شرا فاما ان يكون لزمانه  
شرا ومن كل وجه وهذا ما افاده ان كان موجودا فخرج هو  
ليس شيئا وانما يكون شرا من حيث فيه كمالا لشيء الجمل للخال  
لانك لو جيت في قوه وذلك مثل الظلم فالظلم انما هو شر لانك تقصر  
من الذي فيه الظلم طبيعة الخير ومن الذي عليه الظلم السلبه  
او الغنى فيقصر ذلك فيكون من حيث هو شر مشوا بغيرهم وفي القوة

شيء

قد  
والفعل

والزمانه لكون معه لانها بالقوة كانت الكمالا انما هي في الاشياء  
خاصة فاما ان غرضه من الوجهه بين ان الذي بالفعل هو الخبر  
هو كذا لكون الذي بالقوة هذا الشرف منه الشرفا علم ان القوة على الشرف  
يخرج بالفعل بالكون بالفعل خبرا يخرج من القوة على الخبر ولا يكون الشرف  
شيئا اخره الشرف بل يمكن الشرف من جميع الجوانب فيه فيقول قد علمت حال  
تقدم القوة مطلقا وانما القوة التي هي في تقدم الفعل الذي هو في  
عليه وقد تقدم ما فعل شرا فاما ان يكون القوة منه وقد لا يمكن  
يكون معها شي اخره يخرج القوة الى الفعل ولا يكون فعل لا يتبعه  
انما القوة وحدها لا يكون في ان يكون فعل بل يحتاج الى يخرج بالقوة بالفعل  
قد علمت ان الفعل بالحقيقة اقدم من القوة وانما هو المتقدم بالشرف  
التي **تصل في التمام والنقص ما تقول التمام وفي الكل وفي التبع** انما التمام  
ما عرفه في الاشياء ذواتا بعدا اذا كان جميع ما يتبعه ان يكون حاصلا  
لشيء وحصل بالعدد فلم يتبع شي من ذلك غير موجود فيفضل ذلك الى  
الاشياء ذواتا كمالا الفصل قبل تمام في القامه اذا كانت تلك ايضا  
عند الجمهور وعدة لانها انما تعرف عند الجمهور من حيث تقدمه  
قد علمت ان يكون بدون تمام تقدمه فقلنا انما في القوة الكيفية فاما  
كذا تمام القوة تمام الياض تمام الحسن تمام الجبر كان جميع ما يليه يكون  
له من الخير فحصل له وليس شي من خارج شرا اذا كان من خير لشيء  
وكان لا يحتاج اليه في ضرورة او منفعة او نحو ذلك او في اذنا او في  
تماما وشره ان كان ذلك الذي قد وجد ما يحتاج اليه الشيء في نفسه  
حصل وحصل معه شي اخر من جنسه ليس يحتاج اليه في اصل ذات  
الشيء لان دون كان ليس يحتاج اليه في ذلك الشيء فهو ارفع من اياه

تيل بعد ذلك انه قد فرغ من تمام وورد الفاعل في هذا الموضع التام والتمام فكانت  
اسم للنهاية وهو لا للمعد في الجواب على الترتيب فكان الجواب لا يقولون  
العددا تام ايضا اذا كان اقل من ثلاثة وكذلك كانت لا يقولون له كل  
جميع وكان الثلاثة انما صارت تام لان لها سببا واسطة ونهاية  
كان كون الشيء له سببا واسطة ونهاية يجعله تاما لان اصل التام  
في العدد في كل هذا هو طبيعة عدد من الاعداد من حيث هو عدد  
يكون تاما على الاطلاق فان كل عدد في جنس وحدانية ما ليس هو  
فيه نعم بل انما يكون تاما في العتبة او التسعة واما من حيث هو عدد  
فليس يجوز ان يكون تاما من حيث هو عدد واما من حيث له سببا واسطة  
ونتهى هو تام لا من حيث يكون له سببا ونتهى يكون ناقصا من جهة  
ما ليس فيها من شئ ان كان يكون بينهما وهو واسطة ونسبة  
سائر الاقسام ان كان واسطة وليس نتهى واسطة ونتهى وقد  
قد يناهز ان يكون سببا ونسبة الخ ان يكون سببا في الاعداد ليس  
واسطة بوجه الاعداد ولا شبيهان ليس احدهما واسطة بوجه الآخر  
لعدد واحد واما الواسطة فقد يجوز ان يكونا تاما في انهما  
كثير واحد لا يكون للتكثير قد توقف على ما قد حصل له المبدأ  
والنهاية والمتوسط هو انهما يمكن ان يقع ترتيبا مشددا ولا يكون  
الاعداد ولا يكون محصرا لثلاثة واذا اشترا هذا المبلغ  
فلم يضره وليس من غادتنا ان ننظر في هذه الاشياء التي هي على  
تحياتنا فثابتة وليست من طرقتنا لثباتها العلية بل فنزل ان الحكم  
ايضا قد نقل التام الى حقيقة الجود وفقا لوجه ان التام هو  
ليس من شأنه ان يكون بوجهه ليس له بل كل ما هو كذلك في حاصله

متصلا  
ان تنكروا  
تحيات

وقالوا من وجه اخر ان التام هو الذي بهذه الصفة مع شرط ان  
يجوده بنفسه على كل ما يكون له هو حاصله وليس منه الا انه  
وليس نسبته اليه من جنس الجود شئ فضل على ذلك شئ يسببه  
اليه لا بسببه وفوق تمام ما له الجود الذي ينقله وفضل  
عنه الجود لسائر الاشياء كما نزل به وجوده الذي ينقله وله الجود  
الزائد الذي ليس ينقله ولكن بفضل عنه الاشياء وذلك من ذاته  
في حيزها هذا مرتبة المبدأ الاولى الذي هو فوق تمام ومن وجده  
في ذاته لا بسببه غير بفضل الجود فافاضه عن وجده على الاشياء كلها  
وجعلها مرتبة التام للعقل من العقول المتعارفة الذي هو في اول  
وجوده بالفضل لا بالظلمة ما بالقرعة ولا ينظر في جود اخر ان كان  
اخر بوجده فذلك ايضا من الجود ايضا من الاول وجعلها  
دون التام شيئا المكثرا والناقصا المكثرا هو الذي اعطى يحصل  
كل نفسه في ذاته بالناقص المطلق هو الذي يحتاج الى اخره  
بعد الكمال شال المكثرا تنقل النقص التي لكل اعنى الساميات فثباتها  
بناتها تفصل الاضال التي لها وتوجد الكمال التي هي بان تكون لها  
شيئا بعد شئ لا يفتقر كلها دفعة واحدة ولا يفتقر ايضا انما كان  
من كمالها التي في جودها وسوقها تملأ بالقرعة ما بالقرعة ان  
كان في سبب الفرج فترى الى الفعل كما يعلم هذا بعد ما ناقص  
هذا الاشياء التي في الكون والعدا وللفظ التام ولفظ الكل ولفظ  
الجميع يكاد ان يكون متعارفا لدلالة كل التام ليس من شرطه  
بكرة بالقرعة او بالفضل واما الكل فيجب ان يكون كثره بالقرعة والفعل  
بالوحدة في كثره الاشياء التي الجود الذي ينقله واما التام بالاشياء

نسبه اوله اليه

ذوات المقادير لا اختلاف فيه ان يكون هو عينه الكمية الموضوع  
 فالشيء تام من حيث انه ليس بشيء خارجا عنه وهو كل لان ما يخرج اليه  
 حاصل فيه فهو القياس الى الكثرة الموجودة المحصورة في كل واحد القياس  
 الى ما ليس بشيء خارجا عنه تام وقد اختلف في استعمال الكل بالمجتمع  
 اعتبارا بهما فان يقولون ان الكل يقال للمتصل والمنفصل بالمجتمع  
 لا يقال الا للمتصل وتارة يقولون ان الجميع يقال لخاصة ليس لشيء  
 اختلاف الكل لما لوجهه اختلاف ويقال لكل واحد جميع مع ما يكون للكل  
 جميعا ما تعلم ان هذه الالفاظ يجب ان تستعمل على ما يقع في الاصطلاح  
 في الاخرى من وجه ان يقال لكل ما كان في نفسه لا يخرج عن كونه في الكل  
 يقال القياس الى المجتمع ايضا لبيان كون ذلك في المجتمع من الجميع  
 المجتمع انما يكون لاختلافه وحدانية الفعل لكون الاستعمال في طاقته  
 على ما كان ايضا مجزءا وواحدة بالقرعة فكان الكل في الاصل بازاء الجزء  
 والجميع بازاء الجميع كان الكل يغير فيه ان يكون له ما بعد وان لم يفت  
 الى وجهه وكان المجتمع يغير فيه ان يكون فيه ما حاد وان لم يفت الى عدة  
 كان هذا القول كل من الضمان ان الاصطلاح ايجز ما بعد ذلك في تحري  
 حتى لا يضايقا لالكل والجميع فيزداد انما كنهه اذ كان لهما ان سكر  
 كاليات كلفا الشوا وكلفا كان هذا التشتت وتضعف كلفا في كل واحد  
 القرعة كلها ويقال للركب انما تحتلف كلفا لكون كل واحد من نفس بدين  
 واما الجزء فانه ثابت يقال لما بعد وان لما يكون شيئا من الشيء في نفسه  
 كان لا يبعد ودها خص هذا باسم البعض من الجزء ما ينقسم الى شيئين  
 اكل في الشيء وثلث النفس في كنهه لغير ان في الحقيقة الصورة للركب  
 بالمجد ما يتركب منه المركب المختلف للباري **الفصل الثاني في**

الواحد

**الاشياء بالانسان فيكون مجزءا** والفرق بين الكل والجزء  
 فانه مناسب ايضا لما فرغنا منه وهو من الاخر اخص بالخاصة بالوجود  
 ان الكل قد يقال على وجه ثلاثة فيقال لكل بمعنى من وجهه انه مشمول  
 بالفضل على كثير من الاشياء ويقال لكل بمعنى اذا كان جائزا ان يعمل على  
 كثير من الاشياء طاعتهم من جودون بالفضل على معنى البيت المسيح فانه  
 كل من حيث انه من طبعه ان يقال على كثير ولكن ليس على كل يكون اولئك  
 الكثيرون لانها لا توجد من بل ولا الواحدة منهم ويقال لكل بمعنى  
 كما نفع من قصود ان يقال على كثيرين انما يمنع منه ان يمنع سبب  
 عليه دليل مثل الشيء الاخر فانه ما سرحب تفصل مساو وضا  
 لا يمنع الذين عن ان يجوز ان معناه ما يوجد في كثير لان ياتيه  
 دليل الوجه يعرف بها ان هذا يمنع ويكون ذلك متعاقبا بسبب  
 خارج لا للفرد قصود وقد يمكن ان يجمع هذا كله في ان هذا الكل هو  
 الذي لا يمنع نفس قصود عن ان يقال على كثيرين ويجب ان يكون الكل  
 المستعمل في المنطق معا الشبه هو هذا واما الجزء في المنطق فانه  
 نفس قصود يمنع ان يقال معناه على كثير كنهه اذ زيد هذا المشا  
 فانه يحيل ان يتوهم الا انه وحده فالكل من حيث هو كل شيء من حيث  
 هو في جملة الكلية شيء فالكل من حيث هو كل شيء من حيث هو عليه واحد  
 هذا الحدود فاذا كان ذلك انشانا او فرقا فبنا كنهه معنى اخر غير  
 الكل وهو الفرعية فان هذا الفرعية ليس جدا الكلية ولا الكلية  
 داخلية جدا الفرعية فان الفرعية لها حد لا يقتصر الى الكلية لكن  
 يعرض للكلية فانه في نفسه ليس شيئا من الاشياء التي لا الفرعية  
 فانه في نفسه لا واحد ولا كثير لا من جهة الالهيان ولا في النفس

من جهة

ولا يمتنع ذلك بالقدرة ولا لفعل بل ان يكون ذلك اخل في الحقيقة  
 بل هو من حيث هو فربية فربية فقط بل الواحدة صفة تفرق الى  
 الفربية فكون الفربية مع تلك الصفة واحدة وكذلك الفربية  
 مع تلك الصفة صفات اخرى كثيرة داخلية عليها فالفربية بشرطاتها  
 تطابقها الشياء كثيرة تكون غائبة ولا يراها احد في غير ارض واعراض  
 مشار إليها فيكون خاصة الفربية في نفسها فربية فقط فاشدنا  
 عن الفربية بغيرها التقيض لاهل الفربية الفاء وليس يمكن  
 المحل بالالسبب في شيء كان ليس على السبب من حيث بل هو  
 انه قبل من حيث الفربية بل ان الفربية من حيث هي فربية بل  
 بالبل ليس من حيث هي فربية بل لا شيء من الاشياء فان كان  
 طرأ المسئلة من حيثين لا يخلو منهما شيء بل لا يخرج منهما البتة  
 في بدايته في حكم الموجب والسالب والموجبين الذين في قوة  
 التقيضين وذلك لان الموجب منهما الذي هو لازم السالب معناه انه  
 اذا لم يكن الشيء موصوفاً بذلك الموجب الاخر كان موصوفاً بهذا الموصوف  
 وليس في اكان موصوفاً به كان ما هيته هو فانه ليس في اكان الانسان  
 واحداً او ابيض كان موصوفاً بالانسان موصوفاً بالحيوان والياض وان  
 هيته الانسان هي موصوفاً بالحيوان والياض فاذ جعلنا الموصوف في السلب  
 هو به الانسان من حيث هي انسانيته كشي واحد وليس في التقيض  
 قيل واحدها وكثير بل ان يجازيها من حيث هي انسانيته شيء  
 فيزكوها واحدها ولا يوجد في حد ذلك شيء الا الانسانية فقط واما  
 انه يصل وصف بانه واحد وكثير على انه وصف لحقه فلا محالة ان يوصف  
 بذلك ولكن لا يكون هو ذلك الموصوف من حيث هو انسانيته فلو كان

فربية

جواب شيء

حيث هو انسانيته فكثير بل ان يكون كان ذلك شيء لحقه من خارج فما  
 كان نظراً اليه من حيث هو انسانيته فقط فلا يحل ان يوصف من حيث هو  
 من خارج يجعل النظر نظيره نظراً اليه بما هو ونظراً الى بوسعه وحيث  
 النظر اليها بالاول لا يكون الا الانسانية فقط فلهذا ان يقال ان  
 الاشياء التي في زيد من حيث هي انسانية هل هي غير التي في غيره فلو لم  
 نقول لا وليس من زيد من سلبه هذا ان يقول ان ذلك شيء واحد ما بعد  
 ان هذا كان سلباً مطلقاً وميناً بهذا السلبان تلك الانسانية من حيث  
 هي انسانية هي انسانية فقط وكنها غير التي في زيد شيء من خارج فانه  
 لم يكن ذلك خارجاً عن الانسانية بل ان يكون الانسانية من حيث هي  
 انسانية الفاشلا وليس الفاشلا وقد ابطالنا ذلك فاما هذا الانسانية  
 من حيث هي انسانية فقط على انه اذ قيل الانسانية التي في زيد من حيث  
 هي انسانية يكون قد جعلها السلب من حيث هي انسانية فاطمأنها انها  
 زيدا وانها التي في زيدها لا يكون قد اخذنا الانسانية على انها في زيد  
 فانا جردناها وكلنا على اننا لا نقتضيها بها وهي انسانية ثم لا يخلو بها  
 ان جميع الكتابات التي في انما الى الانسانية التي في زيد يكون هذا  
 من القول فانه لا يجتمع ان يكون انسانية في زيد وهي باعتبار ان انسانية  
 فقط وان رجسنا الى الانسانية فذكر زيد لقول ان يقول ان الانسانية  
 التي في زيد على اس خارج ان كانت في زيد وقد اسقطنا عنها انها في زيد  
 فلو لم يكن هذا وهذا الانسانية باعتبار ان انسانية فاننا انما نلها  
 انهم يجزئ فقولون انما السلب كذا وكذا وكنها السلب كذا وكذا فغير كذا  
 انما بها وانسانية فنقول انما لا يجزئها من حيث هي انسانية كذا السلب كذا  
 بل هي انما السلب من حيث هي انسانية كذا وقد عرفنا الفرق بينهما في اللفظ

فربية

ور  
وقال

ور  
علم

وهناك ما شئنا من موضوع في مثل هذه المسائل كما ينبغي  
 ألا نعلم إذا لم يكن محققا ولا يكون منها ما لا يتم إلا أن يجعل ذلك لا  
 كما شئنا أو لا شئنا ولا كذا في الخارج لا يكون قولنا من حيث هو لا شئنا  
 من الموضوع لأنه لا يصلح أن يقال إننا لا شئنا الذي هو من حيث هو  
 إلا وقد عارضه ذلك فان قيل تلك الإنسانية التي هي من حيث هو لا شئنا  
 يكون قد وقع فيها الإنسان فنقول على الإنسانية فإن شئنا أن يكون  
 هكذا الطرفان من الشئنا مسلطين عليها ولا يمكن أن يكون واحد أو كثير  
 هو من غير الآخر معقولة لأنه لا يمكن أن يكون هو هو وغيره معقولة لا بد  
 من أن يصير غير الآخر معقولة التي معها أنه لا يوجد لئلا يسمع الاعراض  
 وح لا تكون ما تحققت من حيث شئنا شئنا فقط فأن شئنا شئنا غير  
 من حيث شئنا بالاعراض فيكون هذا الاعراض لا يربطه بغيره فأن شئنا  
 الإنسان أو الإنسانية والاعراض لا يربطها بالجزء منه وتأثيره في الإنسانية  
 أو الإنسانية بأنها نفسية لا يربطه من ماس وجميع هذا ونحوه  
 بعبارة أخرى كما ذكره السلف من قولنا فنقول إن هاتين الشئتين  
 من الحيوان أو الإنسان مع سادة وعراض وهذا هو الإنسان الطبيعي  
 في الحيوان أو الإنسان منظر إلى أنه بما هو غير باقية مع سادة  
 وغير شرطية شرطية عامان خاصا وأصل ذلك في الإنسانية  
 المقرة أيضا من حيث هو قولنا الحيوان بما هو حيوان والإنسان  
 بما هو إنسان أي باعتبار أصله ومعناه غير ملتفت إلى  
 أمور أخرى يربطه ليس بالحيوان أو الإنسان  
 أو ما الحيوان أو الإنسان الحيوان الشخصي والحيوان  
 من جهة اعتبارها من سبب القوة على ما هو خاص

خاص والحيوان باعتبار أنه موجود في الأعيان أو معقول في النفس  
 هو حيوان وشئ ليس هو حيوانا منظر إلى أنه واحد ومعلوم أنه إذا كان  
 حيوانا وشئ كان فيهما الحيوان كالجوهر من حيث هو لا شئنا  
 ويكون اعتبار الحيوان بهذا تجايزا وإن كان مع غيره لأن ذاته مع  
 ذاته فذاته له بذاته وبكونه مع غيره امر غاير له ولا يتم فالطبيعة  
 كالحياة والاشياء بهذا الاعتبار متفردة في الوجود على الحيوان  
 الذي هو شخصي هو رضى وكل وجود بما وعقل تقدم البسيط على  
 المركب والجوهر على الكل وهذا الوجود لا هو جنس ولا نوع ولا شخص  
 ولا واحد ولا كثير بل هذا الوجود هو حيوان فقط وإنشأ فقط لكنه  
 يلزمه لأخالة أن يكون واحدا أو كثيرا لا يخلو عن شئنا هو وجود على  
 ذلك لأنه ليس غايح وهذا الحيوان بهذا الشطر وإن كان موجودا  
 في كل شخص ليس هو بهذا الشطر حيوانا ما وإن كان يلزمه أن يصير  
 حيوانا ما لأنه في حقيقةه وسأبته بهذا الاعتبار حيوانا ما وليس  
 كون الحيوان الموجود في الشخص حيوانا ما أن يكون الحيوان بما هو حيوان  
 لا باعتبار أن حيوانا بما هو حيوانا لأنه إذا كان هذا الشخص  
 ما حيوانا ما موجودا في الحيوان الذي هو من جنس حيوانا ما موجودا  
 كما ليس غايح وإن كان غير مغاير فإلزامه فهو بما هيته موجود في  
 المادة على أنها شئ آخر متفردة بذاته وذات حقيقة بخلافه وإن كان عرض  
 لتلك الحقيقة أن يقارن في الجوهر ما هو الآخر لقولنا لا يخلو عن شئنا  
 بما هو حيوانا ما فيكون في الأشخاص الوجود في الأشخاص هو  
 ما لا الحيوان بما هو حيوانا ما في الحيوان بما هو حيوانا ما هو حيوانا ما  
 وغاير ولا الأشخاص لكون الحيوان بما هو حيوانا ما موجودا بهذا الشخص

يقول ان يكون خاصا له ان غير خاصا اذا كان خاصا له لم يكن الحيوان  
 بما هو حيوان هو الموجود فيه انه هو بل حيوان ما وان كان غير خاص  
 كان شئ واحد بعينه بالعدد موجودا في اكثر من هذا حال وهذا المثال  
 وان كان كذلك خيالا قد وردناه بسبب انه قد وقعت منه الشبهة  
 في زمانا هذا لبعضنا يتحفظ في التعلق فنقول ان هذا الشك  
 قد وقع فيه انما هو من جهة عدة احدها الظن بان الموجود هو شئ  
 اذا كان حيوانا ما فان طبيعة الحيوانية متبقية بها بالاشراط اخرى  
 يكون موجوده فيه وبما غلط هذا الظن قد تقدم والى ان الظن  
 بان الحيوان بما هو حيوان يجب ان يكون خاصا له ان غير خاص يعني الوجود  
 وليس كذلك بل الحيوان اذا نظر اليه بما هو حيوان ومن جهة حيوانية  
 لم يكن خاصا له ان غير خاص الذي هو العام بل كل ما ليس له عند لا  
 من جهة حيوانية بل حيوان فقط ومعنى الحيوان في ان حيوان غير متعلق  
 بالعام ليسا داخلين ايضا في ماهيته واذا كان كذلك لم يكن الحيوان  
 بما هو حيوان خاصا له انما في حيوانية بل هو حيوان لا غير من  
 في الوجود لكنه بل ما ان يكون خاصا له انما هو في الحيوانية انما هو  
 خاصا له ان يكون عامنا ان هي بقوله ان لا يتخلو عن حيوانية من حال  
 عنهما في حيوانية وان هي ان لا يتخلو في الوجود عنهما ان لا يتخلو عن  
 احدهما في الوجود او فان الحيوان بل هو متعلق ان يكون خاصا له انما هو  
 اهما عن طريقه ليطبق عنه الحيوانية التي هي باعتبارها ليس خاصا ولا  
 عام بل هي خاصا له انما هو بعد ما يضرطها من الاحوال واما هذا  
 ببيان نفهم وهو ان حيوان يقال له الحيوان بما هو حيوان لا ببيان  
 بقا عليه خصوصه بل هو ليس بمتعلق ان يقال له الحيوان بما هو حيوان

قد  
وقتنا

موجب ان لا يقال له انما هو حيوان بل هو حيوان خاصا له انما هو حيوان  
 عام وهذا المسمى يجب ان يكون فرق فامرنا ان يقول ان الحيوان ببيان  
 مجرد بالاشراط شئ اخر وبما ان يقول ان الحيوان بما هو حيوان مجرد  
 بشرط لا شئ اخر ولو كان يجوز ان يكون للحيوان بما هو حيوان بشرط  
 ان لا يكون شئ اخر وجوده في الاعيان لكان يجوز ان يكون كذلك الا ان  
 وجوده في الاعيان بل الحيوان بشرط لا شئ اخر وجوده في الوجود فقط  
 فاما الحيوان مجرد بالاشراط شئ اخر فله وجود في الاعيان فانه في حقيقة  
 بالاشراط شئ اخر وان كان مع ذلك شرط بقا من خارج فالحيوان  
 مجرد بالحيوانية من وجوده في الاعيان وليس بواجب ذلك بل ان يكون  
 مفارغا بل هو الذي يتفقه خال عن الشرط الا لا حقيقة موجوده في  
 الامور فانه لا يكتف من خارج شرطه احوال هو في حد ذاته لا في  
 بهامور واحد من تلك الجهة حيوان مجرد بالاشراط شئ اخر وان كانت  
 تلكا الوجه نافية على حيوانية ولكن غير المتعلق الاخرى ولو كان  
 هذا حيوان مفارغا كما يظنون لم يكن هذا هو الحيوان الذي يطلبه  
 نحن ونستكمل عليه لانا نطلب حيوانا متعلقا بل ببيان ان يكون كل واحد  
 من الكثيرين هو هو وانما المتعلق الذي ليس مجرد بالاشراط شئ اخر  
 منها هو هو فلا حاجة بنا اليه فيما نحن بسبيله فالحيوان ما هو الحيوان  
 هو الشئ الطبيعي المتأخر بما هو الطبيعي الذي يقال ان وجودها  
 انه من الوجود الطبيعي تقدم الذي على المركب وهو الذي يخص  
 بانه الوجود الاخر لان سبب وجوده بما هو حيوان عنما يتفقه  
 واما كونه مع مادة وهو ارض وهذا الشخص ان كان بعنايته  
 تعالى هو سبب الطبيعة لحيوانية فكان ان الحيوان في الوجود انما هو واحد

قد  
المحالة

كذلك في العقل ان في العقل صورة الحيوان المحرر على الصورة التي  
من التبريد وهو بهذا الوجه يتوقف على عقلية وفي العقل ايضا صورة  
الحيوان من جهة ما يطابق في العقل بعد واحد بعينه امما لا يكون في  
الصورة الواحدة مضافا عند العقل الى اكثر وهو بهذا الاعتبار يكون  
معنى العقل العقل لا يختار فيه الى ان واحد اخذ من الحيوانا في  
واحد منها الحصة صورة في الخيال لا تتوقف العقل بعد بعينه من  
حصول في العقل هذه الصورة بعينها كانت هذه الصورة هي ما يحصل  
تجريد الحيوانية عن انحاء الجسم من غير من مخرج او حاد  
غير الموجود من خارج وان لم يوجد بعينه من خارج الى ان العقل الخيال  
وهذه الصورة وان كانت القياس الى الانحياز كلية فهي بالقاس  
النفسية الحسية التي انطبقت بها الحسية وهي واحدة من الصور التي في  
ولكن الانفس الحسية كثيرة بالعدد فيزيد ان يكون هذه الصورة الكلية  
كثيرة بالعدد من جهة التي هي بالخصيصة ويكون العقل كل انفسها في  
اليها مملها بالقياس الى خارج وتبرز في النفس من هذه الصورة التي هي  
بالقياس الى خارج ان يكون متعلقة عليها وموجدها وسعيدا الكلام في  
هذا عن قريب ببيان اخرى فالقول لفائدة من جهة وجوده من خارج  
ومن جهة ليست انشائي واحد بعينه بالعدد هو على كل شيء يكون  
على هذا الشخص ان ذلك الشخص هو على شخص اخر كذلك فاستأثر  
وسر او بيان بل لا يتوقف لفائدة من جهة طاقه بالاعتبار وجوده في  
العقل فقط **فصل في كيفية كون الكلية للطبيعي الكلية وانما العلم**  
**فيه ان العقل هو الذي يميز الكل والجزء والكل والجزء فقد تحققت ان**  
الكل من الموجودات ما هو وهو هذه الطبيعة طارها احد المعاني

بحال

ان سببها كلية وذلك لمعنى ليس له وجود منفرد في الاشياء البتة فليس  
الكل بما هو كذا وجودا منفردا بنفسه انما يتشكل من امر انفسه الذي  
على انه عارض لشي من الاشياء اخرى يكون في الاشياء مثلا شي من الاشياء  
هو انسان ومثليات بعينها من جوده زيد وغيره والاعتبار انما  
طبيعتها الانسان من حيث هي انسان فيلحقها ان يكون من جوده وان لم يكن  
انها من جوده هي انما الانسان ولا دخل لغيره وقد يلحقها مع الوجود  
الكلية ولا يوجد لهذه الكلية الا في النفس اما الكلية من خارج فليس  
اعتبار اخر من شأنه في الفصل لما قبله هذه الطبيعة ان كان فيها  
غير محتاج الى زيادة وان يتوقف لا في ان يتألفا من جوده يكون  
ان يتشكل انما يكون التبع منه قايما واحدا بالعدد لان شأهذه الطبيعة  
ليست تتكسر بالافصال ولا بالزيادة ولا بالانقضاء بل بالافصال فلو عتبه  
واما بالزيادة فليقتره وامما بالانقضاء لان الانقضاء ان يكون لا يه  
للطبيعة فلا يختلف فيها الكلية تحت المتع وامما ان يكون عارض غير كلية  
للطبيعة فيكون عارضها بسبب يتعلق بالزيادة ويكون تحت هذا اذا كان  
زواجا بوجوده ان يكون واحدا بالعدد وما كان منها عتبا جازا الى الزيادة  
توجد مع ان يوجد المادة مهيأة فيكون وجوده مستلحا له اضرارا  
خارجية تختلف وليس يجوز ان يكون طبيعة واحدة مادية في مادة  
تتغير تحتها في خلاصا لمثل واما ان كانت هذه الطبيعة حرة فيغير  
از طبيعة الجسد الى ان يقوم الالهية الانواع فيقوم قولم الانواع فمن  
خال وجود الكلية وليس يكون ان يكون معقود بعينه من جوده فيكون  
فان لا يتوقف الكلية على ان كانت ذاتها لا يتوقف لوجوده فيكون  
كان ما يعرض لهذه الاشياء في زيد لا يلحقه بغيره وانما في غير



الصفات التي لا يلائمها بالان من اوجده باعداد لا يلائمها  
 بالان بل بغير مناسبه عدد مع شدة ملائمتها بالان الضعيف  
 فان هذا شبه شئ ما نحن في ذكره فاما الله هل يجوز ان يقوم المتماثلاته  
 لكثرة حجة من كثره من الصفات المعقده فامستكمل من بعد  
 فاذ قلنا ان الطبيعة الكلية شجرة وفيها لا غيرا فليس في شجرة  
 كلية بهذه المعنى الكلية بل هي في الطبيعة التي هي من هذه الكلية  
 في الاغنياء من حيث هي طبيعة شئ من حيث هي شجرة لان فصلتها عن  
 كلية شئ ما يصح من حيث هي شجرة بالافضل كذلك شئ من حيث هو شجرة  
 عليها انما هو في انبعاثها الاصله المادة والارض بل تلك المادة والارض  
 تكون ذلك الخطر في هذه الطبيعة منجزة في الاغنياء بالان  
 الاول وليست كلية منجزة بالان بالان في الاغنياء  
 فان جعلنا الاغنياء معنى الكلية كانت هذه الطبيعة مع الكلية في  
 الاغنياء واما الكلية التي نحن في ذكرها فالت الافي لتدبر في  
 هذه الاشياء فندبر لنا الفرق بين الكلية الجزئية والكلي الجزئية وذلك  
 ان الكلية من حيث هو كل كبر منجزة في الاشياء واما الكلية من حيث هو كل  
 فليس منجزة الا في الصفات ايضا الكلية بعد ان يكون كل جزئية  
 في قرارة واما الكلية فانه لا بعد باخر لا يلائم ايضا الجزئيات داخلية  
 فزاد ايضا فاذ طبيعة الكل لا تقوم بالجزء الا في شئ بل تقوم بها واما  
 طبيعة الكل فانه تقوم بالجزء التي فيها وكذلك طبيعة لكل لا يتجزأ  
 من اجزاء الله واما طبيعة الكل فانه يتجزأ من طبيعة الجزئيات لانها  
 الان في قسم من طابع الكلية من حيث هي الكلية والفضل واما الاشياء  
 من طبيعة الكلية كما هي من طبيعة الارض التي هي كسما مع المادة واصلها

من الكلية والكل والجزء والجزء

الصف

الكل لا يكون كذا الكثير وسدوا نفودا لكل يكون كذا كل واحد  
 وايضا فان اجزاء كل شئ شاهدة وليس اجزاء كل شئ شاهدة وايضا الكلية  
 بالان في اجزائه معا والكل لا يحتاج الى ان يفسر اجزائه معا وقد  
 يكلفنا ان نجد في الاغنياء في هذه فنعلم ان لكل غير الكلية فصل في  
**افصل عن الجزئيات** فانه لا يري بل من الان هذان تعريف طبيعة الجزئيات  
 والنوع فاما ان الجزئيات على كثره بل فذلك ان يدل في زمان اليونانيين  
 على صفات قد تدهست لها في زماننا والجزئيات في صفاتنا لا يدل  
 الا على المعنى المنطوق المعادوم وعلى الموضوع ورما استعمالنا لفظ الجزئيات  
 مكان النوع فقلنا ليس كذلك بل هو من نوع واحد من جملة ما يشاهد  
 في هذه والنوع ايضا ليس كذلك بل هو من جملة ما يشاهد في الكتب  
 المعينة الا على النوع المنطوق وعلى صور الاشياء وفرضنا الان فيما يشمله  
 المنطوق من ذلك فقولنا ان المعنى المعبر يدل على بلغة لفظ الجزئيات  
 يكون حيثما الاصل من الصفات واذ فبقية من ولو ياد واعتبارا لربكن  
 حيثما كذلك كل واحد من الكليات الشبهية والجزئيات في الجزئيات  
 شاكلا لشكلا على المتوسطين في التطرف فقلنا ان الجسم قد يقال له انه  
 جيل الانسان وقد يقال له انه مادة الانسان فان كان مادة الانسان كان  
 لاهما الجزئيات من جوده واستحالة الجزئيات للجزئيات على الكل فليس كذلك  
 يكون الفرق بين الجسم وقد اعتبر مادة فيه وقد اعتبر جيل فاما الجسم  
 للماسيل لا يفرق ما يزيد بانه فاذا اخذنا الجسم جوهرا اطلقا  
 وهو من جهة ما له هذا بشرط انه ليس اخلا في معنى غير هذا حيث  
 لو انهم لم معنى غير هذا مثل حس وقدر لا غير ذلك كان معنى خاها  
 عن الجسمين وحيثما لا الجسمين معاداة اليها فاجسم مادة واخذنا الجسم

الان ان نعرفه طبيعة الجزئيات

استعماله

على



ان الجسم الذي هو متغير في المادة فانه خاضع من وجود الحيوان في الجسم المتعلق  
 الذي ليس متغير في المادة انما وجوده وانما وجوده وانما وجوده وانما وجوده وانما وجوده  
 محته في سبب لوجوده وليس هو سبب لوجوده وانما وجوده وانما وجوده وانما وجوده  
 بمعنى الجسم وجوده محصل قبل وجوده في النسخة لكن سبب الوجود الذي  
 مثل الجسم الذي هو متغير في المادة بل وجوده في تلك النسخة في هذا النوع هو وجوده  
 في تلك النسخة في هذا النوع في العقل ايضا فان الحكم في ذلك فان العقل لا  
 يمكن ان يصنع شي من الاشياء الحقيقة التي لطبيعة الجسم وجوده محصل  
 هو اول وجوده في شي اخر حتى يحد شي من الاشياء في العقل فانه  
 في العقل لا يمكن ان يكون ذلك المعنى الذي هو الجسم في العقل غير متغير في طبيعة  
 النوع بل كان خاضعاً في العقل ايضا لما يحدث في النوع الذي هو النوع  
 طبيعة الحقيقة في الوجود وفي العقل معاً اذا حدث في النوع بانه ولا  
 يكون الفصل في هذا من معنى ذلك الجسم معاً فان لا بل متغيراً فيه  
 ويجزئ من الجسم التي اودنا اليها وليس الحكم الجسم وجوده بل حكم  
 كل كل من حيث هو في شي من هذا ان الجسم اذا اخذ في الحقيقة التي يكون  
 جذاً يكون كالجسم بعد لا بد من ان لا يكون في صورة وكصورة يشتمل  
 وتطلب التفرع في ذلك لانه لا يفرع بعد في فعل شي هو جسم محصل  
 ولذا اذا اخذنا اللون واخطناه بيا لا انفرقا في العقل في شئ  
 شئ متغير في الفعل بل تطلب في معنى اللون زيادة حتى يتفرع في الفعل  
 لون واما طبيعة النوع فيلزم طلب فيها تحصيل معناها بل تحصيل  
 الاشياء واما طبيعة الجسم فاما ان كانت النفس ذات الطلب فيها  
 تحصيل الاشياء كانت قد فعلت الواجب وما يجب ان يقع مع  
 النفس يطلب مع ذلك التحصيل معناه في هذا الطلب حتى انما يتبعه

اذا حصل

في الحقيقة

في الاختلاف

من حيث هو كل

في الحصول

في اللون

في النوع

هذا الطلب لا يكون في النفس ان تفرع في شي من الاشياء فلا يكون  
 النفس ان فعله بحيث يكون ان شي من الاشياء لا بد ان يكون  
 ايدها اخرى بعد القرينة قبل الاشياء فانه ليس يمكن ان يحصل ذلك  
 ويقولون بعد بل زيادة شي من الاشياء اليه انه لو لم يكن في المادة ذلك  
 التي ليس لا في المادة فقط وقد يتصور ان يكون عريضة عريضة من خارج يخرج  
 ان يتوهم من عينه انما سمع وقال واحد واحد منها كما يكون في محضها  
 طبيعة الحقيقة وكذلك في المادة او الحقيقة في غيرها وكذلك في الجسم  
 الذي يمكن سبيله ليس يمكن ان يجعله النفس انما في اليه مقتصر على  
 ان يتوهم من شي اخر بعد ان يكون الجسم في طبيعة عريضة عريضة على  
 جسمه بعد الاشياء التي يختص بها ولا يتغير فيها في نفسه وان قال  
 في ان لا يمكن ان يتغير في شئ من هذه الاشياء في ان لا يمكن ان لا يكون في  
 من الاشياء مختص من يكون اختراع الاشياء فيه على الاختراع وطبيعة  
 الجسم من حيث هو جسد وذلك في العقل وان يكون الحقيقة في نفسه لا يتغير  
 اليه الا ليس كاشاهنا في الدلالة على طبيعة الجسم التي كيف يتغير  
 الفصول في هذا الفصول في الاشياء المتغير في على غير الفصول في كاشاهنا  
 فيها على التفرع في المودة على الفرق بين الجسد في المادة وليس في المادة  
 ان تفرق بين شيئين بل من ان يتغير في الجسد في انما تتغير في الجسد  
 وانما هو ان تفرق في طبيعة الجسد في انما تتغير في الجسد في انما تتغير في الجسد  
 فيه اختراع الاشياء من شأنها ان تتجمع في فيكون الجسم في طبيعة عريضة  
 عريضة ويكون وان كانت الاشياء لا تكون في الجسد في طبيعة عريضة  
 ولا هذا الحد تتكلم في هذا الفصل في طبيعة عريضة وعريضة في  
 الحاشية عن الجسم في طبيعة عريضة في الجسد في طبيعة عريضة في الجسد في طبيعة عريضة

فلا يكون النفس ان فعله بحيث يكون ان شي من الاشياء لا بد ان يكون  
 ايدها اخرى بعد القرينة قبل الاشياء فانه ليس يمكن ان يحصل ذلك

في الاختلاف

اجزاءها في الجسم يكون التوقف في انما طبيعة وماله متحدة  
 بالفعل انما يقع لاحدهما فتقول ان هذا المطلب مقسم الى قسمين احدهما  
 انما في الاشياء التي يجب ان يحضرها الجسم في نفسه ويجمع فيكون تلك  
 الاشياء باحدة اياها نوعا وانما في الاشياء يكون واصاف  
 ما ليس كذلك وذلك اننا انما الجسم اذا قصر فيه البياض على اللون فيكون  
 له يجعله نوعا والجو ان اقسامه في ذلك ما في لم يتوقع بذلك وهو  
 ذلك يتوقع في اشياء اخرى في الجو ان يكونان وضع على شخص فيه  
 انما في كونه يكون تلك الاشياء حولا وانما الى به فتقول ولا ليس  
 بل انما ان تتكلم في اشياء خاصة فصل كل جسد عند كل نوع ولا  
 ايضا فتقول انواع جسد واحد فان ذلك ليس في مقعدنا بل لا  
 هو مقعدنا هو مقعدنا القاطن في ذلك وانما كيف ينبغي ان يكون  
 الارض في نفسه وانما اذا نظرنا الى معنى من المعنى المعقولة او اوصافه  
 في تحصل الجسم انما هذه هي المعنى للجسم على شرط ذلك القاطن  
 او ليس في جها جهلنا في كونه في الاشياء ودينا علمنا في بعض ما فتقول  
 ان المعنى العام اذا انفصلت اليه طبيعة فيجب ان يكون انما في  
 اليه على سبيل القصة حتى يرد الى النوعية وان يكون القصة مستحيلة  
 ان يتكلم في ذلك انما اليه في الجو حتى يصير مثلا المتكلم فيهما قبرا  
 شوك وهو واحد في الشخص فيقول المتكلم شوكا وهو واحد في الشخص  
 المتكلم والمتكلم فيهما القصة الذي يلجبان يكون انفسه لانه  
 فيكون المعنى الخاص لا يفارق وسط الخاص من الجسم وهذه لك فيجب  
 ان يكون للجسم من القسمين او كلاهما اليها عارضين له بسبب شئ  
 قبل انما في طبيعة الجسم ان يكون له ذلك المعنى لانه ان كان

في مقعدنا

جوان لا يكون ذلك المعنى فصلا اليه قبل كان امر الا انما للامر الذي  
 هو الفصل ان يكون قاسم قد يتحرك في جسم الجوهر اليه جسم والطريق  
 جسم في قسم الى قبل الحركة والى قبل الحركة فان القابل للحركة لا يلحق  
 اول الطريق بل بعد ان يصير مكانا حسيما قابل للحركة بل في الجسم ويزيد  
 الجسم شيئا كثيرة كل واحد منها يذكر الجسم لكان اليه فتقول لا بل هو  
 لزم انفسه لان الجوهر متوسطا بحسبه مما يعرفه تلك المعاني  
 وانفسا الى ان يكون فاجسبة في جسيمة في جسمه في مقعدنا  
 لتوسط شئ اخر وقد يجوز ان يكون بعض ما لا يعرفه الا فضلا ولكن  
 لا يكون فضلا تحريا لذلك الجسم بل فضلا بعد فصل شئ ان يقال  
 ان الجسم في طاق ومنه غير طاق لان الجسم في طاق جسم فقط ليس  
 لان يكون طاقا في طاق طاق في طاق الى ان يكون اوله اذا في طاق يكون  
 طاقا اذا وجد الجسم فضلا فيجب ان يكون تلك القصة في القصة  
 فتقول انما في فصل تلك القصة فان ذلك الطاق وعديم الطاق في طاق  
 حال فصل كونه في طاق فان ذلك الطاق وعديم الطاق من جهة ما هو في  
 فصل من جهة انه ابيض فاسودا في شئ اخر اليه بالفضل ولكن لا يكون  
 الجسم فان في طاق في طاق ليس له هذه في طاق في طاق في طاق في طاق  
 فاذا عرض لطبيعة الجسم ايضا عرض في طاق فصل بها في طاق ان يكون  
 الاستعداد لان فصلها في طاق انما هو طبيعة الجوهر في طاق في طاق في طاق  
 كما كان في طاق في طاق فان كان في طاق في طاق في طاق في طاق في طاق  
 منه في طاق في طاق في طاق في طاق في طاق في طاق في طاق في طاق في طاق  
 بل الجوهر انما حاسا ابيض فاسودا لاجل انه جسم طبيعي في طاق في طاق في طاق  
 الجسم الطبيعي في طاق في طاق في طاق في طاق في طاق في طاق في طاق في طاق في طاق

ذلك الفصل

يكون جوارها والافسان انما صار مستعدا للذكر الا اني لا اجد شيئا من  
 هذا الا يكون فصلا للجوارها ايضا قد يكون اشياء خاصة بالجوار  
 كما ذكرنا الا اني لا اجد شيئا من هذا الا يكون فصلا للجوار ايضا قد يكون  
 انما كانت كون فصولا لو كانت معارضة للجوار من جهة صورتها  
 حتى انقسمت باصوتها انفسا اما ان يكون لا بد من شي في فصل  
 او لا فاما اذا لم يكن كذلك بل انما عرضت للجوار لان مادتها التي  
 يكون منها عرضها عارض فصارت بجوارها لا يكون حصول  
 صورة للجوار من مالهته ولا لطرفه القسمة في المادة ولا ايضا يمنع  
 يقع للجوار في اخر من حيث صورته بالفصول فليس طرفه القسمة  
 من الفصول بل هو عرض للمادة وفيه اعني مثل الذكر والاذن  
 فان المقي الذي كان صالحا للصورة الجوار وكان متعينا للفصل  
 من الجوار الكل عرض له افعاله خارجا فصار ذكره كما يجوز ان يكون  
 له افعاله في الخارج فيكون اني وذلك لان افعاله لا  
 يمنع من حيث نفسه ان يقبل في فصل بعرض الجوار من جهة  
 صورته اعني من جهة كونه ذاتا فصرح اذا كان متحركا بالادارة فكما يجوز  
 ان يقبل التعلق في غير المخلوق فلم يكن ذلك متوقفا في تنوعه وحقه  
 فوجهنا لا لا اني لا اذكر اني اختلفت الى ذلك البتة فقامت بما يتصور  
 فلا ذلك يمنع من التنوع دون الانقسامات اليه ولا يفيد التنوع  
 بالانقسامات اليه وليس كذلك اذا توهمناه لان اطلاق الاعمالي  
 اللون لا يضره لا اسود بوجهه وليس كذلك اذا اردنا ان نفرق بين  
 الفصول والجوار في القاسمة ان قولنا ان الذي عرض من جهة المادة  
 فليس بفصل فان كونه غاريا او غير غاريا انما يعرض من جهة المادة  
 لكن

فصل  
 للجوار

الارض

يجب ان يكون الجوار ايضا الاخرى التي حصرناها وهذا لا نجد شيئا من  
 ما هو معتد من انواع الجسم يدخل في ابعاده ما هو غير معتد ونجد  
 الانسان وهو نوع الانما ليس الجوار يدخل في جملة الذكر والاذن  
 وكذلك الفرس وغيره والذكر والاذن قد يدخل ايضا في الانسان وفي  
 الفرس على هذا المعنى وهو ملازمة ما به يقع القسمة للفصول  
 وان كان من شرائط الفصل فقد يكون في غير الفصل فيما لا يمس  
 بفصل فبقا واحدا لا يتعداه وذلك اذا كان من لوازم الفصل ونجد  
 فيقول وانت تعلم ان المادة اذا كانت تتحرك الى قبول حقيقة صورة  
 لم يرد نوع فقد يعرضها عوارض من الانسجدة وغيرها يختلف بها  
 حالها في افعال القصد ومنها الامن حيث يقبل صورة الجوار صورة  
 الفصل وليس كل ما يقبله من الاحوال وما يعرضها انما يكون في  
 جملة ما هو داخل في الغاية التي لها تتحرك والذكر والاذن قد يكون  
 الاقوى الطبيعية ومعارضة بعضها لبعض الا انما لا تتفق فيها  
 وربما كانت الاقوى لا للمعارضه صار على الغاية المقصودة وقد  
 كانت موقعة لاختلافات لاية فصل لغاية تنبيه امور خارجة المقصود  
 بل في امور تناسب الغاية مناسبة تارة وبما كانت في امور خارجة  
 عنها حقا فاعرض لها من هذه الجهة وبقومها المادة مستمرة  
 الى الصورة فلذلك خارج عن معنى الغاية والذكر والاذن في  
 انما توهم في كيفية حال الانا التي بها يكون التماسك في التماسك  
 على التماسك عارض في الحقيقة وبعد تنوع الحقيقة شيئا محصلا بعينه  
 ويكون ذلك واسألها من جملة الاحوال التي لا حقيقة بعد تنوع النوع  
 لو كان كانت مناسبة لغاية فما كان من الاقوى لا في المواد

ملازم  
 فانه  
 تلغوم

المقول حقيقة لجوار

فصلت

بمنه القوة فبعضها إنما ليست من الفصول للأجناس فبعضها  
 طبيعة الكلي ما تكتسب بوجدها من الجنس فما كيف يفارق المادة <sup>بها</sup> <sup>تفريقا</sup>  
 من وجه يمكن أن يتفرع منه وجه سنوردها بعد عرفنا أن الأشياء  
 يتعضها الجنس مما يتوزع بها وقد عرفنا أن متصلا بها فحق في بيده  
 أحدها أن الأشياء يتعضها الجنس بما ليس نوع أبدا ولا أن هذا  
 التام كيف يكون وكيف يكون عمل الجنس وعمل الفصل وما يشترط  
 واحتصل بالفعل أما البحث الأول فقولنا فيه أن تلك الأشياء  
 لا تكون فصل لا في الحقيقة عوارضا لعوارضا لما لا زمة في الأقسام  
 ولا لازمة لما لا زمة للأجناس الجنس كانت له اجناسا ما الفصول  
 اجناسه وأما الجنس نفسه من فصله وما الفصول تحتها وأما المادة  
 شيء منها وأما ما كان منها من فرقها فاللازمات للأجناس <sup>تفريقا</sup>  
 كما الفصول التي لها والفصل المقدم الذي الجنس نفسه واللازمات  
 لمواد هذه ولا عارضها إذ قد يكون للأعراض عارض فجميع ذلك يكون  
 لازما للجنس لما تحتها ولما التي تترك الفصول التي تحت الجنس فلا يكون  
 الجنس شيء منها إذ لم يرد من ذلك أن يلزمه الحقيقة بل يجوز أن يضع  
 كلاهما وأما البحث الثاني فلهذا من شأنه أنه وهو مجموع محصل <sup>فصول</sup>  
 الأجسام وأعراض كثيرة فإذا قلنا له جسم فليستنا فحق بذلك مجموع  
 الصنوع الجسمية مع المادة فما في هذه الأشياء كلها عارضا لها فحق  
 بل فحق شيئا آخر من موضوع له طول وعرض وعين سواء كان هذا العمل  
 عليه أوليا أو غير أولي ويكون هذا العمل من حيث هو جملة متعضة في  
 حل الجسم بهذا المعنى ويجعلها الجسم بالمعنى الذي هو مادة فحق  
 قبل للجسم ليس كذلك الجسم الآخر نفسه لا يفرق منه ولا شيئا خارجا عنه

تفريقا  
 تفريقا  
 التفريق

ولكن لما بان بقول قد جعلنا طبيعة الجنس ليست طبيعة الشخص  
 اجتماع الحكمة أن الشخص عارضا وخارجا عن طبيعة الجنس  
 معنى فلو لم يكن أن الشخص عارضا وخارجا عن طبيعة الجنس  
 أن طبيعة الجنس المقتولة على الشخص لا يحتاج أن يكون لها طبيعة الجنس  
 من حيث هي إلا تلك الأعراض بالفصل لأن طبيعة الجنس لا يقال على العمل  
 فانه لو كان لا يقال على العمل لكان يمكن أن يكون العمل الشخص لكان يكون جنسا  
 من الشخص لكان لو كان هذه الأعراض الخواص لكان يكون أيضا هذه  
 الطبيعة التي قلنا هي حرة بهذا المعنى المذكور وهذا ما به الطبيعة  
 جوهريه كما نتج من حيث هو متصلا وكذا ما يجب له في أنه جسم  
 هذه الأعراض الخواص خارجة عن أن يحتاج إليها الجسم من الأجسام  
 متساوية أن يكون جساما على ما قبل إلا أن يكون متصلا وليس ذلك  
 امتدادا كانت هذه فليس يقال عليها الجسم ففرق بين أن يقال أن  
 لا يحتاج في معانيها إلى شيء وبين أن يقال لا يعمل عليها فحق على ما  
 لا يحتاج إلى معناه وأما إذا عمل فقد يتخصص ما بالفعل بعد أن كان  
 يجوز أن يتخصص بغيره وكذلك حاله مع الفصول لأن هذا الوجه  
 من الاختيارية في حل الجنس لكان طبيعة الجنس خارجا **فصل ٢**  
**التعريف** وأما التعريف فانه الطبيعة المتحصلة في الوجود وفي العقل  
 جميعا وذلك لأن الجنس لا يتصل بماهية بأمر محصلة كون العقل  
 إنما يتبين بعد ذلك أن يتصل بالاشارة فقط ولا يطلب شيئا يتصلها  
 إلا الاشارة فقط بعد أن تحصلت الطبيعة في الانواع ويكون جنس  
 يعرض له لما هو من الخواص الأعراضية يعرض بها الطبيعة متساوية إليها  
 يكون تلك الخواص الأعراضية اختلافات فقط من غير أن يكون متعلقا

وقد صحح

التي لا تسمى وهي ما يعرف بالخصيصة الامور البسيطة فالأمر ليس بالخصيصة  
 يكونها غير انما هي مفوضاتها وتخصها بالموضوع يكون بالعرض  
 كالصواب الطبيعية مثل صدق النار اما ان يكون اسما لا ايضا زائدا  
 على المضافات لكن بعضها بحيث لو فهم من غير ما على هذا المشار اليه  
 لوجب ان لا يكون هذا المشار اليه الذي هو مقابله لآخرين من وجوبه  
 بل يكون قد فقد مقابله الذي من وجوبه بحيث لو فهم من غير ما  
 لم يجب له ان يطل ان ماهيته بعد وجودها ولا فسادا انه بعد  
 تخصها ولكن يطلب مقابله وبما فيه لآخرين الى مقابله اخرى  
 من غير ما ان كانا اشكال على ان لا يتم يحصل وليس كلامنا فيما  
 نعمل نحن بل فيما الامور في نفسه عليه **فصل في تعريف الفصل**  
**تقديمه** والفصل ايضا عبارة عن تكليمه و تعريفه فانه مقبول ان الفصل  
 الحقيقة ليس هو مثل النطق والحق فان ذلك غير محمول على شيء لا على  
 ليس صدق له بل هو عام مثل اللحن وهو على ما علمت في موضع اخر وتخصا  
 مثل حمل النطق على نطق زيد وهو فان النطق حاصل في امر لا يحمل عليه النطق  
 ولا الحزن فاما الشيء منها انه نطق وحسن ولكن يشق له من اسماها  
 اسم فان كانت هذه ضرورية فصول من جهة اخرى وليست من جهة  
 التي هي اقسام القول كغيره من النواظير فاما ان يكون هذه مبادي  
 الفصل لا الفصل فانها انما هي النواظير على ما يتناول النوع التي  
 يقال انها فصلها وذلك لان النطق يحمل على نطق زيد ونطق غيره  
 والحق يحمل على الحق والسمع والنطق والفصل الذي هو كالتنطق والسمع  
 ليس هو بحيث يقال على شيء من النواظير بل هو لا النطق بل انما الشيء واما  
 الفصل الذي هو احسن النواظير التي هو كاد اصارها وهو الفصل الصار

موصوفاتها

نوع

النواظير

واما كيف لا تفقد تلكا فيه وميتا انه كيف يكون المحسن هو الفصل  
 وهو النوع في الوجود بالفصل وكيف يفترق هذه بعضها من بعض  
 التي هي الحقيقة هي هو المحسن اذ اصار موضوعها بالفصل فان ذلك الغير  
 والغير هو هذا العقل فاذا اقبل الفصل فصل في الوجود في الكمال  
 صا لا محسن مادة والفصل صورة ولا يمكن المحسن في الفصل فمولا  
 النوع من الشكوك التي تعرض على هذا الكلام بل على وجود طبيعة  
 الفصل اقله ان من اليتز ان كل نوع منفصل عن شركائه في الجنس  
 بفصل في ذلك الفصل حتى ايضا من المتماثلات ان يكون اعم المحسنات  
 ان يكون اعمها اختصاص المحولات وحال ان يقال ان كل فصل هو المحلول  
 فان الناطق واشياء كثيرة مما يجري مجرى كذا مقولة ولا حكم مقولة  
 فبقول ان يكون واقعا اختصاص المحولات وكل ما هو واقع تحت معنى اعم  
 فهو فصل مما يشاركه فيه بفصل يخصه فيكون اذن لكل فصل  
 ويذهب هذا التقيد النهائي الذي يجب ان يعلم اخر محله هذا ان  
 ان من المحل ان يكون المحلول فيه متوقفا لما هيبة الموضوع ومنه ما يكون  
 امر لا لا في المقدر يقوم لما هيبة كالجود وانما ليس يجب ان يكون كل  
 معنى يكون اختصه تحت معنى اعم انما فصل عن شركائه في فصل  
 فالعقل هو معنى يقابل اعم وما هيبة وانما يجب ذلك اذا كان ما يحمل  
 عليه مقولة لما هيبة ويكون كالتنطق في العقل والجود لما هيبة  
 فاما ان يكون عند العقل كالتنطق والتحد في ذلك المعنى اذ  
 في شيء من ماهيته واذ اصار الفه فيجب ان يقال انه في شيء لا يشاركه  
 ويكون ذلك في اخر عند العقل كالتنطق والتحد في شيء من ماهيته  
 عما فيه الا انه لا يشترط من جملة ماهيته ليس بجميع ما يدخل في

بالفصل

شاركه

اعم منه ان يكون وقوم تحت من وقوم تحت الجنس لا يكون ان يقع  
 تحت ما هو اعم منه ويكون اعم داخل في ماهيته ويكون ان لا يقع  
 ما هو اعم لا يقع في المعنى تحت الا انه له دوننا داخل في ماهيته  
 الناطق مثله فانه يقع تحت المعدك على ان المعدك جنس المعدك  
 يقع تحت الجوهري على ان الجوهري لازم له لا جنس على الوجه الذي اوردنا  
 اليه ويقع ايضا تحت المضاف لاعم ان الاضافة جوهريه او داخلية في  
 ماهيته بل على انها لازمة له فالفصل ليس يحتاج في انقضاءه عن  
 النوع الى الفصل اذ ليس يحتاج في انقضاءه عن الاشياء المشتركة له  
 في النوع وسائر اللوازم الى معنى غير نفس ماهيته وليس يجب ان يقع  
 الاحاطة تحت ما هو اعم منه وقوم النوع تحت الجنس بل قد يقع في  
 الملتزم لاخصر تحت اللزوم الذي لا يدخل في الماهية فلو اننا اخذ  
 الفصل كالنطق مثلاً فاما يجب ان يخاله في فصل الاشياء المركبة فانصوت  
 بالنطق كونه فالنطق حقيقة كان من المقادير المتألفة من نسبة وجوهها  
 على من حكمه في مواضع اخرى وان عرفت فصل النطق كانت  
 جوهرياً فكانت جزء جوهرياً مركباً فانه بالفضل الواقع بين البسيط  
 والمركب في الجواهر على غير الحقيقة بل ترجيح الان الى المقادير التي هي في  
 فنقول اما المقادير فاما انما الفصل لا يقع من المقادير ان يكون  
 اعم من الجنين ولما ان يكون معنى فاما تحت اعم الجنين فلو اننا اخذ  
 معنى المقادير ان كل ما هو اعم الجنين فهو مقوله كذب وانما المقوله اعم  
 الجنين لا الحقيقة المقومة للماهية لا التي هي اعم الجنين وليس تقوم  
 ماهية كل انفسها بل المراد الاشياء والقائلة الاخرى ان كل ما هو اعم

الذكي هو

اعم منه ان يكون وقوم تحت من وقوم تحت الجنس لا يكون ان يقع  
 تحت ما هو اعم منه ويكون اعم داخل في ماهيته ويكون ان لا يقع  
 ما هو اعم لا يقع في المعنى تحت الا انه له دوننا داخل في ماهيته  
 الناطق مثله فانه يقع تحت المعدك على ان المعدك جنس المعدك  
 يقع تحت الجوهري على ان الجوهري لازم له لا جنس على الوجه الذي اوردنا  
 اليه ويقع ايضا تحت المضاف لاعم ان الاضافة جوهريه او داخلية في  
 ماهيته بل على انها لازمة له فالفصل ليس يحتاج في انقضاءه عن  
 النوع الى الفصل اذ ليس يحتاج في انقضاءه عن الاشياء المشتركة له  
 في النوع وسائر اللوازم الى معنى غير نفس ماهيته وليس يجب ان يقع  
 الاحاطة تحت ما هو اعم منه وقوم النوع تحت الجنس بل قد يقع في  
 الملتزم لاخصر تحت اللزوم الذي لا يدخل في الماهية فلو اننا اخذ  
 الفصل كالنطق مثلاً فاما يجب ان يخاله في فصل الاشياء المركبة فانصوت  
 بالنطق كونه فالنطق حقيقة كان من المقادير المتألفة من نسبة وجوهها  
 على من حكمه في مواضع اخرى وان عرفت فصل النطق كانت  
 جوهرياً فكانت جزء جوهرياً مركباً فانه بالفضل الواقع بين البسيط  
 والمركب في الجواهر على غير الحقيقة بل ترجيح الان الى المقادير التي هي في  
 فنقول اما المقادير فاما انما الفصل لا يقع من المقادير ان يكون  
 اعم من الجنين ولما ان يكون معنى فاما تحت اعم الجنين فلو اننا اخذ  
 معنى المقادير ان كل ما هو اعم الجنين فهو مقوله كذب وانما المقوله اعم  
 الجنين لا الحقيقة المقومة للماهية لا التي هي اعم الجنين وليس تقوم  
 ماهية كل انفسها بل المراد الاشياء والقائلة الاخرى ان كل ما هو اعم

منه

ان

كذلك

تحت معنى اسمه فهو فصل عما يشارك فيه بفصل تخصصه كما قد لا  
المشارك اذا كانت شائعة في الالزام دون المعنى الداخلي فلما  
لركن الانفصال عنها بفصل الجرد الماهية وتبين بعد هذا انه لا يجب  
ان يكون لكل فصل وجوب ان الذي يقال ان فصل الجوهر  
وفصول الكيف معنى ذلك ان فصل الجوهر لا يكون جوهرا  
فصول الكيف بل ان يكون كمالا ان فصل الجوهر هو جوهره  
ما هيته احد الجوهر على انها جوهرية وفصول الكيف هو جوهرها  
حقا الكيفية على انها كيفية لان معنى بفصول الجوهر مثلا الفصل الثاني  
على الجوهر هو التواطؤ بل الفصل المتواطؤ بالاشتقاق اخصى لا التواطؤ  
بل التواطؤ يكون حيثما علمت ويكون فصلا بالاشتقاق لا بالتواطؤ  
والفصل الحقيقي هو الذي يقال بالتواطؤ وليس يجب اذا كان الفصل  
الذي بالتواطؤ موجودا ان يكون الفصل الذي بالاشتقاق موجودا  
انما يكون هكذا في كل ما هو فرع على ما هو فرع جوهري دون انواع  
العرضية وليس ايضا في كل فرع جوهري بل فيما كان مركبا وليس جوهرا  
بسيطا فان الفصل الذي يقال بالتواطؤ معناه ان شي صفة كالمطافئ  
فبعد ذلك على سبيل النظر في التواطؤ يعلم انه يجب ان يكون هذا الشيء الذي  
بصفة كما جوهرا وكيفياتا له ان التواطؤ هو شي له نظير فليس كونه  
شيئا له نظير هو جوهرا بغير عرض لا بغيره من خارج ان لا يكون  
هذا الشيء الا جوهرا او جوهرا نظريا **فصل في تعريفه**  
فقال ان يقول ان الحد كما وقع عليه الاتفاق من اهل الصانع قد  
من جبر من فصل لكل واحد منهما مفارقات لاخره وجرهما اجزاء  
الحد ليس الحد الماهية الجوهري فذكر في حقه المتعاقبات المدلول عليها

هو الحد

بالجبر الفصل الطبيعي التبع كسبها في انحاء الى الحمد وكان الجبر  
والفصل جزءا من الحد فكل من غيرا حاجزا الى الحد واذ كان كذلك يصح  
حاصلها الجبر بطبيعة التبع لانه جزء منه فيقول اننا اذا حددنا  
الاشياء مثلا حيوانا ناطقا فليس هو ذلك الحيوان لان الانسان هو مجموع  
الحيوان والناطق بل هو اذ ناطق اذ ناطق الحيوان الذي هو الحيوان  
بل الذي هو عينه الناطق كان الحيوان في نفسه لا يحصل وجوده  
على النحو الذي قلنا قبل فاذا كان ذلك الحيوان ناطقا فهو كونه هذا  
الذي نقول له انه ذو نفس واذ كان جوهرا الذي هو غير عقل في شئ  
ذو نفس هو غير صانع حاله ان نفسه حثاسة ناطقة يكون  
تحصيله لا يكون ذا نفس تاكده فليس يكون الجسم ذو النفس لانه لا يشترك  
ذا نفس ناطقة شيئا بغيره فاعلم انه لا يكون هذا الذي هو حيوان  
هو الجسم ذو النفس لانه لا يكون نفسه ذاك الذي ليس به لا يكون  
في الجوهريهما البتة كما علم ان يكون في حد ذاته انما يكون هذا الاجزاء  
في الحد وان يكون مشكلا عليه حقيقة النفس لانه لا يخرج فصل يقال  
بالجبر التحليل في النطق فاذا اخذنا الحرف حاء الحيوان فليس هو بالحقيقة  
الفصل بل هو على الفصل فان فصل الحيوان انه ذو نفس واذ كان متحركا  
بالالزام وليس هو نفس الحيوان ان نفس الحيوان ان تحلل الاخرية ان  
تحرك بالالزام بل هو صفة الجبر ذلك وهذه كلها فاهل ان نسب الى  
بعضها اقل من ان نسب الى الاخر لكنه ليس له في نفسه اسم وهذه فاهل  
فيضطر الى ان يخرج له اسما له نسب اليها وانه يجمع الحرف في قوله  
في حد ويجعل الحرف كانه معنى يجمع الحرف الظاهر الحرف الناطق ويقتصر  
على الحرف فيكون هذا الاجمل جميع ذلك لا بالتضمن بل بالاشتقاق ومختلف

لك بيان هذا مما يشبهه فليس المحرك حقيقة فصل الحيوان بل كذا  
 فصله واحد لوازمه وانما فصله وجود النفس التي هي مبدأ هذا  
 كله له وكذلك التاطق للانسان لكن عدم الاستدلال وقلة شعورنا  
 بالفضل ببطء اما هذا وانما اذا كان لا يخالف عن حقيقة الفصل  
 الى لازمه فربما اشتقنا اسمه من لازمه فنعين بالحاصل الذي له المبدأ  
 الذي يفيض منه الحس وغيره وربما كان الفصل نفسه مجهولاً عندنا  
 ولمشعر الالزام وليس كذلك في هذه الامور على ما يتصل بغيره  
 وضع عن وصفه في بعض النسخ بل من جهة كيفية وجوده في نفسها  
 لو كان ليس للحيوان نفس الانسانية كان كغيره مما لا يحس به في نفسه  
 مجرد الطبيعة البشرية والحيوانية وان كان هو فكل على القول الذي  
 واتخذ الفصل بالحيوان لعل لا يخلو ان كان بعض النسخ بالقوة لا بالقدر  
 الحيوانية والقوة واتخذ المادة بالصوره والجزء الاخر في ذلك فانما هو  
 اتحاد شئ من خارج عنه لان اوجاضه يكون الاشياء التي فيها اتحاد  
 على اصناف احدها ان يكون كاتحاد المادة والصوره فيكون المادة شيئاً  
 لا يوجد له بقاؤه وانما وجهه وانما قصده الفعل بالصوره على ان يكون  
 الصوره المراد خارجاً عنه ليل جدهما الاخر ويكون الجميع ليس لواحد  
 والثاني اتحاد اشياء يكون كل واحد منها في نفسه مستغنياً  
 عن الاخر في القوام الا انها تتحد فيحصل منها شئ واحد  
 مناسب التركيب واما بالاشكال الذوات لا متزاج  
 ومنها اتحاد اشياء بعضها لا يقوم بالفصل الا بها انتم  
 البتة وبعضها يقوم ليس ولا واحد منهما وانما اتحاد اشياء  
 يكون كل واحد منها في نفسه مستغنياً عن الاخر في القوام الا انها

الحاله

بالفعل الذي يقوم بالفعل ويجمع من ذلك جملة شئ من الاشياء  
 الحميم والياض وهذه الاقسام كلها لا يكون الاتحادات منها  
 بعضها بعضاً ولا اجتمعا الا في احوالها ولا يحول اليه شئ منها على الاخر  
 حال التواطؤ بينها اتحاداً شئ من هذا الذي فيها ان يكون ذلك  
 الشئ لان يرضى اليه فان الذهن قد يعقل معنى مجرداً ان يكون ذلك  
 المعنى نفسه اشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود فيضم  
 اليه معنى اخر يعين وجوده بان يكون ذلك المعنى متضمناً في اتحاد  
 يكون اخر من حيث التعيين والاشياء لان في الوجود مثل المقدار  
 فانه معنى مجرداً ان يكون هذا الخط والسطح والعمق لا على ان يشار به  
 شئ فيكون مجرداً عما الخط والسطح والعمق لا على ان يكون فعل الخط  
 ذلك او فعل السطح ذلك وذلك لان معنى المقدار هو شئ محتمل  
 مثلاً المسألة في شرطه ان يكون هذا المعنى فقط فان مثل  
 هذا لا يكون جزءاً كما علمت بل بالشرط غير ذلك حتى يكون ان يكون  
 هذا الشئ القابل للمادة هو في نفسه ابي شئ كان بعد ان يكون  
 وجوده لذاته هذا الوجود ان يكون محمولاً عليه لذاته انه كذا  
 سواء كان في بعدا او بعدين ان لا يميز في هذا المعنى في الوجود  
 لا يكون الا احدهم لكن الذهن يخالفه من حيث يعقل ويجزأ  
 مقفياً ثم ان الذهن في هذا الصنف اليه الزيادة لم يرضى الزيادة  
 على انها معنى من خارج لا على الاشياء القابل للمادة حتى يكون ذلك  
 قابلاً للمادة في حد نفسه وهذا شئ اخر مضاف اليه خارجاً  
 ذلك بل يكون ذلك تحصيلاً للمادة المشاهدة في بعد واحد فقط  
 او في اكثر منه فيكون القابل للمادة في بعد واحد في هذا الشئ

هو نفس الشيء بل ليساؤه حتى يجوز لنا ان نقول ان هذا القابل للساواة  
هو هذا الشيء فهو واحد واحد بالعكس لا يكون هذا في الاشياء التي  
مضت ومنها وان كانت كثيرة مما لا شك فيها فهي كثيرة ليست من جهة  
يكون من الاخر بل كثيرة يكون من جهة غير محصل فاما محصل فان  
الامر المحصل في نفسه يجوز ان يقسم من حيث هو غير محصل عند ذلك  
فيكون هنا التفرقة لكن اذا صار محصلا لم يكن ذلك شيئا اخر الا لا  
المتكبر لا ينبغي ذلك للمعقول وحده فان التحصيل ليس بغير بل حقيقة  
فهذا لا يجزئ يعقل التوحيد الذي من الجنس الفصل وان كان  
مختلفا وكان بعض الانواع فيها تركيبا طبائيا فيها وتبعث فصولها  
من صورها واجناسها من المواد التي لصورها وان لم يكن لاجناسها  
ولا لاصطفاؤها وهاهنا صورها من حيث هو مادة وصور بعضها ليس  
فيها تركيبا طبائيا بل ان كان فيها تركيب فهو على الحال الذي قلنا وانما  
يكون احدا اثنين منها في كل نوع غير الاخر لانه قد اخذ من الاحالة  
من التحصيل بل على انه بالقوة محصل واحد مرة وهو محصل بالفعل  
القوة له ليس بحسب التسمية بل بحسب اللفظ فانه ليس في الجوهر محصور  
طبيعة جنسية هي بعد بالقوة محصلة فزنا وسواها كان الشيء كثر  
في الطباع او لم يكن والفرق في الفضل في الحد ايضا من حيث كل واحد  
منها امرين الحد من حيث هو حد فانه لا يعمل على الحد في الحد فعمل  
فانه لا يقال للحد انه جنس ولا فصل ولا عكس فلا يقال الحد كثر ان  
انه جسم ولا انه ذو حرك ولا بالعكس فاما من حيث الاجناس في الفضل  
طباع تبعث طبيعة على ان لا فاما العمل على الحد في الحد فالاتي بالحد  
بالحقيقة بعيد معنى طبيعة واحد مثلا اننا اذا قلنا الحيوان الناطق

يتبعث

من ذلك معنى شيء واحد بعيد عن الحيوان الذي في الناطق هو  
الناطق فاذا نظرنا الى الناطق الواحد لم يكن كثرة في اللفظ كذلك  
اذا نظرنا الى الحد فوجدته متساويا من جهة هذه المتساوية واعتبرنا من  
جهة سائر واحد منها على الاعتبار المذكور بمعنى في نفسه غير ان  
وجدت هنا الكثرة في اللفظ فان عرفت بالحد المعنى المقار في النفس  
بالاعتبار الاول فهو الشيء الواحد الذي هو الحيوان الذي في ذلك  
الحيوان هذا الناطق كانه واحد بعينه هو الحد في المعقول فاما عرفت  
بالحد المعنى القائم به التفرقة الاعتبار الثاني المفصل لم يكن الحد بعينه  
معناه معنى الحد بل كان شيئا قديما اليه كاسمائه فلا اعتبار ذلك  
بوجوب كون الحد بعينه هو الحد ولا يعمل الناطق والحيوان من بين  
من الحد بل هو ليس عليه بانه هو لا انما شيان من حقيقة متساويان  
او متساويان للجمع لكن بعض من شيئا للناشي الذي هو بعينه الحد  
الذي في الناطق ان جرائته مستحالة مستحالة باللفظ والاعتبار الذي  
بوجوب كون الحد غير الحد ودينع ان يكون الجنس الفصل محمول على  
الحد بل جزم من منه فذلك لا الحد يجوز ان لا الجنس محله الفصل  
منها ولا جهة معنى حيوان متساوية مع الناطق معنى الحيوان غير الناطق  
ولامعنى الناطق غير شئ ولا بعينه من معنى مجموع حيوان وناطق  
نفس من احد ما لا يعمل احد ما عليه فليس مجموع حيوان وناطق هو  
الناطق لان الجميع من شئ واحد مما لا ياك لان كل واحد منهما جزم  
منه ولا يجوز لا يكون هذا لكل ولا لكل يكون هذا لغيره **فصل في الحد**  
والذي ينبغي لنا ان نعرفه ان الاشياء كيف يتحد وكيف تفسد الحد  
البناء وما الفرق بين الماهية للشي وبين الصورة فنقول ان الماهية

فضل في مناسبة الحد واجزائه

والواحد من الاشياء العامة للقولان ولكن على سبيل تقديم  
فكذلك ايضا كون الاشياء ذات ماهية واحدة فيكون ذلك الاشياء  
كلها على مرتبة واحدة واما الجوهر فانه مما يتساو له حدة تساؤ الاشياء  
وبالحقيقة واما الاشياء الاخرى فاما كانت ماهيتها مستعفة  
بالجوهر بالصورة الجوهرية على وجه واحد فانه اما الصورة الجوهرية  
فقد عرفت حالها والمقاير والاشكال فقد عرفت ماهيتها ايضا فيكون  
تلك الاشياء الاخرى ايضا من وجه لا تتعدد افعالها فيكون  
ان يكون اما الاخرى فان في حددها زيادة على ذاتها لان  
ذواتها وان كانت اشياء لا يدخل الجوهر فيها على انه جزء من الجوهر  
الرجوه وذلك لان ما يخرج من جوهره فيكون حددها يدخل  
الجوهر فيها على انه جزء اذ كانت تتعدد بالجوهر كالحالة واما المركبات  
فانها تعرض فيها كالمركب على واحد من مرتبته فانه اذ فيها عرض  
من احواله في الحد واذ فيها عرض يحد بالجوهر فلا بد من دخوله في حد  
العرض مرة اخرى ليكون حمله الحد واقعة من حد الجوهر وحد العرض  
لأفعالها واما الى ثبته وكثرت وتبين اذا احتلج ذلك العرض مرة  
الى صغراته فيكون حد هذا المركب قد وجد في الجوهر مرات متعاقبة  
المركب مرة واحدة فيكون في هذا الحد زيادة على معنى الحد في نفسه  
والحد في الحقيقة لا يكون يكون في ذاتها ذات مثلا هذا اذا  
حد من الافلاك لا فطر فحيث ان اخذ في الافلاك والحد في  
الافلاك فيكون اخذ في حد الافلاك فيكون الافلاك في حد نفسه ولا  
يجوز ان اخذ في حد واحد فانه لو كان المعنى وحد من الافلاك  
الساقي المعنى ايضا ففلسا بالجوهر لانه ان اخذ الافلاك في حد

و  
يكون  
مركب  
مرتبة

الافلاك اذا حد من الافلاك لا فطر يكون قد اخذت فيه الافلاك من  
فلا بد ان لا يكون اشياء حد واحد او ان لا يكون الحد في الاشياء  
فقطا ويكون من حد واحد اصل جهة اخرى وليس ينبغي ان يقتصر من  
الحد على ان يكون شرح الاسم فيعمل اشياء ذلك الحد في الحقيقة  
لان الحد هو ما يدل على الماهية وقد عرفت ذلك وان كل قول يكون  
يفرض انما اسم هذا كان جميع كتب الجاحظ حد واذ اذا كان  
الاسم على ما بين ان هذه المركبات حد واحد على جهة اخرى  
وكل بسيطان ماهية ذاتية ليس هناك شي قابل لماهية ولو كان  
هناك شي قابل لماهية لم يكن ذلكا شي ماهية ماهية المقبول الذي  
حصل له ايضا لان ذلك المقبول كان يكون صوته وصوته ليس  
الذي يشابه حدة ولا المركبات بالصورة وحدها هي ما في ذات  
الحد المركبات ليس هو من الصورة وحدها بل حد الشيء يدل على  
جميع ما يقع فيه ذاته فيكون هو ايضا قد يتقن المادة بوجه  
يعرف الفرق بين الماهية في المركبات والصورة والصورة دائما  
جزء من الماهية في المركبات وكل بسيط فان صوته ايضا ذاته  
لان التركيب فيه واما المركبات فلا حد لها ذاتها واما ماهيتها  
ذاتها اما الصورة فظاهر انها جزء منها واما الماهية فهي ما بها  
هي ما هي وما هي ما هي يكون الصورة مقارنة للمادة وهو اذ يكون  
معنى الصورة والمركب ليس هذا المعنى ايضا بل هو مجموع الصورة  
والمادة فانه هذا هو ما هو المركب والماهية هذا التركيب للصورة  
احدا ايضا فانه هذا التركيب والماهية هي صورة هذا التركيب  
للصورة والمادة والى جهة الحادثة منها هذا الواحد فلهذا على

موجود في الحقيقة ولا تنوع بما هو نوع ماهية ولا في الجزئيات كما هو  
 جزء ماهية مما يتصور به من الاعراض اللازمة وكانت ماهية  
 اذا قيلت على التي لا يتصور النوع على التي لا يفرق الشخص كان باشتراك  
 الاسم وليست هذه الماهية مفارقة لما هو هو بها ما هو كماله  
 يكون ماهية لكنه لاحد الماهية بوجه من الوجوه وان كان لم يركب  
 حدنا وذلك لان الحد يؤول من اسم ماهية لا محالة ليس فيها  
 اشارته الى شيء معين وان كانت اشارته كانت تسميه فقط او لالة  
 اخرى بجزئية اشارته وما اشبه ذلك فليس فيها تعريف بالمجمل  
 بالنعيب واذ كان كل اسم محصور في حد ما لم يبق ما نعت  
 يحتمل اللفظ على حد ما قاله لا يخرج مما من هذا الاحتمال انما  
 اذا كان معنى كليا واضيفا اليه ب وهذا معنى كل ما ان يكون  
 فيه تخصيصا ولكن اذا كان تخصيصا على كل شيء بعد التثنية  
 هو وب كليا يجوز ان يقع فيه شركة ومثال ذلك هذا سقراط  
 حده ثم قلنا انه العيلوف فيه شركة وان قلنا العيلوف  
 الدين فيه ايضا شركة فان قلنا العيلوف الدين المقبول اظلم  
 فيه شركة فان قلنا بفلان كان فيه احتمال لشركة ايضا وكان  
 فلان شخصا ثم فيه كثر فيه فان عرف ذلك الشخص بالاشارة او  
 باللقب عاد الامر الى الاشارة فاللقب وبطل ان يكون بالحد  
 وان زيد فيقول هو الذي قبل في مدينة كذا يوم كذا هذا هو  
 ايضا مع شخصه بالحد كذا بجزء ان يقال على كذا انما  
 الى شخص فلان كان المستند اليه شخصا من جملة اشخاص نوع  
 الا ان لم يكن له تسمية اليه الا بالاشارة ولم يجد العقل عليه

تخصيص

الا بالحد وان كان المستند اليه من الاشخاص التي كل شخص  
 مستوف حقيقة النوع فلا يخص بغيره وكان قد عقل العقل ذلك  
 النوع وتخصيصه فاذا جعل اسم مستند اليه كان العقل قد عرف  
 على هذا العقل بغير الحد بالحد فاذ ذلك الذي اتم هذا الشيء لا  
 يفسد ولكن المراد لا يربط بحد من ذلك فاما قول لم يزل هو يعرف  
 العقلية بقاء فلا يمكن هذا ايضا احدا حقيقة فليس له لاحد حقيقة  
 للمفرد انما يعرف بالقبول لاشارة افعلية الى معرفة بالقبول لاشارة  
 وكل حقيقة فانه تصور عقلي صادقا في حمل على الحدود والجزئية فاسد  
 فسد لم يكن محمدا بحد فكون حمل الحد على حد ما صادقا  
 غير ما كانا فكون حمل الحد عليه بالظن دائما او يكون هنا فليس  
 التحديد بالعقل لزيادة اشارته ومشاهدة فيصير بذلك لاشارة محمدا  
 بحد واذ لم يكن ذلك يكون مغلوطا به ان له حدة ولما انما هو  
 بالحقيقة فكون حدة له حقيقة فمن شأن ان هذا العادلات فقد  
 تعرض لايقائما **فصل في مناسبة الحد ما جاز** وقد قلنا انه كذا  
 يكون في الحدود اجزاء هي اجزاء الحدود وليس اقلها ان الجنس  
 والفضل لا يتصور ان يفرق بين النوع في ان يكون كذا قلنا انه  
 يكون للنوع اجزاء فان النوع قد يكون له اجزاء وذلك اذا كان  
 من احد صفات الاشياء اما في الاخر افرق الكليات واما في الجزئيات  
 فمن الكليات فظواهرها التي هي الى ان اجزائها قد اتم من الحدود  
 لكنه قد يفرق ان يكون في بعض الاشياء بالحد فانا اذا اردنا  
 ان نغده قطعة الدائرة حدها بالاشارة واذ اردنا ان نغدها  
 الاثنان حدها بالاشارة واذ اردنا ان نغدها الحادة وحيث

سبوت حقيقة

على

الموضوع

من القابلية لها بالقابلية لا يخرجها البقاء القابلية للحادة ولا القابلية  
تقطعها ولا الانسان بالاصبع فيجب ان يعرفنا لعله في هذا القول  
هذه ليست هي الجزاء المنع من جهة ماهيته وصورة ثم انه ليس من  
شرط القابلية ان يكون فيها قطعة بالفعل حتى يتلحقها صورة الذاتية  
كما من شرطها ان يكون لها محيط ولا من شرط الانسان من حيث هو ان  
ان يكون له اصبع بالفعل لا من شرط القابلية ان يكون هناك حادة حتى  
نراها في كمالها ليست الجزاء المنع من جهة ماهيته بل من حيث مادته و  
سوسه واما ما يعرض للقابلية ان يكون فيها حادة وللذات ان يكون فيها  
قطعة لا نقض العوض مادتها ليس في ذلك ما يتعلق به استكمالها وما يتعلق  
ولا استكمال صورتهما في نفسها واعلم ان السطح مادة عقلية لصورة  
القابلية وبسببه يقع لها الانقسام ولو كان يتعلق بها استكمالها  
لكان من اللزومات التي لا يخفى ان القابلية لا من القابلية كما هو  
شرحه وليس ما نحن فيه كقولنا ان القابلية هي التي لها ما يعرض في  
بعضها ليس يحتاج الانسان في ان يكون حيوانا ناطقا الى اصبع  
من الاجزاء التي لا بد له ليحصل بها حال مادته في كماله من اجزاءها  
بسبب المادة وليس يحتاج اليه الصورة فليس من اجزاء الحادة  
لكنها اذا كانت اجزاء للمادة ولو كان اجزاء للمادة مطلقا لما يكون  
اجزاء للمادة لاجل تلك الصورة وجب ان يمتد في حدها تلك  
الصورة وذلك التبع فيكون ايضا مع المادة مثلها ان الاصبع ليست  
جزءا من الجسم مطلقا بل الجسم الذي صار جزءا اذا كانتا كذلك الحادة  
والقطعة ليس جزاء للسطح مطلقا بل السطح صفة او اية فذلك الذي  
صورته هذه الكلاسيكية في حدها هذه الاجزاء في بقية هذه الاشياء

انها

الاعضاء

فان الاصبع الانسان جزء بالفعل اذا وجد او رسم الانسان من حيث  
كامله انما وجب ان يوجد للاصبع حينئذ في رسمه لانه يكون له ذلك  
جزءا ذاتيا وان يكون شخصا كاملا لاجل اخره لا يكون مقوما للطبيعة  
نوعا ذلك انما لان ما تقوم وبنه الشخص في شخصه غير ما يقوم  
به طبيعة الشخص فهذا القسم من الجملة التي لا يخرج فيها جزء بالفعل واما  
ذات الانسان فليس يخرج فيها الجزء بالفعل وشبهه ان يكون الذاتية  
اذا امتدت بالفعل الى قطعة بطلت الوحدة لسطحها وبطلت انما اذا  
اذ لا يكون المحيط خطا واحدا بالفعل لكونه ان يكون الانقسام  
وبالفرض بالفعل بالقطع وكذلك الحكم القابلية ثم الذاتية والقابلية  
يختصان في شيء بهر ان قطعة الذات لا تكون الا من ذاتية بالفعل  
والحادثة ليس من شرطها ان يكون جزءا ان يكون جزءا في اخرى ولا انما  
هي حادة بالقابلية الى المنفردة والقابلية بل هي في نفسها حادة في موضع  
احد صيغتها عند اخر كمالها من جهة ان ذلك الموضع من حيث هو  
وقوعه في الاضافة لان المبدأ القريب من الخطوط بعضها البعض  
او البعد فيما بينهما مما يتعلق به اضافة ما عرض في يتعلق بها الحادة  
بالاضافة وان لم يكن على هذه الاضافة بالفعل لصعوبة اضافة ذلك  
عليها بالقوة فادخال الاضافة بالفعل في كمالها كانت اوية السطحية  
انما تحدث عن قيام خط على خط وكان الميل الذي يوجد فهو من  
اعتدالها ومن جهة ثانيا لا الواحدة اقر باحد الخطين من الاخر  
مطلقا واخذنا من المبدأ مطلقا من غير تعيين الميل انه لم يكن الميل  
مطلقا يوجد ذلك الحادة والقابلية والمنفردة فان خطها ايضا  
فيها ميل بعضها الى بعض فاذ اذ اعتدلتها انما خطين على انشائها

ان يتعلق

تبيين الميل عند

بما علة

وضار

وجدت المنفعة فيها بل لا بد خطتها الى الآخر لكن هذا الميل قبل  
 مطلق يقتضيه انفسا خطي كذا وفيه فيجوز ان يكون هذا الميل  
 محدودا لغرضي ولما كان ذلك الشيء يحل فيكون بعد اخطاؤه يكون ان  
 يترجم خطره بغيره هذا الخط لا الخط المتصل على الاستقامات <sup>خط</sup>  
 انما الذي يفعل في هذه المنفعة او الذي يفعل في هذه القوة او الذي  
 يفعل في هذه القوة فاما الخط الذي المتصل بهذا الخط فانه لا يوجد  
 به شيء يمكن اعتباره الميل في الخط المستقيم طلقا غير صحيح هذا  
 المبدأ لا بالمنفعة والقائمة ايضا احاده وكذلك اعتباره الميل من  
 الافعال بالمنفعة لان الميل على الانفراج ولا ينفذ الا في الخ يكون  
 منفعة اصغر من منفعة وكذلك حكم الحاد هذه مع ان الحاد لا  
 يمكن ان تعرف الحاد فيكون تعريفه محمول على غير ضرورة ان يكون  
 تعريفها بالقائمة التي ليس يقي قوامها مع الميل منها محققا فكانه يقول  
 ان الحاد هو التي من خطين تمام احدهما على الآخر اتصالا قريب من خط  
 قائم لو قامت حتى في اصغر من القائمة لم كانت وليس يغنيها انها بالفعل  
 متوجدة متعينة بقائمة تزيد عليها فيكون الحاد كذا ولو كان بقائمة بين  
 الصفة والقائمة بهذا الصفة مزج حيث هو القوة الموجودة بالفعل  
 هو القائمة بالقوة فان القوة من حيث هي قوة وجود بالفعل ولو كانت  
 القوة ايضا موجودة بالقوة هي القوة البعيدة من الفعل بقصر  
 بالفعل قوة قريبة فاما القوة القريبة على كون الانسان في الغذاء  
 تكون بالقوة ثم اذا اصابه شيا صارت تلك القوة اقرب من مجرد بالفعل  
 وانما يكون فعلها غير موجود فاذا الحاد تحدد بقائمة بالفعل مطلقا  
 بل القوة على تحدد بنظرها بالقوة ولا ايضا بالميل لحصوله في الحاد

قائم بالقوة وذلك لانه من حيث هو كذلك يحصل بالفعل والميل ان تعرفت  
 الحاد فعلا بالمنفعة بالقائمة فان القائمة يتحقق من المسافة والقائمة  
 الواحدية وتلك يتحقق من الخرج عن المساواة واما القائمة <sup>فيتحقق</sup>  
 بذاتها ولقد كان يمكن ان يقال ان الحاد اصغرا وتبين مختلفتين <sup>بأن</sup>  
 من قيام خط على خط بالمنفعة اعظمهما او كان تح اذا تحقق قد اشير  
 الى القائمة لان الاكبر هو الذي يكون مثلا وبادء والا صغر هو الذي  
 يقتصر على الميل في الحقيقة يتحقق معرفة الصغرى والكبرى بالواحد المتناهي  
 يتحقق المتكافؤ المتشابه المختلف فكذلك يجب ان يتصور الحاد في  
 الجزئية الحركات فيجب ان تذكر ما قلناه قبل ايضا في جملة الاجزاء  
 المادة ولا نقولها **المقالة السادسة فصل في اقسام العلة** <sup>لها</sup>  
 قد تكلمنا في امر الحاد والاعراض في اعتبارها التقديم والتأخر فيها  
 وفي معرفة مطابقة الحدود الى ذلك وان الكليات والجزئية فالحق  
 ان نكمل الان في العلة والمعلول فانها ايضا من القول حتى التي  
 تلحق الموجود بما هو موجود في العلة كما سمعته صوت وعنده  
 فاعل وقاية فنقول اننا نعني بالعلة الصورة والعلة التي هي  
 جزء من تمام الشيء يكون به الشيء هو هو بالفعل والعلة  
 التي هي جزء من قوام الشيء يكون بها الشيء بالحق والقوة ويتقرر فيها  
 قوة وجوده وبالفعل العلة التي تعيد وجودها بالذات كما لا يكون  
 ذاتها بالقضاء لا بالحل لا بالتمتعيد منها وجود شيء يتصور بها  
 يكون في ذاته وقوة الاله بالعرض مع ذلك فيجب ان يكون ذلك  
 الموجود من اجله من جهة ما هو فاعل لان كان لا بد باعتبارها في ذلك  
 لا بالصفة الاطمين ليسوا يمتنعون بالفعل بعدا في الحاد <sup>بأن</sup>

الطبيعية بل يبدأ الوجود ومفيدة مثل المبادى العالما العلة  
 العلية الطبيعية فلا يبعد وجودها غير المتحرك بل جاحداً في الحركة  
 فيكون مفيداً للوجود في الطبيعيات مبدأً حركياً ونفعياً لقاية العلة  
 التي لاحتمالها يحصل وجود شيء ما في زمانها وقد ينظر في هذه العلة خارجة عن  
 فنقول ان السبب الثاني لا يحتاج ان يكون داخل في قوامه وجزاؤه وجوهره  
 ولا يكون فان كان داخل في قوامه وجزاؤه وجوهره فلهذا ان يكون  
 المحرك الذي لا يفسد بحسب من وجوده وحده ان يكون بالفعل بل ان  
 يكون بالقوة فقط ويسمى هو بالمحرك الجزئي الذي وجوده هو وجوده  
 بالفعل هو الصورة وانما ان لم يكن جزئاً من وجوده فان كان  
 كاجله ولا يكون فان كان ما هو كاجله قبل لقائه وان لم يكن ما هو  
 فلا يخلو ان يكون وجوده منه بان لا يكون هو فيه الا بالعرض  
 فاعلم ان يكون وجوده منه بان يكون فيه وهو ايضا عنصر او متضمن  
 فيكون المبادى اذن كلها من جهة خمسة ومن جهة ثالثة ان  
 اخذنا العنصر الذي هو قابل وليس جزأ من الشيء بل العنصر الذي  
 هو جزء كاستخسه وان اخذنا كلها شيئاً واحداً لا شئاً كذا في معنى القوة  
 والاستعداد كانا ثمانية وبجيبك لا ياخذنا العنصر في القابل بل  
 هو جزء من الصورة بل التركيب انما القابل يكون مبدأ للعرض لا انما  
 يقول ولا بالصورة بالفعل وذا انما باعتبار انما فقط يكون بالقوة  
 والشيء الذي هو القوة من جهة ما هو بالقوة لا يكون مبدأ البنية  
 ولكنه انما يكون مبدأ للعرضات العرضية خارج الى ان يكون قد حصل  
 الموضوع له بالفعل فصار سبباً لقوامه سواء كان العرض لا يماثل  
 الا بالبنية الذات وانما لا يكون الا وليته بالذات وبان زمانه في

كذلك

انواع العمل واذا كان الموضوع علة لم يضر ببقية فليس ذلك على  
 النوع الذي يكون فيه الموضوع علة للتركيب بل هو نوع اخر وانما  
 الصورة علة للمادة فبقية ما ليست على الجهة التي يكون الصورة علة  
 وان كانا يتفقان من جهة ان كل واحد منهما علة لشيء لا يماثل به ذاته  
 فانما وان اتفقا في ذلك فان احد الطرفين ليس بمبدأ العلة الا  
 وجوده بل انما بمبدأ الوجود شيء اخر ولكن فيه كذا ان يكون العلة  
 فيه هو المبدأ القريب لاقادة المعلول وجوده بالفعل ولكن ليس  
 وانما يكون مع شريك وبسبب وجود هذه العلة اخرى الصورة فيبقى  
 الاخرى فيكون السلطة مع شريك في اقادة ذلك وجوده بالفعل فيكون  
 الصورة للمادة كانتا مبدأ فاعلى لكان وجوده بالفعل يكون منه  
 وجوده الا يشبه ان يكون الصورة جزءا من العلة القابلة لشيء اخر  
 الشئ فيكون على ما يتضح بعد وانما الصورة علة صورة التركيب منها  
 ومن المادة فالصورة انما هي صورة المادة ولكن ليست علة صورية  
 للمادة والقابل بمبدأ شيئاً اخر وجودا للشيء الاخر علة انما ويكون  
 ذلك ان يكون عرض هذا الذي هو فاعلى ان لا يكون ذات هذا القابل  
 قابلاً للصورة ذلك بالوجود ولا مقارنته له متعارضة داخلية فيمكن كل  
 واحد من الاثنين خارجا على الآخر ولا يكون في احد متعارفة ان قيل لا  
 وليس بعد ان يكون القابل هو مبدأ للعرض لحيث هو ولا في ذاته  
 فان الطبيعة التي في الخشب هو مبدأ فاعلى للحركة وانما في الحركة في  
 المادة التي الطبيعة فيها وحيث ذاته ولكن ليس غان تمام على سبيل  
 ان احدهما جزئ من وجود الاخر في مادة له بل الذاتان شيئاً يتأتى  
 المتأخرين والما قبل من نفس الفاعل ما يتفق فلهذا ان لا يكون فاعلا ولا

التي

والصورة ايضا هي صورة

مستغله مستغلة بل يكون مستغلة مستغلة في غير الفعل الاسباب التي  
يصيرها فاعلها الفاعل على ما تنكبا فيه فيها سلف في بصيرة فاعلها  
عنه وجود الشيء بعد ما لم يكن فيكون له في الشيء وجوده وذلك في الشيء  
انه لم يكن وليس له من الفعل انه لم يكن ولا انه كان بعد ما لم يكن انما كان  
الفعل وجوده واذ كان له من ذاته الوجود لم يلزم ان يصاد وجوده  
بعد ما لم يكن فخاصا كانا بعد ما لم يكن فالذي له بالذات من الفعل  
الوجود فانما الوجود الذي له الفاعل في الشيء الاخر على جهة عينها  
ان يكون له وجوده وجوده الذي له بالذات واما انه لم يكن  
فليس من جهة فعلية فان كونه غير موجود في سبب الوجود هو وجوده  
عنه فاما ان يكون وجوده بعد اعدامه فانه لا يصير له فانه لا يكون له  
ان يكون وجوده الا بعد اعدامه واما ان يكون له فعله له وجوده  
ان يكون وان لا يكون فليوجوده وجوده وجوده وجوده وجوده  
ان يكون له وجوده واما ان يكون وجوده بعد ما لم يكن فاعلمه فان  
قال ذلك وجوده بعد اعدامه وجوده وجوده وجوده وجوده  
ان عيب وجوده من حيث هو وجوده فانه وجوده وجوده فان نفس  
وجوده يكون غير وجوده وليس هو غير وجوده من حيث هو وجوده  
ولكن القول القوي وجوده هذا الذي ان كان وكان معدوما  
واما ان حيث اخذ وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده  
موجودا فقط الذي كان بعد اعدامه وانفق وجوده ذلك لا سبب له فلا  
سبب يكون وجوده بعد اعدامه وان كان سبب وجوده الذي كان  
عدم من حيث هو وجوده فليكون وجوده وجوده وجوده وجوده  
انما هو ليس هو ان يكون وجوده بعد اعدامه من حيث هو وجوده

ور  
نعتة

العدم خارجا ان يكون وجوده بعد اعدامه وان لا يكون الوجود لان لا يكون  
وجوده بعد اعدامه بل يكون الوجود وجوده وجوده وجوده وجوده  
العلة الفاعل خارجا ان يكون له وجوده وجوده وجوده وجوده  
فان فقدنا العلة لوجود الشيء مستغلة بنفسه فظن ان الشيء انما  
يحتاج الى العلة في وجوده فاذ احدث وجوده فقد استغنى عن  
العلة فيكون عندئذ العلة دليل الحدوث فقط وهي مقدمة  
لعدمها وهو ظن باطل لما علمنا ان الوجود بعد الحدوث لا يحتاج  
اما ان يكون وجوده وجودا او وجودا لغيره واجب فان كان وجودا  
واجبا فاما ان يكون وجوده لشيء الماهية لذات تلك الماهية نحو  
بقتضي تلك الماهية وجوبا لوجوده في حيث كان يكون حادثة  
واما ان يجب لها شرط وذلك الشرط اما الحدوث واما صفة من  
صفات تلك الماهية واما شيء من احوالها فان يكون وجوب وجوده  
بالحدوث فاما الحدوث نفسه ليس وجوده واجبا بذاته فيجب  
به وجوده وجودا والحدوث فليكن وجوده وجوده وجوده وجوده  
غيره وان قال ان العلة ليست هي الحدوث بل يكون الشيء فيحصل  
له الحدوث فيكون هذا من الصفات التي للشيء الحادث فيحصل في  
المجئلة الثانية من التسعين ففقدنا هذه الصفات لا يحتاج الى ان يكون  
لها ماهية بما هي ماهية لا بما هو وجوده فيجب ان يكون لها ماهية  
الماهية فيكون لها ماهية يلزمها وجوب الوجود او يكون هذه الصفات  
خارجة مع الوجود فيكون الكلام في وجوب وجودها كالكل في الوجود  
فلما ان يكون هذه الصفات لا يلزمها ماهية لها ماهية فيكون كل ما  
مكتنزا الوجود فيجب ان يكون لها ماهية ان ينتمى الى صفته فيجب ان

ور  
وجوده

والفعل لا يعمل الصفات كلها لكنه لا يجرى فيها نفسها او قد بان ان  
 الممكن الوجود في نفسه وتجرده بغيره يكون جميع الصفات بغيره  
 خارج عنها او الفاعل لا يجرى بغيره وجوده خارج عنها  
 خارج وهو العلة على انك قد علمت ان الحق ليس معناه الوجود  
 بعد ما لم يكن فينا كوجوده هناك كونه بعد ما لم يكن وليس للعلة  
 الحق تأثيره وتأثيره ان لا يكون بل انما تأثيرها وغناه هذا وان منه  
 الوجود في عرض كان ذلك في ذلك الوقت بعد ما لم يكن في الغرض  
 الذي في ذلك لا اتفاق لا دخول له في تقدم الشيء فلا دخول للمعنى  
 في ان يكون في وجود الحادث علة بل في ذلك النوع من الوجود بما هو في ذلك  
 النوع من الماهيات تتحقق ان يكون له علة وان استمر وجوده في ذلك  
 ان تقول ان العمل في وجود الشيء بحيث يكون بعد ما لم يكن في ذاته  
 متقدما عليه بل بعضه هو وجوده واجب ضروري وان لا يكون بعد  
 وبعضه واجب ضروري ان يكون بعد عدمه فاما الوجود من حيث هو  
 وجوده في الماهية فيجب ان يكون عن علة وامامه هذا الوجود  
 وهو انه بعد ما لم يكن فلا يجوز ان يكون عن علة فالشيء من حيث هو وجوده  
 خارج عن حيث ان الوجود الذي هو صوبه باله بعد ما لم يكن علة  
 له بالحقبة بل العلة من حيث الماهية وجوده لا من بعد ما لم يكن بل  
 بل العلة للوجود فقط فان اتقوا سبقه عدمه كان حادثا وان لم  
 كان غير حادث والفاعل الذي يسمي الاعمى فاعلا فليس هو الحقيقة  
 علة من حيث يحصل في فاعلا فاعلم في فاعله من حيث يحصل في فاعله  
 انه لم يكن فاعلا فلا يكون فاعلا من حيث هو علة بل من حيث هو علة  
 لازم معناه فانه يكون فاعلا من حيث اختياره له فيه اثره في اختياره

وغيره

در  
شأن

ليس له فيما و كانه اذا قيل العلة من حيث ما يستلزمها من آثارها  
 لا يستلزمها من آثارها فاعلا فلا بد ان كل شيء يميزه فاعلا يكون من شرطه  
 ان يكون باله فذلك ان شدة فعله في اثره او قبله وعرضه حال الاحتمال  
 لم يكن فلما كانه ذلك المفاضل كان ذاتا مع ذلك المفاضل علة بالفعل  
 وقد كان خلاصه ذلك فيكون فاعلا عند عدم من حيث هو علة بالفعل  
 بعد ما لم يكن علة بالحقبة لان من حيث هو علة بالفعل فقط يكون كل ما يتبعه  
 فاعلا لم يكن ان يكون انما ما يميزه من صفاته فاعلم لا يميزه من صفاته  
 ما يقاوم من حال حادثه لاجلها ما صدر عنه وجوده بعد ما لم يكن فاعلا  
 ظهر ان وجوده الماهية يتعلّق بالغير من حيث هو وجوده في تلك الماهية  
 لان من حيث هو وجوده لم يكن فذلك الوجود من هذه الجهة معلول  
 لما دام موجودا كذلك كان معلوما لمتعلّقا بالغير ففقد ان لا يكون  
 يحتاج الى مفيض الوجود لغير الوجود بالذات لكن الحق في وجوده  
 ذلك امر تعرض له وان المعلوم يحتاج الى مفيض الوجود في ذاته  
 لما دام موجودا **فصل في حل الاشكال به على انه يذهب اليه اصل الحق**  
**من ان كل علة في مع معلولها وتتحقق الكلام في العلة الفاعلية والآلة**  
 يظهر من ان الان يتبعها الاله البنا يبقى بعد ما لم يكن في الحق  
 بعد ان قال في تخطيطه واضع من جهة جعل العلة بالحقبة فان  
 البناء والاب والار يستلزمه بالحقبة فقام هذه الماهيات في البناء  
 الفاعله المذكور ليس علة لقوام البناء المذكور ولا ايضا الوجوده اما  
 الحقبة علة لمركبة ما ذكره في ذكر الحقبة او عدم مركبة في ذلك  
 النقطة علة لا لبناء تلك المركبة في ذلك النقطة علة فانه انما تلك المركبة  
 علة لاجتماع ما ذكره في الاجتماع علة لتشكلها وكل واحد منهما علة في

در  
البقاء

في القصر

وسمعه معاداة الايدى فوعلته حركة المني بحركة المني اذا انتهت على الوجه  
المذكور عليه لحصول المني الى الفلج فحصلت في الفلج علة لارواحها  
تصير روحا نارا فها هو حيوانا فله علة اخرى فاذا كان كذلك كان كل  
علة مع عملها وكذلك النارا فوعلته التحريك فصرنا الى اواخر التحريك على وجهها  
استعدادا للماء بالفتعل القبول صورة المائنة التي حفظها او ذلكا  
اخر علة لاحداث الاستعداد التام في هذه الحال فتوعلته ما هو  
صورة الثانية وعلته الصورة النائية هي العلة التي يكون لها صورة ما  
وهي مفاضة فتكون العلة الحقيقية مستوحدة مع المعلول كما ان التعداد  
فوقه عمل بالعرض اما عينات فلهذا يجب ان يتعدا علة شكل  
هوا لا اجتماع وعلة ذلك الطابع الجملة تعاد اليها اعلا الله وعلة ذلك  
السبب المفاضة الفاعل والطابع وعلة الود اجتماع صورة مع رادته  
يا سبب الفيد المصور وعلة النار السبب الفيد المصور وهو الالات  
التمام لحداث تلك الصورة معا فلهذا ان العلة مع المعلول اذا وازا فاضنا  
فيما يتصل بكونها بان العلة تاليفية فانما تثير الحداثة العلة ولا يمنع  
ان يكون على عينه وعلة بالانهاية بعضها قبل بعض بل ذلك العاجب  
ضروري لان كل حادث فقد وجب بعضه الموجب لوجوبه على كل حادث  
وعلة ما كانا ايضا وجب فوجب فنجيبه انه هو الحادثة ان يكون  
المتقدم التي بها نجيبه العلة المتخيرة بالفتعل لا بغيره على الاحدا  
بالفتعل لا بالانهاية ولذلك لا يقف فيها اشكال في ذلك ولا يكون  
ها هنا في حق وهو ان هذه التي لا نهاية لا لا يخلو اما الزوج ككل كما حيد  
شها انما قبل الناس ثمانية فليس بينهما ان وهذا محتمل ان يفي  
نما انما فحظ كونها انما في كل ذلك لان الارواح في منه وكونه الغنى

الموجب على ما انضماهما في ذلك الزمان ويكون الكلام في اینجا اینجا  
كالكلام فيه ويحصل على انبيا معاً وهذا هو الذي نحن نضعه  
نفق لانه لو لم يكن له هذا الاشكال لان الحركة هي التي لا احد  
ايضا على واحدة فلا يكون له احد من جهة واحدة في آن بعد  
ايضا فعوماسه بل قد انشغل الاشكال ان يكون ذات الفعل في موجد  
الموجد في القول بل هو على الحقيقة سواء انما نسبة بين الفعل والحركة  
التي هو كونهما او التي هو الفعل بالفضل الحركة فيكون الفعل في ذاته  
التي هي على واحدة ولا بلا طاعة الموجد خاصة في شأن واحد في نظر  
اذ يكون الفعل الحافظة او المشاركة لنظام هذه المعلل التي هي  
تخلل الاشكال انما هو الحركة وسنوضح هذا في موضعه ايضا ان شاء الله  
هذا فنديان وضعنا ان العلل الذاتية التي التي هي موجد ذات الشيء بالفعل  
يجب ان تكون معه لا يتقدمه في الوجود فتمسك يكون زواله مع حدث  
المعلل وان هذا التمايز في غير هذه الية ان غير قرينة وعلل  
الغير القرينة او الغير الذاتية لا يمنع هذا ما لا غير انما يابى بل يوجب  
فاذا قد نرى هذا فاذا كان شيء من الاشياء لانه سبب الموجد في نفسه  
كان سببا له دائما مادام انه موجودا في الوجود وان كان ظاهرا في الوجود كان  
معاقله دائم الوجود فيكون مثل هذا من العلل اولى بالعلية لانه  
يمنع مطلق العلم بالشيء فهو الذي يعطي الوجود في تمام الشيء هذا  
هو المعنى الذي يستحق انما نأخذ بالحكمة وهو ما ليس به بعد ليس طاق  
فان لمعقول انفسه ان يكون ليس يكون له غير معلل ان يكون انما انما  
يكون الشيء في نفسه اقدم عندنا من انفسه في الزمان من انفسه  
كأن غير موجد يكون موجد انما بعد ليس بعينه في ذاتها فان لمعقول

الاشكال  
در  
لعلة

الحدث على كماله ليس بعدل من ان يكون بعدة في الزمان كان كل  
 معلوم بعدا فان لم يطلق على كل واحد من الحوادث بعدا من وقت  
 كان قبله فبطلت محله بعده ان يكون بعدة لا يكون مع الشبهة  
 منجزة بل يكون مما ينزح في الوجود لانها في زمانه فلا يكون كل معلوم  
 بعدا بل المعلوم الذي سبقه من زمانه وسبقه من زمانه لا على  
 حركة وغيره على من لا ينزح في الزمان في الوجود والمفهوم الذي  
 لا يستوجب الزمان لا يتناول ما ان يكون منجزة بعده ليس يطلق ان يكون  
 منجزة بعده ليس غير يطلق بل بعد عدم مقابل خاص في مادة منجزة  
 على ما عرفت فان كان منجزة بعده ليس يطلق كان صدق من المعلومة  
 ذلك لا الصدق بل ما هو ان يكون الفصل اعطاء الوجه كان لعدم  
 يكون في ذاته مع الشبهة وساطع عليه او يخرج ولو كان لعدم كذا يثبت  
 الوجه كان كونه متعنا الاخر من مادة وكان سلطان اولى بالحق  
 ووجود الشيء من الشيء صنفه فصار سائقا ومن الناس من لا يجعل  
 كل واحد من صفته سببا في القول اذ انما شئنا لو وجد على ما يطلق  
 على من يطلق عليه وان لم يكن من مادة ولا كان لعدم سلطان  
 لكن كان منجزة من المعلومة الاولى الحقيقة بعد وجودها في الوجود  
 فيلزم ان لا يشترط ليس يطلق بل ان لا يكون ماديا ومن الناس  
 من يجعل الابداع لكل واحد من صفته كذا وانما المادى وانما  
 يكن المادة سببا في شخص شئ الى المعلومة باسم التكوين ويخرج من  
 وهذه الاسماء الشبهة بعد ان يحصل المعاني متميزة في بعضها من جهة  
 عن حلقه وقومها بمادة وبعضها بمادة وبعضها بواسطة وبعضها  
 بغيرها سببا في ان يستحق كل واحد من هذه ما يقتضيه من تلك

سببا وان يجعل الفصل ما يسمى سببا لما لو كان بواسطة عن تلك الاولى  
 ما به كانت او فاعلم ان في ذلك ونزاع الى ان كان فيه فقولنا انما الفاعل  
 الذي يجره ان يكون فاعلا فلا بد من مادة يفعل فيها لان كل حادث كان  
 صلت يحتاج الى مادة في ما فعله في وقتها فاعلم ان لا يكون سببا في  
 واذا قالوا الطبيعيون للفاعل سببا في الحركة عنوا به الحركة لا باليد واليد  
 في هذا الموضوع فاعلم ان يكون في السواد حركة وقد يكون الفاعل في مادة  
 وقد يكون بقوى كالتي ينفذ في كل الحركة لو كانت منجزة منجزة فبطل  
 وكان يصدر عنها ما يصدر لانها حركات فقط وانما الفاعل بقوى في تلك  
 جريانها وقد عرفت في موضع اخر انما الفاعل في **فصل في ما سببا**  
**العمل الفاعلية وحملها** نقول ان لا يكون الفاعل كل الاقدام وجودا اقامه  
 مثل نفسه فيها اقامه وجودا مثل نفسه وربما اقامه وجودا مثل نفسه كذا  
 ليسوا كذا كذا في حق الفاعل الذي يفعل وجودا مثل نفسه فاد المشهور  
 انه اول ان يثبت الطبيعة التي يفيد هاهنا من غير وليس هذا المشهور  
 ولا يخرج من كل وجه ان ان يكون ما يفيد هو نفس الوجود والطبيعة  
 فتح كونها المفيد اولى بما يفيد من المستفيد والمفيد من يفسر في قولنا العمل  
 لا يتناول ان يكون عللا لعللات في وجودها نفسها وانما ان يكون  
 لعللا في ذاته فيجوز ان لا يكون في الوجود انما في الوجود في الحركة  
 وحدها في الوجود في الحركة وانما في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 والمعدول انما في تناسب الوجه الاول والوجه الثاني في النظر في الفاعل  
 انها اقسام فقولنا في نظر في الوجه الاول انه قد يكون العمل في كونه  
 انفسه من العمل في ذلك المعنى ان كان ذلك المعنى في الوجود في الوجود  
 مثل الماء اذا انفسه على ان فانه قد يكون في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

او الحركة  
 والحقيقة

او لو قيل ان النار باقية متقدمة في الظاهر بها غير متقدمة فيها  
 نار في الظاهر فيكون مساوية لها في صور النار لان تلك الصورة لا قبل  
 الا بزيادة لاهل مساوية له في العرض للزمن من التحريك المحسوس اذ كان  
 ذلك الفعل من الصورة المتساوية لصورة غيره ايضا او المادة مساوية  
 في التنبؤ وانما كون المعلول المتزدد في المعنى الذي من افعاله فهو الذي  
 انه لا يكون اية ولا يوجب في الاشياء المتقدمة عللا معلولات لان  
 تلك الزيادة لا يوجب ان يكون حثها بزيادة لا يوجب ان يكون حثها  
 لزيادة استعداد المادة حتى يكون قد اوجب ذلك خروج شي الى الفعل  
 بزيادة فاما الاستعداد ليس بيا لايجاد فان جعل سببا لعلته والامر  
 الذي وجد من افعاله مع اختلاف الزيادة تكون معلول للمبرر لا معلول للسبب  
 واما محرمين كبريا ان اكثرها من المعلول لا الذي هو الزيادة وان سلمنا  
 هذه الظنون الى ان يشترطها السامع لنا ان نقول انه اذا كان المعنى  
 في المعلول لعلته متساويا في الشدة والضعف فانه يكون للعللة  
 بتمامه عند التقدم الثاني لاحالة في ذلك المعنى ما تقدم الثاني انه  
 له في ذلك المعنى معنى من حال ذلك المعنى في وجوده للتساوي في ذلك  
 الاول اذا اخذ بحسب وجوده واحواله التي ليس جهة وجوده اقدم  
 من الاخر فيقول ان مطلق المساواة لان المساواة يفي في التوحيما  
 من جهة المساواة تلك المتساوية وان ليس جهة مساواة ولا معلول  
 فاما من جهة ما احدهما معلول والاخر معلول فالحق ان اعتبار وجود  
 ذلك المعلول لاحدهما الاول اذ كان له الاول من الثاني ولو كان الثاني  
 نظامه من هذا المعنى اذ كان هنالك وجود لم يكن ان يتساويا فيه  
 اذ كان انما يمكن ان يتساوية باعتبار التمدد ويضلل في اعتبار استحقاق

والنقص

الوجود والآن فان استحقاق الوجود هو من جنس واحد بعينه اذ قد  
 هذا المعنى نفس الوجود في ذاته لا يمكن ان يتساويا اذ كانا المعنى نفس الوجود  
 فبعد وجود الشيء من حيث هو وجودا او بالوجود من الشيء ولكنهما هذا  
 تفصيل اخر من غير من الحقيقة يجب ان لا يفعله وهذا ان العلل والمعلولات  
 ينقسم فاقول ان العلل في الفكر لا يميز قسم يكون طابع للمعلول فيه وقسم  
 وباقية الثانية يوجب ان يكون معلول لا يوجب وعلية طابع الطابع  
 فيكون العلل علة لشيء لا محالة اذ كان عللا له في وجهه لا في نفسه  
 واذ كان كذلك لم يكن التيقن واحدا والمطلوب علة ذلك النوع بل  
 يكون المعلول يحرم عن نوع غير هذا او العلل يحرم عنها نوع غير هذا  
 يكون عللا للشيء المعلول اية بالقياس الى نوع المعلول طلقا وتقسما  
 المعلول ليس معلولا لعلته والعللة علة المعلول في نوعه بل في شخصه  
 لا في هذا على ظاهرها فتنبيه الفكر من تقسيم نظام الوجود له لا  
 وعلى التوسع الى ان يتبين حقيقة الحال الواجبة فيمن تطلب في  
 السبب المعطى لصورة كل ذي صور من الاجسام فقال الاول كل نفس  
 علة للحركة الاختيارية ومثالا للتاكون هذه النار علة لتلك النار في  
 بين الامر معلوم فان هذا التا ليست علة لتلك النار على انها علة نوعية  
 النار بل على انها علة نارها فاذا اعتبر من جهة النوعية كانت هذه العلة  
 لا نوعية بالعرض وكذلك لا بل لا من جهة المساواة وذلك ان كل  
 جهة وجوده لا انما ية وهذا التسميهم على وجهين احدهما ان يكون  
 والمعلول من كونه في استعداد المادة كالتا في النار والآخر ان يكون  
 فيه من كونه كقول التسميهم في جهدها الطاعل للشيء انما في التسميهم  
 ليس استعدادا للمادة بل في جهدها مساوية للمادة من نوعه وليس في جهدها

لنطاق

ما لا يمكن ان

من ذلك



يكون ان يكون في غير النار فيكون في النار ويكون في غير النار فيكون في النار  
 او في غير النار فيكون في النار ويكون في غير النار فيكون في النار لان  
 استعداها النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 واخلة في غير النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 والفاعل لا في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 امر كالتحريك في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 الكبر في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 سخن منها لانها لا تبرد في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 سخن من النار ومع ذلك فانها سخن من النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 ليس سببا في سخن النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 اما في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 فانما سخن مع النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 نفسه بالقياس الى زمانه فان النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 ذلك باختلاف المكان فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 ان يفعل في المكان فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 الحسنة انما هي من النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 شدة وخبثها من النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 وتجعلها الهواء فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 حر لا يبرد منها فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار

قال في زيادة

ما هو

ذهب

زيادة

مع ذلك فانها سرية الحركة في نفسها لا يكون سرية في غيرها انما هي سرية في نفسها  
 زمانا او في غير زمانا فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 لا يرد في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 مجتمع تحتها فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 من المسبوك سطح واحد مسطح بقا بكته وما لا يرد من النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 سطوح صفراء حادة فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 ان ينفجر فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 وفيها راسع من النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 فاذن على قطع الهواء والنار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 على قطع المسبوك فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 قبل في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 وفيها المفقود فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 اشتدادها فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 فيها راسع من النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 اللطيف يجب شيئا لا زنة او كان اذا التزم من زمان ملاحاة  
 اللطيف انما هو في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 ولان زنة في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 مع فظف زنة في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 بسط الكبر في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار  
 هتاف في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار فيكون في النار

و  
تجدد

عنا الطيب بالقياس اليها واختارها

و  
واختارها

و  
تشبه

والمتفعل

استقصاء من الاثر الى السبب في علم الطبيعة وحسن ما اعني بغير  
 جهتها فلهذا من جملة هذه التصانيع الموضع الذي يظن انه يجوز ان  
 يسلم على الفاعل لا المتفعل فيه والموضع الذي يظن انه يجوز ان يفسد  
 الموضع الذي لا يجوز ان يفسد غيره وقدرته خلاف ذلك انه وان كان كذلك  
 فمجرد المعنى من جهة نفس الوجود لا يتبادر اليه الفاعل والمتفعل اذا  
 لم يكن فاعلا للمعنى فمما هو في الموضع الذي لا يتبادر اليه الفاعل والمتفعل  
 ليس بمتفعل معارفه في الشئ ولا في ذاته ولا يتبادر اليه كونه متفعل معنى  
 الوجود ليس يمكن ان يتغير في حال المعنى الذي له الوجود لانها ليسا يتغيرا  
 فيه فيبقى في حال اعتبار الوجود نفسه وقد كان في سائر ذلك ما كان  
 من التباين والزيادة على المبدأ الفاعل اذا رجع الى اعتبار الوجود كما  
 المبدأ الفاعل في سائر ذلك وان وجوده نفسه ووجود المتفعل في حيزه  
 الا انهما لا يشاهدونه ثم الوجود بغيره لا يتغير في الشئ ولا في نفسه  
 ولا يقبل التغير الا انما لا يتغير في ثلاثة احكام وهي التغير في الشئ  
 كما في الوجود والاستقصاء والحاجة والوجود لا يمكن انما لا يتغير في  
 والتاخر كما في الوجود كما في الوجود لا يتغير في الشئ ولا في نفسه  
 الحاجة وقد علم ان الوجود لا يتغير في الوجود الى المعلوم بل يكون متغيرا  
 بذاته وبعده اخرى وهذا المعنى قريب من الاول وانما الفاعل في الا  
 واما الوجود والامكان فانك تعلم انه ان كانت علتك معلومة لكل ما  
 معلوم في الحاجة الوجود بالقياس الى الكل من كل المعلومات وعلى  
 الاطلاق وان كانت علتك معلومة في الحاجة الوجود بالقياس الى  
 ذلك المعلوم في ذلك المعلوم في ذاته فيكون لا يجوز وجوده في  
 فيكون كما الوجود في نفسه فلهذا هو المبدأ الفاعل في ذاته فيكون لا يجوز

والاثر  
 اما في المقدم والانتقال في الوجود كالمعلم

وجوده والواجب من ذاته ومن علمه اذ هو في حيز ذاته ويجوز ان يتغير في  
 والا لا يوجد بالعلته بذاته بذاته بل بشرط كون علته لها ولا يكون علته  
 له يمكن ان يوجد وانما يجوز لا محالة بالعلته في الوجود كما يتبين لا يجوز  
 ان يجب به بل يكون انما وجد بذاته وانما وجد في حيزه في حيزه فاما  
 له ان يجب به فيحق ان يكون عنه ويجوز غيره فيكون له معلوم لا اعتبارا  
 ذاته معك وانما العلته في اعتبار ذاته انما وجد وانما معك فان كان في حيزه  
 في وجوده الحق في وجوده الممكن وان كان معك وانما في حيزه بالمعلول  
 المعلول يجب به وبعد وجوده فيكون العلته اذ اصار ذاتها واجبة  
 لم يكن بالقياس الى المعلول والمعلول لا يصير ذاته واجبة الا بالقياس  
 اليه فيكون الى ان العلته نظر في وجوبه لا يتبادر الى ذات المعلول  
 بل يكون به من اجل المعلول فيكون في وجوده انما المعلول لا يكون الا  
 ممكنة ولا يجب الا ان يكون في حيزه فيكون العلته فيكون العلته اختصاصا  
 ولا يكون للمعلول الا لا يمكن ان يقطع عنه ذلك الاختصاص ويكون اذا  
 كان للمعلول وجوب كان للعلته اولاد الا كانت العلته بعد ممكنة فيجب  
 في وجودها ويجب وجود المعلول فيكون وجب لآخر وانما العلته في  
 فيكون العلته وجوب باعتبار ذاته ومن حيث رخصتها الى المعلول  
 المعلول في ذاتها على مقتضى إمكانه اذا كانت العلته في حيزه بل بذاته  
 او باضافة الغير لا اليه ومن حيث العلته في حيزه فيكون العلته في حيزه  
 فالمعلول ليس يجب وجوده بل انما يجب وجوده من حيث العلته في حيزه  
 وفي المبدأ الفاعل في حيزه فيكون العلته في حيزه فيكون العلته في حيزه  
 من المعلول ولذا في حيزه المبدأ الفاعل في حيزه فيكون العلته في حيزه  
 ان المبدأ الفاعل في حيزه فيكون العلته في حيزه فيكون العلته في حيزه

وجوبه

حقيقة

اولاهو لمعطى الغير الحقيقة صحتها وصدق ان العلم به هذا العلم الحق  
 فاذا حصل العلم به كان العلم الحق طلقا بالحق الذي يقال العلم حق وهو الذي  
 يقيننا العلم **فصل في العمل الاخرى العنصرية والقانونية**  
 فاما العمل في المبدأ الفاعل فليس هو الا ان القول في المبدأ الاخرى  
 العنصرية هو الذي فيه فن وجد الشيء فيقول لنا الشيء يكون له هذا الخلق  
 مع شيء اخر على غير فنان يكون كالدج الى الكتابة وهو انه مستعد ليقول  
 شيء به من غير غيره ولا في الامكان له عنه وثان يكون كالشعر  
 الى الصم والمصم الى الرجل فانه مستعد لقبول شيء به من غير  
 ان يتغير من اخر له شيء الاخر في ان اكد ان غير ذلك فانه يكون كالخبرة  
 الى الترخا فانه يقصده بالتحقيق شيئا من جوهره فانه يكون مثل اللاد  
 الى الايض فانه يستعمل ويقصد كقيدته له من غير فنان جوهره وثان يكون  
 كالماء الى الهواء فانه انما يكون الهواء عنه بان يفسد فانه يكون  
 كاللحم الى الخبز فانه يحتاج ان يفسد عن صورته له انما يفسد حتى  
 يستعد لصورة الحيوان وكذلك اللحم والخبز فانه يكون كالمادة كالد  
 الى الصنعة فانه مستعد لقبولها استعدادا بها بالفضل فانه يكون مثل  
 الحديد الى الحديد فانه ليس عنه وحده يكون المهيمن به فانه يكون  
 ويكون قبل ذلك جزءا من اجزائه بالفترة فانه يكون كالغيب الى الحجاب  
 الى البيت فانه كالاول الا ان الاول انما يكون منه المهيمن به من  
 الاستحالة وهذا ليس هو الا التركيب وهذا الجنس ايضا الاحاد  
 وقد جعل قوم المقدسات تلك النجاسة وذلك فطال المتفكرات تلك  
 شكل القياس والاشياء فليس صورته في المقدسات بل شيئا يلزمها  
 كان المقدسات فعملها في النفس فلهذا لا تجزأ الاشياء الخالصة

متنوله

لقد فاتها انما ان تكون حاملة للفترة بوجهها ايها الوجود كغيرها فان كانت  
 بوجهها فاتها ان لا يحتاج فيها كونها الا الى الخروج بالفضل الى ذلك  
 فقط وهذا هو الذي لا يخرج الى الشيء موضوعا بالقياس الى ما هو فيه  
 ان يكون المشاهدة بنفسه بالفعل فانه ان لم يكن له قوام لم يخرج ان يكون  
 شيئا بالفعل فالحاصل فيه بل يجب ان يكون ثابتا بالفعل فان كان انما يصير  
 قائما بما يحل فقد كان فيه شيء قبل ما حله ثابتا به يتقوم فاما ان  
 يكون الثابت ليس ما يقوده بل هو ثابتا ان او يكون ووده يسلط ما كان  
 تقوده قبل يكون فلا تحال في غير فنانه ليستعمل في تقسيم فاما ان كان  
 يحتاج الى زيادة شيء فاما ان يكون الى جرح فقط كانه واما حركة  
 كقيدته او كقيدته ان غير فنانه واما الاوقات امر اخر غير جرح  
 من كذا غير ذلك واما الذي يكون عشا كذا غير فنانه فانه لا يحال فيه  
 اجتماع وتركيب فاما ان يكون تركيب من اجتماع فقط واما ان يكون مع  
 ذلك استحالة في الكيف وكلها فيه تغير فاما ان يتغير الى القابلية يتغير واحد  
 او يتغير كثير وقديرا العادة بان تسلي الذي يكون يكون منه بالثبات  
 وهو في الشيء اسقطا وهذا الذي يحال اليه انما كان حجابا ثانيا  
 اصغر ما يتغير اليه القاسم في الفترة الى المتغيرات الصنعة المخرجة فيه  
 وقديرة بانما الذي منه ومن غيره تركيب الشيء وعرفه بالثبات ولا ثم  
 بالصنعة ومن ما يلزم الاشياء انما يكون من الاجزاء الصنعة اجعلها  
 الاستقصاء الاول وخصوصا الواحدية فانه جعلها اولها  
 بالمقدسية لانها اشياء كقيدته وحسبته ولما دفعوا العلم انما القوام  
 انما هو للاشياء فيها اليها انما ان يكون جرح فاما انما فاتها انما  
 اولها الوحدة ايضا حله في المبدأ العنصرية فلهذا العادة في واقع

غيره

بما لا تافى كان من المصنوع في موضع فانه قال انه كان من المصنوع  
ولا تافى ان كان من الانسان كاتب فبما كان في الموضوع في موضع  
لا ينفك من موضع ففان ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
فاما الاول فانه وجد في الموضوع في موضع لا ينفك في موضع لا ينفك  
فانتم من لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
كما يقولون في موضع الكاتب اذا قيل في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
استيقظون ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
في الاصل ان كان في الموضوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
بما لا ينفك ان كان في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع  
شركا في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
والرب في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
واما حصول المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
المركب في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
فقد بينوا في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
لشيء واحد في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
بما لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
المركب في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
يكون منه صناعات او اجزاء هذا اجل ان قوله في المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
فقد بينوا في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
المطابقة في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
قابل في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
لما يقوم به المادة بالفعل فلا يكون في المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع

في المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
فاما قوله في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
من الاشكال في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
ويكون كماله في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
كالجسم وقد يكون ثمانية كالتبريد والتدوير وقد علمت ان الشيء في المصنوع  
صورة ومادة ومبدأ فاما من جهة مختلفة وفي المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
الصناعات في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
الصورة البيت وذلك هو المبدأ الذي يصدر عنه حصول الصورة  
في مادة البيت وكذلك الصورة هي الصورة التي ومعنى العالم في  
الصورة الاثر والفاعل في المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
نفسه محض في المادة والكامل فان الصورة التي في مادة البيت  
وجزا الصورة في مادتها وشبهه ان يكون الاثر في الطبيعة صورا  
عند العمل في المادة الطبيعية في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
ما نت تعلم هذا بعد ذلك الغاية في المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
سلف وقد يكون الغاية في بعض الاشياء في المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
بالغاية وقد يكون الغاية في بعض الاشياء في المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
تارة في الموضع مثل انما كانت في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
وتارة في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
خارجة عن المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
اخرى من الغايات التي في المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
التي في المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع  
**شك في المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع في موضع لا ينفك ان كان من المصنوع**

بها

غايات

الذي جعلهم بالغا على سائر اهل الوحيه الذي يتاخرهم فنقول  
 قد بان انما قلنا انهم القوم ان كل معلول فله مبدأ وكل حادث فله  
 وله صانع ولم يبين بعد ان كل تحريك فله غاية فان ما كان  
 بحيث ومنها ما هو قائم اذا مضى منها مثل حركة اقل كانه لا  
 غاية لها في ظاهر الامر كما يكون فانها لا غاية لها في ظاهر الامر فثم  
 ان يقول فيقول ان كل فاعية ككل فاعية ككل انما بداهة فلا يكون  
 بالحققة عايد تمام لان غاية بالحققة ما يمكن لديه وقد هي  
 موع بان كمالها بان لا غير النهاية فان ومنها الشياء ونظر انما بان  
 ولا ينشأ كيتايج من زائد عن القياسات ولا ينشأ في القدر ان يقول  
 لنشأ لان الغاية موجودة لكل فعل فاجعلت عنه مستفيدة من الحقيقة  
 علولة العدل كمالها بما يكون نكاحه بعد جعل هذه التبيين بعد  
 الغاية والغير شئ واحد متخلف وايضا ما الفرق بين الجود والحدية  
 فقد لا لانها اما الشئ الاول الشئ الثاني باللاقاق والتبث فقول  
 اما حال الاطلاق وانه غاية مافد من شئ في الطبيقات وانما  
 امر العيش فيجب ان يعرف ان كل مركزا زادة فلها مبدأ قريب ومبدأ  
 بعيد فالمبدأ القريب هو القوة الحركية التي في عضلة العضل المبدأ  
 الذي عليه هو الاجماع من القوة الشوقية والابعد من القوة العقل  
 او التفكير فاذا اردتم في العقل والتمركز المطلق صوت ما فكر في القوة  
 الشوقية الى الاجماع خدتها القوة الحركية التي في العضلة القرب كانت  
 الصورة المرسعة في العقل والتمركز فاعية التي في المبدأ الحركي  
 وتما كانت شيئا في الشئ الا انه لا يتوصل اليه الا بالتمركز الى ما انتهى  
 اليه الحركة او يدوم عليه الحركة مثل الاكل الانسان ربما خضع

فرقنا

الفكر

المقام في موضع ما يتجمل في نفسه صوته موضع اخر فاشأنا ان في المقام فيه  
 فخرج على ما انتهت حركته اليه فكان مستندته نفس انتهى اليه تحريكها  
 الحركة المعضلة ومثال الثاني ان الانسان في غير ما في نفسه صوته فاشأنا  
 لصديقه فيشأنا في حركته الى المكان الذي قد مر مصادقه فيه فينتهي  
 حركته الى المكان الذي لا يكون نفس انتهى اليه حركته نفس الشوق  
 الاول الذي يرضع اليه بل معنى لكن الشوق في نفسه ان يحصل به  
 لقاء الصديق وقد عرف عن هذا القتين وبين المومن ذلك باذناكل  
 ان الغاية التي ينتهي اليها الحركة في كل حال من حيث هي غايته حركته  
 اول حقيقة القوة العاقله للحركة التي في الاعضاء وليس للقوة الحركة  
 التي في الاعضاء غايته غيرها اكثر مما كان للقوة التي فيها غايته غيرها  
 فلا يرضع غايته ان يكون ذلك الامر غايته اول القوة الشوقية تحريكها  
 او تركه ولا يضاجبه ائاما لان يكون بل في تمام كانت وتمازكر كما قد  
 للشيء الثاني اما الاول منهما فكانت الغاية فيها واحدة ومثال الثاني  
 فكانت مختلفة والقوة الحركة التي في الاعضاء مبادى حركتها للاحالة  
 الشوقية ايضا مبادى اول تلك الحركة فانه لا يمكن ان يكون حركته نفسانية لا  
 شوقية لانه لا شيء الا لا ينفصل اليه القوة فربما ينفصل اليه انما كان  
 نفسانياً يكون شوقية نفسانياً للاحالة قد حدث بعدها ولكن فاذن كل  
 حركة نفسانية فيكون مبادىها الاقرب من حركته في فصل الاعضاء مبادى  
 الذي يليه الشوق كما هو كما علم في كتابا القس في تابعه فيقول ولا يكون للاحالة  
 فيكون المبدأ لا بعد تحريكها ولا يكون فاذن مبادى الحركة النفسانية فيها  
 واجبة باعيا لمنفوتة ومنها غير واجبة باعيا لها منفوتة والواجب في  
 من القوى الحركية في للاحالة والقوة الشوقية ومبدأها واجبة على التحريك

او

15  
31



والآن من غير الحسنى في الحقيقة وهي المظنونة خيال العقل  
 لا شك ان كان المبدأ الخياليا لا يكون غير لا محالة في الحقيقة  
 فليس في هذا الفصل خيال غير حسي وان لم يكن خيال حقيقيا الى العقل  
 ومن وراء هذا على التقصير في دون هيئة من الحركات جزئية  
 لا تضبطها التثنية التي يملكه فيكشف بان يعرف في الحقيقة  
 بالذات وبين الضروري الذي هو واحد لغاياتنا التي لا يعرف في الحقيقة  
 بينهما ان لغايتنا بالذات هي الغاية التي تطلب لغاياتها الضرورية واحد  
 ثلاثا وما امر لا بد من وجوده حتى يوجد لغايتنا على التامة للغايتنا  
 مثل صلاته المحمد حتى يتم القطع واما امر لا بد من وجوده حتى يوجد في الحقيقة  
 لا على التامة بل على التام لانه لا بد من ان يكون جسم  
 حتى يتم القطع واما امر لا بد من وجوده لانه لا بد من ان يكون  
 للمعدية التي لا بد منه واما امر لا بد من وجوده لازما للعللة الغائية  
 بنفسها اسألنا العلة الغائية في اصل الترويج مثلا التوليد في التوليد  
 حيث لا بد من ان الترويج كان لا محالة فمد كل ما غاياتها الضرورية  
 الضرورية لا بد من الاتفاقي فقد علمت لغاياتها العرضية الاضيق  
 في موضع اخر واعلم ان وجود مبادئ الشرية الطبيعة هي في العلم  
 من هذه الاقسام فانه لا يمكن ان يكون في الغاية الآلية التي هي في  
 ان يوفق كل من الوجود الحيوي وجوده الحيوي وكان منها الموجودات  
 المركبات من العناصر وكان لا يمكن ان يكون المركبات من العناصر  
 وكان لا يمكن ان يكون العناصر من الارض والماء والهواء  
 والثالث وكان لا يمكن ان يكون الثالث على الجهة المتوسطة واسألنا  
 الغائية الخيرية المنصودة بها الا ان يكون

ور  
ثوراهنا

ور  
العللة

ور  
لعلل لغائية ضنها

ور  
يوقا

غير مرفقة له ذلك ضرورة ان يكون بحثنا في الحقيقة الحسنة ونفسه كذا  
 المركبات وكان قد خرجنا عن غرضنا قلنا ذلك ونوجب عن ان الموروث  
 فنقول انما الخاص الكائناات الغيرية الشاهية فليس هي في ذاتها  
 في الطبيعة ولكن الغاية الذاتية هي مثلا ان يوجد المجرى الذي هو الان  
 او الفرس والتمثلة وان يكون هذا المجرى ويجوز ان يكونا فانهما  
 متمتعان في الشخص الواحد اما ان لا يكون كل ما ين يلزمه ضرورة العناد  
 اعني الكائناات من الحيوانية وما اشتمل في الشخص حتى لا يتبع فالفرد  
 الا ان لا يكون له الطبيعة لانها شبيهة مثلا في غير الشخص تنقسم  
 معين في العلة الذاتية لفعل الطبيعة الكلية وهو واحد في هذا  
 الواحد لا بد في حصوله بالقياس ان يكون اشخاص هذا الخاص بالذات  
 فيكون لا يتناول في الاشخاص بالعدد فاضاعل معنى المجرى في العلم الاول  
 لا على الترويج في نفسه لا بد من ان يكون الان ان كانا كائناات في نفس  
 لما اشتمل الى التام ان كانا كائناات في التام واسألنا ان الفرق في انما هي  
 الاختصاص ان لا يتناول في الاشخاص معنى غير معنى كل شخص فانهما بالذات  
 شخص بعد شخص لا يشاء بعد لا يشاء في الشخص الذي يدعى الشخص  
 الى انك انما لا بد من حقيقة غاية الطبيعة الكلية بل الطبيعة الجزئية  
 فاذ غاية الطبيعة الجزئية فليس فيهما مبادئها فغاية لئلا الطبيعة  
 الجزئية التي هي غايتها واعني الطبيعة الجزئية الفاعلة الخاصة للشخص  
 فاحد واعني الطبيعة الكلية التي الفاعلة من جواهرها ان كائنا  
 فاحد وهي المجرى الكلية فانهما في كونها تفعل هذا كله من بعد انما  
 الحركة الفاعلة في الجواهر فانهما واحدة بالانتماء الكامل للطبيعتين  
 واحدة فانهما في حقيقة لئلا الحركة ليس هو نفس الحركة في هذه الحركة في نفس





٢٨١

المتحفة

على

الفاعل فاعله ما يشي بهه كان قياسه الى الفاعل هو ما الى المتفاعل  
 ونظيره هو ما يقوم مقامها من مبالاة الاربعة اقسام اعادة المتغير  
 فائدة لا يتحقق فيها بل ما اذا استعاض بها بغيره من اجله بغيره  
 وبالجملة فاعله لان الشكر في الشاء والصيت وسائر الاحوال المتغيرة  
 لا يصح منها المجرى من الاعراض بل انما هو اما الاعراض بغيره في  
 موضوعات يظن ان المتغير بغيره فائدة بغيره منها شكلها في شاكلها  
 مبالاة في مبالاة وهو في الحقيقة معاوضة كانه اعادة واستعادة  
 عوضا لما اثاره من غير حبه او شكر او ثناء يفرجه او استفاد  
 ان صار اثاره في ذلك وان ضل ما هو اولي واخرى الذي لم يفعل له  
 جميل الخ في فضيلة لكن المجرى لا يصدق هذه المعاني في الاعراض فلا  
 يستغنى عن نسبت من يحسن الى غيره بشي من هذه الجزاء المتغيرة او  
 الحقيقة التي يحصل في ذلك سواء اذ ولو فظنوا هذا المعنى لم يصدق  
 اذ الواحد منهم اذا احسن الله لغيره ان كان شيئا غير المال فظن له  
 استحسانا له او كرهوا وان يكون المحل له به اذ كان فعلة للمنة  
 فاذا احسن وحصل معنى المجرى كان اعادة البنية كما في بوجهه او في قوله  
 من غير ان يكون ما زانه عوض بغيره من المجرى وكل فاعله يفعل فعله  
 ويؤدي الى شبه عوض بغيره كما وكل مقيد للفاعل صور او غير ذلك  
 اخرى تحصل في الجملة اعادة اياه في الجملة اذ يقولون ان الغرض المراد من  
 لا يقع الا في القاطعات وذلك لان الغرض ان يكون بغيره  
 فاما فيجب مبالاة اذ لا يجرى في الغرض اذ في مبالاة معلوم ان  
 كما عرّفه بغيره او بغيره مبالاة في الجملة بغيره بغيره في الجملة  
 ما اذا ناهضة في وجودها او في كمالها ان كان بغيره في الجملة

٢٨٢

واحد

ويرجع الى انه

نقل

عاطلها

يكون صدوره في المعنى عنه المجرى بحيث يكون عنه له ولا يكون بمنزلة  
 وحقايقه لو رصده عنه ذلك الجمل الذي هو غير بغيره كانت حيا  
 من كل جهة كماله لو رصده عنه فلم يكن ذلك الجمل به واحسن به فاعله  
 لمجرد او غير هائل الاخر من الخاصة في انه ولا ضرة غير الاجل او غير  
 انما الى الجية محدث او غير هائل الاخر من الماثورة والنافعة وحقايقه  
 ذلك ما تاركها هو الاول والاحسن به فيكون لا اذ انجلى الى ذلك ولا  
 مرجح لان صدوره ذلك الجمل المجرى على مقابله وشبهه ان كان  
 شيئا يصدق عليه طبع اذ عن ارادة ليست على سبيل اجابة دافع على  
 ووجهه لغيره في ذلك فلا يكون مصداق الاخر من الامور على عكس  
 العمل بل يكون الاول بالفاعل الفاعل الفاعل المجرى كانه يكون  
 انما يضره غيرا على جهة غير لانه في وجهه غير الاول به وجميع اخر  
 الاخر من غيره في وجهه اذ لا يوجد على ذاته وح لا يكون ويجوز ذلك لغيره  
 ولا يوجد به بمنزلة واحدة بالقياس الى ذاته وكالات ذاته ومصلحتها  
 بل يكون كونه عن ذاته كونه الاعراض التي تخصها به فيعود الى ان ذاته  
 ينال ذلك كالاو حقا خاصا ولذلك فان سوا ذلك لا يزال يتكرر الى ان  
 يبلغ المبلغ الرابع الى الذات مثاله اذ قيل للفاعل لمضت كذا فقال  
 لينا فلان فغيره اذ قال الله ولم يلبس ثياب فلان فغيره اذ يقول لان  
 الاحسان حسن لمضت السؤل لم يلبس ثياب فلان فغيره اذ  
 اجتمع غير يبردا اليه او شتره في نفسه وقضا السؤال فان حصول المجرى  
 لكل شي وذل الشرحه هما المبالاة مطلقا وما الشفقة والرحمة  
 والعطف على الغير والفرح بما يحسن الى الغير والفرح بما يقع من التقصير  
 فغير ذلك في الاعراض خاصة للفاعل وما عدا ذلك فغيره في الجملة

كأله فالجود هو مادة النفس في جميع الجهات على إفرادها كما لا يكون ذلك  
 بالقياس إلى القابل للتحرك بالقياس إلى الفاعل الجود أو كماله فإذ كان  
 يكون بالقياس إلى القابل للتحرك سواء كان معرضاً ولا معرضاً لا يكون بالقياس  
 إلى الفاعل الجود إلا أن يكون لا معرضاً فهذا لا ينافي حقيقة الجود والوجود  
 فقد حكى على العدل في آخرها ونحو ذلك أنها القول فيقول للعدل  
 ألا يرى وإن كان يظن أنها لا يجمع في كثير من الأمور الموجودة في العلم  
 فإن الأمر لا ينفك عن التعليمات لا يظن أن فيها فاعلاً في مبدأ الأمر  
 ولا يضاف إلى أن فيها فاعلاً لأن الغاية يظن أنها الحركة ولا يضاف لها  
 بل لا يجمع عن صفاتها فلا ذلك لا ينفك عن العلم فإلا أنها لا ينفك  
 على علمه فإضافة فالنظر في هذا العلم إلا أن علماً واحداً يتناولها كما لا ينفك  
 فليس متقابلاً ولكن لا علماً واحداً بالوجه الذي به هذا العلم واحد  
 يشجع أمها وذلك لأننا نرى أن هذه العلم لا يجمع في العلم وكلها  
 حتى يكون من الأمور العامة الواقعة في موضوعات العلوم مختلفة فإنها  
 أيضاً قد توجد في علم متفرقة مختلفة فلو كانت أيضاً في علم واحد يكن  
 في نفس صاحب ذلك العلم الواحد كالطبيب مثلاً الذي في صناعة هذه  
 المبادئ كلها التي يقتضيها لأنها أساس العلم الطبي ويحكم فيها بعض طائفة  
 أنه ليس الأمر كذلك فليس كل فاعل مبدأ أمر كعمل ما قبل فاعله في التعبدية  
 في طبائعيها فلا يجمع بينهما في طبائعيها أيضاً في المادة وإن جردت  
 أنهم قد يكون منها في العلم من التسمية من التشكيك كما يكون بسبب المادة  
 أن يكون المتأخر هو المبدأ قسمة الاشكال المتعددة والوحدات أيضاً المتعددة  
 فالعدد لا ينفك عن العدد فهو من حيثها مبدأ فاعله مبدأ فاعله في وحيث  
 كان تمام ما المقام هو الاختلاف في التحديد والترتيب التي بها يكون لها تمام

علم  
 متفرقة  
 ببيتها

من المبادئ وانما لا ينفك لأن يكون علمه على ما فيه من الترتيب والاعتدال  
 التحديد فإن منع أن يكون هذا تماماً إلى ما ينفك فلا يمنع أن يكون خبراً  
 ويكون صفة لا ينفك وهذا أيضاً إنما كان حيلة لا ينفك كان اتفق  
 لذلك لا ينفك أن كان تماماً الحركة إذا كان السبيل لا ينفك ولا أن المبدأ  
 والمؤخر التي لهن في غايات تبدأ على النهاية إنما كان الظاهر بطلانها  
 المواد لتلك التباين فان الصانع يحرك المادة إلى أن يكون متديراً ولا  
 يكون الغاية هي الاستدارة فنحن على ما نحن في خواصها ولم يقمها فيظهر  
 المبدأ من لها فصار هذه العلم أيضاً متحركة في بيان يظهر بها  
 هذا العلم وليس لنا يظن في المبدأ فقط بل يظهر في علمه على الكثرة  
 مبدأ لذلك العلم وفارض ذلك فإن هذا العلم قد يظن في العود  
 المختصة بالجزئيات إذا كانت لغاتها وأولاً وكانت استدارة بعد إلى  
 أن تكون أمراً إذا كانت موضوعات العلوم المتفرقة ولو كانت هذه  
 على ما هي في مكان أفضلها علم الغاية وكان يكون ذلك هو المحرك  
 الآن فذلك أيضاً أفضل خبر هذا العلم اعني العلم الناظر في المثل  
 لا وشيئاً **المقالة الثانية فصل في لواحق الوجود من المعرفة وأقسامها**  
**والأخرى الكثرة من الكثرة والخلاف في التقابل المعرفة وبنيه**  
 أن يكون قد استوفينا الكلام بحسب غرضنا هذا في الأمور التي تختص بالمتن  
 من حيث هو حقيقة وبطلانها في الواحد الموجود قد بينا بياناً في العمل على  
 الاستدلال حتى أن كل ما يقال في التام هو مجرد باعتبار وقوعه في الوجود  
 باعتبار ذلك في كل شيء في وجود واحد وذلك ربما ظن أن المقصود منهما  
 واحد وليس كذلك بل هما واحد بالموضوع أي كل ما يوصف بهما في  
 بناء ذلك وإن كان مقصوداً الواحد من كل جهة مفهوم الموجود لما كان

لشي  
 قال  
 وقال



ألفه من الموجد قاتما الزاوية لا لرواها ان ذلك فاما انشده في غير جنس  
 الخبر ما انشدها في جنس من في الخبير وغيره لان غلبت اولها  
 كغيره السويديه ان يكون هذا الظاهر من انظر من هذا الى الاشياء التي  
 من جنسها واما اجناس قريبة يدخلها فطبقه منها من انشده في  
 او العقل طبقه في الفة لانها كان فالنقطه منها المعنى الموافق المعنى  
 الخلفه فيكون احد ما جئت طبقه والآخر طبقه الاخرى وليس في  
 كذلك بل لالة المواقفة فاما الفة والافا للوازم لانها ليست لاشياء  
 فاعنيها بل لاشياء فاما لاسم المواقفة والخلفه اذا جعلت  
 وجهها لاشياء فاصح ان يجعل بحسب الانبساطات المختلفة كالاجناس  
 فاما ان تدخل في جملة الانواع الاصلية من جهة وفي الكيفيات من  
 اخرى وفي الصفات باعتبار انشدها في انشدها هو جاد من انشدها  
 انشدها من جنس حاصلة عن اشياء في اشياء على تعاللات ومن جنس  
 منها هيئات قاتمة في جملتها من الكيفيات ومن جنسها المواقف من انشدها  
 فمن الصفات فان كان اسم الشيء المواقفة والحق ان تصرفها الى احد  
 المتعاقباته دخل في الجنس الخاص للشيء الذي انشدها ما جاد في اجناس  
 مختلفة وهذا ما عرفت من انشدها في اشياء اخرى وهذا الداخل في جنسها  
 الحقيقة اجناس بل كاجناس لانها امر مركبة من معنى ومن فعل والافعال  
 او اضافية في ذلك ويشبه ان يكون في ذاتها كليات ويكون سائر الكليات  
 بل منها في جملة الاجناس ككلياته ان يجعل المواقفة والخلفه مما استجد الى  
 الاجناس العاليه فان تلك الاطراف المعاصدة التي جعلت طبيعتها  
 حقيقة غير المواقفة والخلفه هي يدخلها في موضوعها وان  
 العقل هو الذي يفتن في جنس من صفات من مثل اشياء اخرى كالتدوير والافعال

في

تتبع فيه فاما انشدها في جنسها ككيفية وهي باعتبارها يكون فغنيمة  
 كذلك التدوير في جنسها ككيفية باعتبارها يكون فغنيمة التدوير  
 ليس اس الاجناس من الكيفيات كما ان الطب وبما الطب ليس جنس  
 التدوير بل انشدها في المواقف بل انشدها بحسب اعتبارها لانها في اشياء الشجاعة في  
 ذاتها الاضداد التدوير ولا الجين واما المتضادات هما التدوير والجين  
 المتضادين في باب المكد من الكيف واما الشجاعة فيقال لا الشجاعة  
 كاعلم في الساري وما يقابلها في الاشياء كالجين للتدوير والجين فان  
 صفات الشجاعة للتدوير فاما صفات الطبيعة ذاتها بل انشدها في صفات  
 وهو ان هذه صفات وقضية وقاضية وذلك من عدم ورد في صفات  
 فالاضداد الحقيقة هي التي تنفرد في الجنس في الموضوع فيها ما يكون  
 الموضوع الواحد قبل الصدين جميعا من جنسها في غيرهما ومنها  
 يكون الموضوع في شئ اوله في غيرهما من جنسها احد ما جاد في اجناس  
 ما جاد في الشئ فاذا امر احتاج الى اخرج اخر وليس كذلك الحال في الصفات  
 الخاف الى البارد ولما كان الصفات ان يكون في الجنس فلا يخلو اما ان يكون  
 كواحد منها في طبيعة الجنس بل انشدها في الآخر فقط ويكون الاواسط بينهما  
 واما ان يكون ليس كذلك فلا يخلو اما ان يكون صفات تلك الكثرة للوا  
 منها صفات الحق الشرعية فبعضها عقل واكثر او يكون ذلك مختلفا  
 فان كان مختلفا في ذلك لا يمكن بعضها اقرب مشابهة والافعال في اشياء  
 فيه شئ من صفاته وبعضها في ذاتها لا يكون في صفات تلك الكثرة  
 المتضادات فاما المتضادات المتضادة في الحقيقة المتضادة في صفات تلك الكثرة  
 بعد ذلك فقولنا ان المتضادات كانت متوطنة فيكون لا يكون  
 الثاني فكل واحد منهما في ذاتها البعد عن الآخر فالاضداد خلاف تمام ولد

فما في الفصل السادس من المقالة الثالثة



بفارقها الذات وحصلها الصورة الطبيعية انما يشترك بمقارنة تلك  
الصورة العقلية للمادة كالشعير في المعنى على ما اذا كان المادة حقا  
فطوره وصار معنى طبيعيا وكان التعريف حشا شعير على ما في بقا  
الشيء مزج شعير طبيعي ان بقا قد اما ان يكون في اكثر من جيل الى الصن  
على المقارنة كما التعريف انما هي واحدة معان بين الصورة من النوا  
فانها وان فارقته في الحقيقة ليس يجوز عنه ان يكون بعد قيام لا في مادة  
انما ان يكون متشابهة او غير متشابهة فان كان غير متشابهة وذلك للحقيقة لا  
طبيعية كان جنس ذلك غير متشابهة وان لم يكن من المادة كانت  
المادة مفيدة للصورة وكلا الوجهين محال بل يوجد بعد غير متشابهة  
تجوز ان كان متشابهة او غير متشابهة في جنس واحد وشكل واحد لا في  
عقد من جنس واحد لا في نفس طبيعة وان لا تعمل الصورة الا للمادة التي  
سواء قد تفرق في مادة واحدة فيكون متوسطة وانما لا يتوزع في  
جعلها امدا على لاسن الطبيعة امور عقلية وجعلها المعقولات  
بالحقيقة جعلها المقارنات بالحقيقة وذكرها انهم اخرجوا الاحوال  
الحياتية عن المادة ليرى ان لا اعطائا او اشكالا او اعتدادا وذلك لان  
المقولات التسعة فان الكيفية انما لا تفصل لانه لا فضا لانها المتك  
والفردية في الفقرة امري وكونه في الاعضاء لان المتك كان في  
وانما الاعضاء في تعلقها بالاشياء العنصرية في انفسها لا في غيرها  
كثير ومن هو كثر الوضع وهو كثر انما الفصل لا في الاعضاء في موادها  
فيحصل من هذا ان جميع ما ليس كثر في هو متعلق بالمادة في المتعلق  
بالمادة من حيث هو متعلق بالمادة فيكون التعريف انما هو في المواد  
على المعنى للحقيقة وسائر ذلك غير معقول ولذلك فليس يجوز

والطعم وغير ذلك من احوالها انما هي نسبة الى فرق مدركه ولا يعقلها  
عندهم العقل انما يتصورها الخيال تبع الحس في الوا اما الاعضاء والمقادير  
والحوادث التي يعقلها لانه انما هي في ذات المقارنة وقدر جعلها امدا  
وليس يعقلها مقارنتهم احوال فيا خردوس وركبوا كل شيء من الوحدة  
والثنائية وجعلوا الوحدة في جنس واحد والمصور جعلوا الثنائية في جنس  
وغيره وجعلوا المبادي في الابد والناقص في المساوي وجعلوا المتك  
مكانا للشيء دونه الاستحالة الى الطرفين فتفرج جعله مكان الصورة  
لانها المتصورون المحددة والاحد للابد والناقص في شعير في امر  
تركيبا لكل من التعريفات جعل بعضهم العدد من المقادير فتركب بالحقة  
من وحدتين في السطح من اربع وحدات وبعضهم جعل لكل واحد منها ثلث  
على حدة فكل واحد على ان العدد هو لثلاثة او الوحدة هي المبدأ الا ان  
الوحدة والعدد يتساويان او لا يتساويان وقد تفرقا العدد وانقسم  
من الوحدة على ثلثين لثلاثة على واحد العدد الذي في ثلثي على ثلثي  
العدد التعريف في الثالث على ثلثي العدد اما وجه العدد الذي في  
الوحدة في اول التركيب في الثنائية في الثلاثية وانما العدد في التعريف  
الوحدة من ثلثي الثالث في ثلثي العدد على ثلثي واحد في واحد في واحد  
الثاني في جعلها انشاء العدد بتكرار وحدة بعضها الا باضافة اخرى  
والعجب من طائفة فيا غرر من عيات العدد فيا لثلاثة من وحدتين  
يوجد في الوحدة لا فيهم وحدتها فيا واحدة شيء في الحقل فيهم في جنس  
يكون التركيب فيكون الكثرة من ثلثي واحد على كل واحد في ثلثي في ثلثي  
من العدد مطابقة للصورة متوسطة فتكون عند التقدير ثلثي واحد  
عند الخط بالمادة صورة لثلاثة او فريد ذلك لثلاثة في ثلثي واحد في ثلثي واحد

سلف وقدمه برون من هذه الصور والصور به وبن الشارح وهو لا  
 من جهة ان سلفا على سلف قبل لا كذا الفاعل من برون الاعداد  
 التعليمي هو المبدأ ولكن في غير هذا وفيهم من يجوز ترك الاعداد في حقيقة  
 من الاحاد فيمنح تصنيف الفاعل ومنهم من لا يرى بانها بان التعليمات  
 مركبة من اعداد ويعرض لها بعد التركيب ان ينقسم الى اعداد اولية ومنهم من يجعل  
 الصور والاعداد به مبانة للصن الهندسية وانما اذا فكرت وجود تصور  
 اسبابا لعل في جميع ما ذكر في هذه الاقسام خمسة اعداد اظهرها الى ان  
 اذ اجتمع من حيث لم يقترن به اعتبار فيكون كان في وجوده كانه اذا  
 انقسم الى اثنين فحين وسعة قريب لثلاثا خلاصا من الانقسام الى خمسة فقد  
 جعل في غير اربعة واما انما اذا انظر الى لا يشرط المقارنة فقد علم انه  
 نظرا الى بشرط غير المقارنة حتى انما صلح ان يظفر به لانه غير مقارن بل  
 مقارن فيظهر انما ان المعقولات المبرهنه في الفاعل انما كان العقل هنا  
 من غير ان تعرض لما يقارن بها ان العقل ليس بالانقسامات منها ليس  
 كذلك بل العقل شيء من حيث ذاته اعتبار ومن حيث اضافته الى المقارن اعتبارا  
 فانما اذا اعتقدنا صورة الانسان مثلا من حيث هو صورة انسان وحده فقد  
 اعتقدنا صورة واحدة من حيث ذاته ومن حيث عقلا فيلزم ان يكون  
 مقارنا فانما انما انما من حيث هو غير مقارن فاعلم ان السلف على جهة  
 العدد لا الذي يفهم منه المقارن فاعلم ان المقارن ليس عقلا ان يقصد  
 او غير ذلك من الامور اما ان لا يشترط ان يقارن في حياضها  
 وان فاعلم مقارنا معنى حقيقة اذا كانت حقيقة غير مقوله وقضية  
 انما انما المقارنة من غير المقارنة لا انما انما في المقارن انما انما في  
 اصل الاعداد فانما انما انما انما معنى واحد لم يفرقه الى انما معنى

قبل

مقارن

يعبر

ماخرقة

واحد وهو بعينه يوجد في كثير من الاشياء كانه كتاب واحد يكون في كثير  
 بامور كانه لانياء مشفرين وقد استقصينا القول فيه في موضع اخر  
 لم يعلم انما انما الاشياء كثيرة ان معناها واحد وفي غير ذلك انما  
 منها انما انما اشياء الى انما هي الخالة التي لان يرى كان يحصل منها هذا  
 الشخص الواحد وكذلك انما واحد منها استواء الى انما من منطوقه كان  
 يحصل منها معنى الواحد انما كان اذا سبق واحد فاعلم انما انما  
 شيئا انما انما التي لم يشر الى انما في انما انما انما معنى واحد  
 الى انما انما معنى واحد في انما في انما انما انما انما انما  
 معنى واحد في انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 المستول الى انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 فاعلم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 من حيث هو انسان شيئا غير الانسان فانما انما انما انما انما  
 فاعلم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 باقية انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 هذا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 ولما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 فقد علم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 يكون انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 مقارن انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 ليس من المقارنات انما انما انما انما انما انما انما انما انما

وكذلك

كيفية الحق





فان الوحدة الواحدة لا تكون الا بان يكون هذا المدة بعدة وحدة واحدة  
 انما ان يكون زمانية او ذاتية فان كانت زمانية و لم يسم الوسط  
 في مكانا كانت لانها اكرم وان عدت لا وجدت فالمدة شخصية  
 اخرى فان كانت ذاتية فذلك لان وقت جعلوا الوحدة كالمدة  
 وهو جعلها كصورة لانها يقال على الكل والعجب ان هذا غير ان  
 جعلوا الوحدة انما لم يتجزأ بها وهي المدة في كل واحد من تلك  
 في الجزأين الجزأين المتباينة وقولوا ان الوحدة اذا كانت المادة صارت  
 نقطة وعلى ذلك القياس فان الثنائية اذا كانتا جعلتا خطا او ثلاثة  
 سطح او رباعية جساما فلا يخلو اما ان يكون المادة طائفة او يكون  
 لكل واحد منها مادة اخرى فان كانت لها مادة واحدة فستصل بمادة  
 ثالثة نقطة او نقطة جساما او نقطة وهذه امع استحال ويجوز ان  
 لا يكون كل من النقطتين الجسامين من كل الجسم مبدأ للنقطتين الجسامين  
 الامور المتعاقبة على وحدة نوع واحد وان كانت موادها مختلفة فلا توجد  
 في مادة الثنائية وحدة فلا يكون في مادة الثنائية وحدان فلا يوجد  
 في مادة الثنائية ثنائية ويلزم ان لا يكون هذه الاشياء المتباينة معا  
 على هيئة الحقيقة فليست النقطة موجودة الا في الخط الذي هو في السطح  
 الذي هو في صورة الجسم الذي هو في المادة وليست النقطة بمبدأ الجسم  
 الطرف والحق في الحقيقة فليست النقطة مفردة في الثنائية  
 من جعل المبدأ الزيادة والنقصان في المبدأ الواحد والخطان على  
 ليس من الجزأين وانما من كل شيء وكيف يمكن ان يجعلوا في الوحدة  
 اكثر من الوحدة الثنائية التي هي وحدة اكثر من مضاف الى الاول ان كانت  
 موجودة فلانها بنماذات بان وحدة واحدة واجبها الجزأين لا يكون

كالصورة  
 غوريسين كاد

بما ينشأ الا بالجزأين بالعدد وان جاءت بانقسام وحدة فليست الوحدة  
 الا مقسدا وان جاءت بسبب اخر فالوحدة لها عدة موحدة وطبيعتها  
 وليست من الامور التي بنماذاتها من المبادي التي توجد لاسبابها  
 وكيف جعلوا الوحدة والكثرة من الابداد وسموها بالجزأين  
 من المبدأين يجعل العدد من الجزأين في من الترتيب والترتيب والخطا  
 ومنه من المبدأين يجعل الوحدة من الجزأين فان كانت الوحدة من الجزأين  
 فكيف يكون من غير ذلك وكيف صار ازيدا والجزأين فان كانت اكثر من  
 والوحدة من كيف حصلوا من ازيدا والجزأين وكيف كان الاول والمبدأ  
 من خرج من الاصل على الاصل وقد وصفهم من جعلوا الوحدة  
 من المبدأين جعلوا من المبدأين ان كانت معلولة فيكون لها عدة  
 فتستلزم المبدأين ان كانت تستلزم المبدأين فتستلزم المبدأين  
 بقصد المبدأين ان كانت تستلزم المبدأين فكيف والمبدأين وان لم  
 يكون معلولة فهي واجبة بذاتها فانما ان تكون قابلة للانقسام او غير  
 فان كانت قابلة للانقسام في نفسها فهو مقدر شواها واحد على انهم  
 في انقسام الجزأين ان كانت غير متقسمة في ذاتها فذاتها وحدة واحدة  
 الوحدة واحدة بنماذاتها خيرا وليس عندنا من الجزأين كونه وحدة  
 او نظام من العدد والوحدة او على غير ذلك فان جعلوا اكثر من  
 وحدة فليكنها من انقسامها صولها وان جعلوا الوحدة ثنائية  
 تجزئة ليرى ذلك ان يكون المبدأين مع انهما وحدة واحدة تجزئة وان كانت  
 الوحدة في ذاتها تجزئة ولكنها الحقيقة لها غير المبدأين المبدأين  
 البعثية وكيف يتولد من الاعداد من وحدة واحدة وتصل وخفة  
 حتى يكون عدد وجبان غير ذلك الشيء الذي هو عدد وجبان في كل شيء

ومن شجرة

الى اسفل فان بطلان هذه مما يفي عن كفاية انما هي مما يشهد بها  
 الاشياء تتولد من عدد بطاويكينة وتوجد معها فيكون انما ادى  
 ليست اعدادا بل اعدادا وكيفيات وامور اخرى وهذا حالها عند من  
**المقالة الثامنة في معرفة المقدمات الاولى فصول في شأنها لعل الله**  
**فيها توفيقه** واذ قد بلغنا هذا المبلغ من كتابنا في الجوانب فبعضنا  
 المبدأ الاول للموجود كله وانما هو من وجوده وهو في احد الاشياء  
 له في مرتبة واحدة لا بد له من عل من مرتبة في الموجود وعلى ترتيب الموجودات  
 وتوابعها وانما هو على حال العود اليه مستحيين به فاول ما يجب علينا  
 من ذلك ان نعلم ان العلل من الوجوه كلها شاهدة وان في كل  
 منها مبدأ او احوالها جميعها واحدا انه ما بين جميع الموجودات  
 واجب الوجود وحده وان كل موجود فانه ابتدأ وجوده فقولنا  
 ان علته الوجودية لشيء من الموجود معه فقد سلف لك وتقرر وتقول  
 انا اذا فرضنا معلولا فرضنا له علته وعلته معلول فليس يمكن ان يكون كل  
 علته معلولا غير نهائية لان المعلول وعلته وعلته اذا اعتبر جملتها  
 في القياس الذي لبعضها الى بعض كانت علته العلته علته الى مطلقته  
 وكان للآخرين شبه المعلول في الابدان واختلافها في ان احد منها معلول  
 والآخر معلول لغيره من سطر ولم يكن كذلك الا في الاخر ولا المتوسطات  
 المتوسط التي هي العلته الى الماسة للمعلول علته لشيء واحد فقط والمعلول  
 ليس لشيء واحد ولكل واحد من الالهة خاصة فكانت خاصية الطرق للمعلول  
 ان ليس له شيء وخاصية الطرق لآخر ان لا يكون له شيء وكانت خاصية  
 المتوسطات علته للطرف ومعلول الطرف وسواء كان المتوسط واحد او ثلث  
 واحد فلهذا ترتيبا في شأنها ان ترتيبا في شأنها فانه ان ترتيبا في

جميعه

كان لكل واحد

كثرة شاهدة كانت جملة عدد ما بين الطرفين كواسطة واحدة بينك وبيننا  
 الواسطة بالقياس الى الطرفين فيكون لكل واحد من الطرفين خاصية  
 كذلك ان ترتيبا في شأنها فانه فصول الطرفين كان جميع الغير انما  
 وخاصة الواسطة لانها جملة اخذت كان علته لوجود المعلول الا في  
 وكانت معلوله اذ كل واحد منها معلول والجملة متعلقة بالوجود  
 الوجود بالمعلول معلول الا ان تلك الجملة شرط في وجود المعلول الا في  
 له وكلما زدت في العدد كان الحكم الى غير نهائية باقيا فليس يجوز ان  
 يكون جملة علل من وجوده وليس في علته علته معلوله وعلته لعلل فان جميع  
 الاشياء يكون واسطة لطرف معدن فيقول القائل انما العلل لعلل لعلل  
 تكون نهائية مع قيام وجود الطرفين حتى يكونا طرفان بينهما واسطة  
 بل نهائية ليس يمنع فرضنا الذي نحن فيه وهذا ايضا لعلته الاولى على ان  
 علل القابل ان هاهنا طرفين وواسطة غير نهائية تعلل قوله بالثاني  
 الاعتقاد وذلك لانه اذا كان له طرف فهو شانه ونفسه وان كان الجسود  
 لا ينهي الطرف فان ذلك معنى في المحصول معنى في الشيء نفسه وكونه ليس  
 في نفسه شانه هو ان يكون له طرف وكل ما بين الطرفين فهو محدود  
 ضرورة وما تقتضيه من جميع هذه الاقوال ان هاهنا علته او فاته  
 وان كان ما بين الطرفين غير نهائية ووجد الطرف فذلك الطرف اولها  
 نهائية فلهذا علته معلول وهذا ايضا يصلح ان يجعل ما نانا لتمام جميع  
 طبعا تاصانف العلل فان كان استعمالنا له في العلل العامة لم يقد  
 علته لكل ترتيبا في شأنها فانه تامة في شأنها في الطبيعة فليقل  
 على ان نهائي العلل التي يكون ابراهيم وجودا لشيء وتنقده في انما  
 وهو العلل التي تختص باسم المنصوبة وهي ما يكون عنه الشيء ان يكون

لما في شأنها

لان كان كل الشئ فيها



كذا الشيء من غير متبادر وبالحكمة الكون الذي ليس له الاستحالة والثاني  
 كذا الشيء المشكوك في كونه لا يبعد الذي في طريق الكون وهذا غير متبادر  
 لنفسه لأن كل ما يكون الشيء كذا لا يخلو عما هو من وجهه لا يخلو لما  
 يكون إلا ما لا يكون منه فهو على وجوده ذاته لم يطل منه شيء لم يفقد  
 شيء الاستعداد وما يتلوه واما ان يكون الاول انما يكون ان يكون منه  
 الثاني ان الشيء من الاول والقسم الاول لا يخلو ان يكون منه الشيء وقد  
 استعداد فقط قد خرج الى الفعل فمعه شيء من ذلك او يكون قد كان استعدادا  
 فقط خرج الى الفعل بمرور متصل كان فيما بين الاستعداد والصرف  
 الاستعداد لا يصرف فيكون الكون في القسم الاول يسهل ان كان عرضا له  
 فاحتمل كونه ان كان من الجاهل بمرور كما في الاول والكون في القسم الثاني يسهل  
 انه كان ثابته من حاله سالكا كونه ان كان من الشيء وجعل وان عرضا له  
 استعداد فقط كونه ان كان من الشيء وجعل فان استعداد الشيء هو الاستعداد  
 بشكل وجعل وفهم في السد لدوام الشيء استعدادا يكون انما لا يشترط  
 ان يكون في السد استعدادا للمعلول ان لا يفسد ما كان استعدادا لكون  
 الكون منه غير متبادر الى الحركة والاستعداد ايضا فانه ليس كل خروج  
 عن استعداد وجعل الى الفعل استعدادا لان الفقد يفقد الى الخطا فيخرج الى  
 الفعل فيعزل الفقد ويكون ليس على سبيل الاستعداد او لا ايضا على سبيل الاستعداد  
 وايضا فان العناصير تتكون منها الكائنات فتكون مستحيل عند الاستعداد  
 فمما لا بد من وجودها الثانية على ما علمت يكون المراجع في ثبوتها انما في  
 المراجع بحدده فقط فيكون هذا القسم ليس هو من القسم الذي هو الكون  
 المعلوم من المآخذ لئلا لا العناصير تفقد بغير انما هي عناصر المراجع في التحليل  
 فكل من القسم الذي هو الكون المراجع من الشيء لانه كان لا ينعكس ولا يكون

بقا الرجل بها هنا تنعكس ويكون من المراجع شيء منه استراج بعد فساد  
 المراجع وايضا فانه انما استكمل لأعلى الموضوع من المراجع موضوعا لا يبادر اليه  
 لفظة الكون من الشيء بحد ذاته هذا لا يبالا لكونه لا يكون الى الشيء  
 فان ما كان من المستعدادات التي يكون منها الشيء بالاستعداد الاسم للشيء  
 ما هو استعداد لا يلحقه تغير من حاله التي له قبل الخروج الى الفعل فاحتمل  
 ان الشيء كان منه ولا يبالا ان كان من الانسان رجل ولكن من الشيء لان الشيء  
 استعدادا للشيء من جهة ما هو استعداد لانه لا يتم الاستعداد ايضا في طريق  
 السد ففاته لما هو كان له معنى بل اعطيه الاسم بزواله عن المراجع الى  
 الفعل كانه ما لم يوهب فيه زوالا امر كان له تشبيه استعدادا للاسم لم يقل  
 يكون منه شيء من غير من هذا ان يكون هذا الا في شيء من الشيء انما  
 الموضوع غير داخل في هذه الفقرة ويعرض عنه ان يكون النسبة الى المراجع  
 بالعرض لا في الذات لان الشيء بما هو عرضي لا يجوز ان يصير عرضا لشيء  
 يكون عرضي وجعل بل يفسد المعنى المقهور من استعداد الشيء في يصير عرضا  
 فيكون الكون من الشيء انما هو معنى بعد ما يكون ايضا انما استكمل على  
 الموضوعات التي بالعرض وايضا فانه لا يخلو انما ان يكون المآخذ اذا كان  
 منه المآخذ عرضا له بوجه ما ولا يكون فان لم يكن فاستعدادا لكونه  
 وان كان فليس يجب ان كان المآخذ لا يستحيل في كيفية الفاعلة الى البداية  
 فيصير عند الحد لا يستحيل في كيفية اخرى فيصير عند الشيء فيكون في  
 ظهوره فيصير عند الحد لا من غير ان يرجع مآخذ كذا في كيفية  
 اخرى في مقابلته التي في هذا الاستعداد المآخذ فيكون العمل الى مآخذ فيجب  
 الى الجمل انما من غير ان يرجع فاذا لم يوجب من وضعه فيجب ان يرجع  
 لا محالة لكونه امكان الرجوع ويتعلق بذلك امكان التماس في ذلك

له

من موضعه

مطلوب بل مطلوبه وجوباً لتأخر الشرح لأن في حل هذه الشكوك قد  
 الاول ان يكون كلام المعلم الاول انما هو في بيان الجوهري بل هو  
 معروض لما لا يتم جوهريته ولا ايضا ككله فيكون كلامه في كونه  
 من عناصره ومن موضوعاته اما على سبيل كون نوع الجوهر مطلقا واما على  
 سبيل كون كمال نوع الجوهر والادب ايضا ان يكون كماله في الكون الطبيعي  
 الصافي واما اذا كان كذلك كانا العنصرين ذاتيات في وجود الكون واما ان  
 في وجود المتكبر منه لتأخره في التأني فانه يكون حقيقيا في الجوهري المركب  
 ومن جهة فان هذا الصافي هو العنصر في الكون البشري لانه مثل  
 العنصر في الجسم البشري لكن لا في التأني ان يكون كونه العنصر حقيقيا  
 ذاتيا له فلا يتم ذلك العنصر لفضل ان يكون خيرا لذلك الشيء ايلما  
 التي كماله الطبيعي ان يكون خيرا للجوهر ولا يخرج كمالها ان يكون العنصر  
 يقوم دون ذلك فيكون ان صار من مركب منه ومن غير ذلك  
 مقوما له ولا مكملا لما يقويه فيكون كونه خيرا في التأني بالقياس الى المركب  
 وليس ذاتيا بالقياس الى ذاته بل يجب ان لا يخرج عن كونه خيرا واما اذا كان  
 كذلك لم يحصل الموضوع من احد من انما ان يكون مقوما لهذا الشيء او  
 بالخرق من مقادير فيكون قد كان فيه فيكون قبل حصول الصورة الحادثة فيه  
 شيء اخر فيكون مقوما في تقويمه انما هي لا يتجمع مع هذا فيكون قد كان  
 قد حصل من العنصر ومن ذلك الشيء فيكون كماله انما في ذلك الجوهر  
 المركب وهذا احد القسرين واما ان يكون العنصر قد فهم لانه في الشيء  
 الذي حدث لكن بصورة غير متشكلة فيما لها بالظهور ولكنها قد حصلت  
 بحيث يقوم المادة فقط ولم يحصل الامر الذي هو مادة غائبة في الشيء  
 بالظهور فيكون الجوهر قد حصل في لوجود كماله بالظهور واما اذا كان ذلك

ان يكون اول

ان يكون

فتفارقته قبله  
مقامه

ان كان كماله بالظهور والظهور الطبيعي مبدأ الحركة الى الكمال الذي بالظهور  
 فيلزم ضرورة ان يكون هذا الشيء وجوبا على ذاته الطبيعية ذاتيا لا  
 غائبا فيه وهو غير متحرك بالظهور الى ذلك الكمال فان يلزم ضرورة وهذا  
 القدر ان يكون المستعصى الى الكمال فقد ظهر ان ان جميع اصناف كون  
 الجوهر الذي يجب هذا التظهر اذا دخل تحت احد هذين القسرين ضرورة  
 وكذلك جميع اصنافه وانما هو كون الشيء في كون ذلك الغالب في كماله  
 ذاتيا باعتبار وجوده واعتباره بالقياس الى المركب وليس في ذلك يقول  
 يجوز ان يكون القوة الطبيعية الاخرى الى كمالها الصافي من خارج او  
 فاش ما فاعمال الاول فعدان صنع الشئ في الجيوب والزهرة والاشياء  
 الاخرى في ذلك الجوهر بعض ذلك كماله المعلم الاول في الشئ الذي  
 لا يحل في كماله بالظهور بل في الذي لم يكن في كماله بالظهور وكانت لا في  
 الطبيعة المتأخره بالظهور الطبيعية فيكون قد كان في كماله الى الكمال  
 كان في كماله بالظهور فيكون قد كان ان سائر الاقسام في كماله في هذا  
 البحث لا القدر المذكور بل هذا الحكم في جميع اصناف الاقسام فانه يجوز في  
 فيكون الجوهر في كماله بالظهور فيكون كماله بالظهور في كماله بالظهور  
 لا موصوفية من غير ان يتأخر في كماله بالظهور فانه كماله بالظهور في كماله بالظهور  
 بذلك لا موصوفية من غير ان يتأخر في كماله بالظهور فانه كماله بالظهور في كماله بالظهور  
 في ذلك لا موصوفية من غير ان يتأخر في كماله بالظهور فانه كماله بالظهور في كماله بالظهور  
 هذا المعنى فاما الشبهة المذكورة في كون كماله بالظهور في كماله بالظهور في كماله بالظهور  
 احد القسرين فانه يظهر ايضا ان كماله بالظهور في كماله بالظهور في كماله بالظهور  
 لفضل الصورة الجوهرية في كماله بالظهور في كماله بالظهور في كماله بالظهور  
 التي تحدث في الخارج كماله بالظهور في كماله بالظهور في كماله بالظهور

كثيما

معيين

له وان لم يكن متوقفاً فيكون منتهى المراتب من التمام الذي يكون  
 بالاختلاف لا يحصل من المراتب كما قيل منتهى المراتب لا يستلزم  
 المراتب فيقول القاصد ما فيه فيكون منتهى المراتب فيقول القاصد  
 الى ان يقال ان لا يستلزم منتهى المراتب الى ان يقال ان لا يستلزم  
 يكون الصبي من الرجال ويصدق المراتب الى ان يقال ان لا يستلزم  
 المراتب الى ان يقال ان لا يستلزم منتهى المراتب الى ان يقال ان لا يستلزم  
 هو بسيط فيكون ان لا يستلزم منتهى المراتب الى ان يقال ان لا يستلزم  
 البساطة ليست بغير جوهر انما هو كل واحد من كل واحد من البساطة  
 من بسيط فيكون الثاني انما هو في البساطة التي في الاول انما هو بسيط  
 وكذلك كل واحد من البساطة فيكون انما هو في البساطة التي في الاول  
 حكم بخصه ومنه فيقول القاصد انما هو في البساطة التي في الاول  
 وانما البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة التي في الاول  
 القادة ان يقال انما هو في البساطة التي في الاول انما هو في البساطة  
 من انما هو في البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 فليقتصد من جهة انما هو في البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 انما هو في البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 لا يكون مع حصة له في الاستعداد الذي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 لا يستلزم استعداد لقبول صورة ما اذا لا يستلزم استعداد بالجوهر الى  
 وجد الجوهر وكان حاله ان يقال انما هو في البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 اسم بل انما هو في البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 منه الذي لم يكن من البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 جهة الاستعداد اسم لم يكن ان يقال انما هو في البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة

وكذا لا يتصور

واذا كان الذي الذي يكون من البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 ذلك ان كان من البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 القول الذي يكون من البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 شيء انما هو في البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 جالبة مستعدة للعلم لان من جهة انما هو في البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 في الجوهري انما هو في البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 ولكن من جهة انما هو في البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 الحكم في الجوهري انما هو في البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 يكون انما هو في البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 قصد فانه لا يتصور كل واحد من البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 التقدير بقوله المعلم الاول ولا يتصور من جهة انما هو في البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 مثل المثال الذي يصر به في شرحه وانما اذا كان من البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 بان يقال من جوهر الذي كان ولا ما من البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 بعد فقط وكان الذي كان من البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 الذي بالعرض من البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 بسبب انما هو في البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 من جهة انما هو في البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 بالذات للقبول من البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 لما ليس من البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 فيكون انما هو في البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 فان البساطة ليس من البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة  
 يكون الرجل لم يكن من البساطة التي في قوله من جهة انما هو في البساطة

القبول





انما هو انه لو كان وجود واحد قديما مثل فعله لان ما وقع فيه  
الاختلاف في الابد في الطبيعة واحد وكثير في بعض جعل المبدأ  
وبعض جعله كثيرا الذي جعله منهم واحدا فمنهم من جعل المبدأ الأول  
لاذاتا الا واحد بل شاعرا الى احد مثل ما هو او انا او غيره ذلك ونعم  
من جعل المبدأ الأول ذاتا الواحد من حيث هو واحد لا شيء غير الواحد  
ففرقنا بين ماهية تم وجودها الى احد من بين واحد والموجود  
من حيث هو واحد فتقول ان واجب الوجود لا يجوز ان يكون على الصفة  
التي فيها تركيبي كونها العينية ما كان تلك الماهية واجبة الوجود  
فيكون تلك الماهية معترضة حقيقة ما وذلك المعنى بصيرها لوجود مثلا  
ان كانت تلك الماهية انما ان يكون انما ان غير ما واجب الوجود  
فحينئذ لا يقدرا ان يكون لقولنا وجوب الوجود هذا حقيقة او يكون  
وعلا ان لا يكون لهذا المعنى حقيقة بل هو حقيقة بل هو كذا الحقيقة  
وتصحيحا فان كانت حقيقة غير تلك الماهية فان كان ذلك الواجب  
من الوجود بل به ان يتعلق تلك الماهية ولا يجب دونها فيكون معنى  
الوجود من حيث هو واجب الوجود بوجوده في البرهان يكون واجب الوجود  
من حيث هو واجب الوجود وبالنظر في ذاته من حيث هو واجب الوجود  
ليس واجب الوجود لان الشبهة يجب وهذا مما لا اذا اخذنا طلقا غير  
مستند بالوجود المصرف الذي يلحق الماهية واذا اخذنا حقيقة فانه  
كان قد يقدرون ذلك الشيء فليست تلك الماهية الالهية واجب الوجود مطلقا  
ولا عارضا لها وجوب الوجود مطلقا لانها لا يجب على كل وقت وجايب الوجود  
مطلقا يجب على كل وقت وليس كما حال الوجوب مطلقا غير متبدا الوجوب  
الذي يلحق الماهية فلا يفسد ما قالنا لان ذلك الوجود معلوم الماهية

واجب

المعنى الذي يلحق الماهية واذا اخذنا  
بالوجود

هذه الجهة التي اخذت الالات الوجودية لان يكون معلوم لا الوجود  
المطلق الذي بالذات لا يكون معلوم لا فيكون ان يكون واجب الوجود بالذات  
مطلقا فتعبر من حيث هو واجب الوجود بنفسه واجب الوجود من ذلك  
الماهية فيكون تلك الماهية عارضة واجب الوجود الحقيقي القوام بنفسه  
ان كان يمكن فواجب الوجود المشار اليه بالفعل في ذاته يتحقق واجب الوجود  
وان لم يكن تلك الماهية العارضة فان لم يكن تلك الماهية ماهية الشيء  
التي لا تفرق وقد كانت ففرقت المشار اليه بالعقل انه واجب الوجود بل  
ماهية الشيء لا تفرق وقد كانت ففرقت ماهية ذلك الشيء وسمى  
اخرها خلف فلا ماهية لواجب الوجود غير انه واجب الوجود وهو  
الاية بل يقول الالاية والوجود عارضا للماهية فلا يخلو بان  
بل من هذا لانها اقوى من خارج ومحال ان يكون لذات الماهية فان التابع  
لا يفسح الا فيكون ما قبله ان يكون للماهية وجود قبل وجودها وانما  
وتقول ان كل ما له ماهية غير الالاية فهو معلوم ذلك لان كل ما له الالاية  
والوجود لا يفرق من الماهية التي هو خارج عن الالاية مقام الوجود  
فيكون من التوازن فلا يخلو اما ان يلزم الماهية لانها لا الماهية  
ان يكون انتمها بالها دنيي ومعنى قولنا ان الوجود اتباع الوجود لم يتبع  
موجود الا فيكون فان كانت الالاية تتبع الماهية وبل بها نفسها فيكون  
الاية قد يتبع وجودها وجودا وكل ما يتبع وجوده وجودا فان  
من وجود بالذات فليكون تلك الماهية موجودة بها قبل وجودها  
خلف فيكون ان يكون الوجود لها من جهة كل ذي ماهية معلوم سائر  
الاشياء ثم واجب الوجود فلها ماهية تلك الماهيات هي التي انشأها  
ممكن الوجود وانما يضرها وجود خارج فالان الماهية له وهذا

بالعقل

بالفعل

ولن



واجب

حقيقة الوجود واجب الوجود الواحد فقط كيف يكون الماهية لا يخرج عن  
 المادة فلا يكون لها شيئا آخر غير انما يكون انما سبب المعنى لا سبب الحاصل  
 للمعنى انما سبب الوضع والمكان او سبب الوقت والزمان وبما يحمله  
 من العمل لان كل اثنين لا يختلفان بالمعنى وانما يختلفان بشئ خارج للمعنى  
 معان له فكل ما ليس له وجود الا بغيره متعلق بسبب خارج او ماله  
 خارج فيما اذا لم يمتد له فاذن لا يكون له مثله في معناه فالاول  
 لا نقله وايضا فانما نقله لان وجوب الوجود لا يصح بان يكون معنى فكل  
 فيه ليدع بوجه من الوجه ولا يتفق الحقائق في الوجود ولا في المعنى في الوجود  
 فالانواع اما اول ذلك فان وجوب الوجود لا ماهية له فبما فيه غير  
 وجوب الوجود فلا يمكن ان يكون الحقيقة وجوب الوجود لاختلافه في  
 وجوب الوجود وايضا لا يمكن ان يكون ما يختلف به الحاد والجميع  
 بعد الاتفاق في وجوب الوجود اشياء متوجدة لكل واحد من المتغيرين  
 فيه بها اتفاق صاحب الوجود في شئ منها او متغير لبعضها  
 وليس في البعض الآخر لاحدها فان كانت غير متوجدة في شئ منها  
 يصعب الاختلاف بعد الاتفاق فلا اختلاف بينهما في الحقيقة في حقيقة  
 الحقائق في قولنا انما تختلف عنها بعدما اشتركت فيه فان كانت غير  
 متوجدة في بعضها ومتوجدة في بعضها مثلا ان يكون احدهما افضل  
 عن الاخران له حقيقة وجوب الوجود وشيئا اخر الشرط في الاضطرار  
 والآخر حقيقة وجوب الوجود مع عدم الشرط الذي لذلك وانما  
 نأخذ لاجل هذا عدم حقيقة شئ الا لعدم يتفصل عنه  
 الاخر فيكون من شأن وجوب الوجود والحقيقة التي له ان ثبت طارئة  
 مع عدم شرط يلحقه والعدم لا معنى له محض لا في الاشياء ولا في الكائنات

واحد معان بل هو بالزمان في اختلاف اشياء بل انما يتراعى لا يتراعى ان  
 يكون وجوب الوجود متعلقا في الوجود دون زيادة التي لما لا يكون  
 يكن فيكون ليس له دون وجوب الوجود ويكون شرط في وجوب الوجود  
 في الآخر ايضا فان كان فيكون الزيادة فصلا ايضا وليس من وجوب الوجود  
 وهو مع ذلك مركب واجاب الوجود غير مركب وان كان لكل واحد منهما  
 ما يفصل به عن الآخر فهو يقتضي الترتيب في كل واحد منهما ثم لا يخلو  
 انما ان كان وجوب الوجود يتم وجوب الوجود دون كل واحد من الزيادة  
 او يكون ذلك شرط له فان لم يكن فان وجوب الوجود لا اختلاف فيه  
 في الذات لاختلافه في صورته لظهوره وقد تمام الوجود واجبا مستغنيا  
 في قولنا من شأنه ذلك الآخر وان لم يتم فلا يخفى انما ان يكون الوجود في ذاته  
 فان لم يكن له حقيقة وجوب الوجود وانما ان يكون وجوب الوجود معنى  
 متعلقا في نفسه وليس كذلك ولا احدهما خلافا في مرتبة من جوه  
 الوجود ولكن لا بد ان يصير حاصل الوجود باحدهما مثل الوجود  
 وان كانتا جوهريتا في جوهريتها فان وجوبها بالفضل اما بهن  
 الصفة واما بالآخرى وايضا اللون فانه وان كان فصل السواد لا يفرق  
 من حيث هذين ولا فصل البياض فان كل واحد منهما كالملة في ذاته  
 بالفضل يحصل ليس احدهما ملة له بعينه بل انهما اتفق ولكن ذلك  
 في ما اورد للشيء خالف ان كان الامر على مقتضى الوجه الاول فيكون  
 منهما داخل في تقييد وجوب الوجود وشرط فيه فيحتمل ان وجوب الوجود  
 وجبا فيكون معناه وان كان على مقتضى المعنى الثاني في وجوب الوجود  
 الوجود في جوهريته ويكون وجوب الوجود من بعد ما يتقرر له معنى في وجوب  
 الوجود يحتاج الى شئ اخر وجوبه وهذا محال كما في اللون وفي الحقيقة

بالفضل

فليس الاثر هنا ان يكون هذا النوع فان المبدأ في انما هو في القرون فان لا  
 وفيه من غيره شي في هذا القرون هنا المبدأ انما هو في القرون فان لا  
 السواد او انما هو في هذا النوع فان لا يكون في القرون فان لا  
 وكان كل واحد من فصل السواد انما هو في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 لانه كان في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 له في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 ثبت في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 هنا هو ليس في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 الرجوع بل في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 عدم او امتناع بطلان وانما في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 فيوجد ما فيه انما هو في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 ليس في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 الرجوع انما هو في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 من انما هو في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 في هذا النوع فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 الخاصة كما انها في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 الرجوع ليس له في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 كيف يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 لان حقيقة الرجوع في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 في نفسه امكان الرجوع في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 جزاء الحقيقة في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 لتق في الحقيقة في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا

نقطة  
 هنا

الرجوع في الحقيقة في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 واجبا في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 دخل ما هو في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 لا شيء له في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 شرط ما يقع في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 مية له في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 له في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 كل شيء في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 الالية في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 هو في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 تام في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 كل شيء في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 عمل في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 من في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 وجوده في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 فاصد في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 انما في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 عنه في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 كان في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 لا شيء في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا  
 الرجوع في القرون فان لا يكون في القرون فان لا يكون في القرون فان لا

حقيقة  
 مبدأ  
 معبر





على كل ذلك تقول في كسوفها انه كسوف يكون بعد زمان يكون  
 لكذا من كذا شيئا ايضا فنعلم ان فصل القرص من الزمان كذا ان يكون  
 كسوفه سائر له الوقت اخر منه من كذا وكذا لك من حال الكسوف من  
 الاخر من كذا وقتا من الزمان كذا كسوفات الاصل وكذا علة  
 كذا لان هذا المعنى قد يخرج من كسوفات كثيرة كل واحد منها يكون حاله  
 كذا لانه ان كسوفها لم يكن من ذلك الكسوف لا يكون الا واحد ليس هذا  
 لا بد من الحكمة ان تذكر ما قلناه قبل وكذا مع هذا كله يتم الخبران  
 فكم في هذا لان يوجد هذا الكسوف فلا يوجد ما الا ان تعرف خبرات  
 الحركات بالمشاهدة الحسية وتعلم ما بين هذا المشاهد من ذلك الكسوف  
 من كسوفه وليس هذا الخبر من كسوفات الحركات كسوفات صفة واحدة  
 ما شاهدت منها بين كسوفات القلائد كسوفات كذا فان ذلك خبر يرد  
 فعل على هذا النوع من العلم لا تعلم في كسوفات كسوفات كسوفات  
 بل يجب ان يكون خبر حصل لك بالمشاهدة شيئا والآخر تعلم حال الكسوف  
 فان منعنا ان يسمع هذا خبر الخبر من جهة كسوفات كسوفات كسوفات  
 غرضنا ان لا يفهم في ذلك وهو في خبرنا ان كسوفات كسوفات كسوفات  
 علمنا ان كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 العلم ان كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 لك علم كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 وعدمه لا يفهم ان كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 وجودها كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 ويكره كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 ومعه وبعد فاما ان دخلنا الزمان في ذلك فعلت في ان كسوفات كسوفات

لا تصدق

انما هو

الكسوف ليس هو ذلك ان كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 بل كان كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 وقت الاجتهاد على ان كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 كما يعلم في زمان وكذا خبر كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 من حيث هو فيه ومن حيث هو حكمه جدا في سفره حيرة واعلم ان كسوفات  
 كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 واحاطت بكسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 انتقل منها الى جميع المشايخ وتعلم من هذا خبر كسوفات كسوفات كسوفات  
 تعلم كيف تعلم الغيب وتعلم من هذا ان كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 وان ذلك لا يسمي كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 عنها كذا الى التفسير الذي لا تفصيل بعد في العمل الترتيب الذي لم يترك ذلك  
 التفصيل لتمام البعثة كذا التاوية فذكر هذه الاشياء فتابع القريب  
 فصل في نسبة المعقولات الى الله وفيه ايضا من اشياء الالهية  
 كالتسوية لا توجد في كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 الانه والحد في كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 ان يعلم ان كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 والتسوية في كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 مضمون كتاب التفسير في كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 يتكلم بها في خبرهم ان يتصور في حقيقة كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 صفة كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 من عقول كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات  
 ان كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات كسوفات

فنعلم

بالصدق المحرر صورة المعقولة وقد يكون الصورة المعقولة غير مأخوذة  
 المخرجة بل العكس كما انما نقل صورته بنائية غير مأخوذة تلك الصورة  
 المعقولة غير مأخوذة الى ان نوجدها فلا يكون وجبت فمقلنا انها  
 لكن مقلنا انها وجبت وفيه الكل الى المعقولة الاولى كما يجب ان يكون  
 فانه يعقل انما هو ما وجبه ذاته وبمستلزمه كما تكفيته كذا الخ في الكل  
 صورة المعقولة صورة المخرجات على النظام المعقول عند لا على انها  
 اتباع الحق للصور لا الخان الحار بل هو بالركنية نظام الوجود  
 فانه منه وما يليان هذه العالمية فيعرض عنها الوجود على الترتيب الذي  
 يعقل كل نظامها وفاقا لثباتها التي هي من كل نظام غير متشبه في ذلك  
 فيصير نظام الوجود معقولاً له بالعرض كونه لا على ان ذلك الحق فانه  
 لا يعقل منه ما يثبت ولا يشاق شيئاً ولا يبطله هذه الا انه الخا ليعبر عن  
 تفصيل عليه شوقي وان علاج تفصيلاً الى عرض لا يظن ان كانت المعقولة  
 عند صور وكثرة كانت كثره الصور التي يعقلها الجزء لذاته وكيف وهي  
 بعد ذلك لا يعقل لذاته ذاتها ومنها تعقل كل ما بعد ذلك فمقلنا انه  
 صفة عقله ما بعد ذلك فمقلنا ما بعد ذلك فمقلنا فذاته على ان  
 المعقولات والصور التي بعد ذلك فمقلنا انما هي معقولة على غير المعقول  
 لا التفتت انما له اليها اضافة المبدأ التي تكون منه لاند بل اضافات على  
 الترتيب بعضها قبل بعض كان كانت معالاً لا يقدم ولا يتأخر في الزمان  
 فلا يكون هناك انتقال في المعقولات ولا يظن ان اضافة المعقولة اليها  
 اضافة اليها كيف وجبت ولا لا كان كل ما صوته في ما من شأنه  
 الصورة ان تعقل تدبيراً من غير وجوده ويكون تصور عقلاً لا تعقل بل  
 اضافة اليها وهي بحال معقولة ولذا كانت من حيث وجودها في الوجود

اذ غاب

المعقولات العقلية لا القسائية

لكن انما يعقل ما يوجد في كل وقت كما يعقل المعقولة شأنها في الوجود الى ان  
 يوجد يمكن ان يعقل في وقت ما ثم يبدأ ذلك الشيء على الترتيب الذي هو  
 فلو يعقل انه لا بد ان يكون شيئاً ان يقض عن غيرها كل وجود واذا كان  
 شأنها انما كانا في جوارح الاخرى ان لم يوجد يكون العالم الوجودي خطأ  
 بالوجود كما حصل بالمكن ويمكن لذاته انما في الجوارح من حيث هو معقول  
 حيث لم يتجر في الاخرى ان في تلك النظر في حال وجودها معقولة انما كان  
 مشجيرة في ذات الاول كما للثبات في الحقيقة فيكون لها وجود معقول لذاته  
 وهذا يظهر كصورة معقولة على ترتيب موضوعه في صقع الوجودية حيث  
 هو موجود في عقل او نفس لا يعقل الا في هذه الصور وليس شيء اليها كما  
 يكون ذلك المعقول انما لتفكر كالموضوع في تلك الصورة المعقولة ويكون  
 معقولة على انها فيه معقولة من الاول الى انما عنه ويعقل الاول في  
 الترتيب لها انما يكون من جملتها تلك المعقولات ما المعقولة لثباتها لا  
 بل لا سلطة بل يفيض وجوده عنه والاما المعقول منه فمبدأ بسيط  
 فهو يفيض عنه ثانياً وكذا ذلك يكون الخا ليعبر عن ذلك المعقولات وان كان  
 انما لها في شأنها يمكن بعضها قبل بعضها فمقلنا على الترتيب السبق  
 المبني كما اذا كانت تلك الاشياء التي تتخذه ذلك الشيء من المعقولات الاول  
 فيعقل في جملتها الاول يعقل انما بعد له فيكون صدرها عنه لم يظن  
 قلنا من انما اذ يعقلها غير جملتها فمقلنا انما في سلسلة الوجود  
 يحتاج ان يعقل انما عقلت وكذا ذلك الى الابد في الوجود في نفس  
 للوجود في انما عقلت ما وجدت فيكون معها عقل اخر لم يكن وجودها  
 الا انما عقلت في انما كانا فمقلنا انما عقلت في انما وجدت عنه  
 وجدت عنه وان جملتها هذه المعقولات في انما عرض كثرها في جملتها

انما

عقلها



حين لا أثر واجب الوجود مضافا الى ان وجوده غير انما يتحقق عند خلقه  
 الذي ذكره اذ قيل له حتى لا يكون له وجود العقل فيكون واجب الوجود  
 الى كمال العقل ايضا بالفضل لا بالعدم الذي لا يخلو العقل اذا قيل له  
 لم يكن الا كونه واجبا للوجود مع عقليته على المادة عنه بهذا النظام  
 الخبر كنه وهو يفعل ذلك ويكون هذا من اضافة وسبك واذا قيل  
 له لا راحة من حيث هذه الاضافة مع السلب بزيادة سلبا غير هو  
 لا يخرج من النفاذ اذ قال له خيرا لم يكن هذا الخبر من سلبا  
 ما بالخلق والتقص وهذا سلبا وكنه بهذا لكل كمال ونظام وهذا اضاف  
 فاذا فعلت هذا فان اول الحق على هذه الجهة لم يوجد بها شي من الوجود  
 الخبر اكثر من غيره من الوجوه ولا يمكن ان يكون جملة الوجوه فترى ان يكون  
 الماهية عقلية محضة جبرية محضة بغيره عن كل ما هو من انحاء التقص  
 من كل جهة فالواجب الوجود له انما هو الاله المفضل وهو بهذا حال كمال  
 وبما لكل شيء وبها في هو ان يكون على ما يجب له كيف جال ما يكون على ما  
 في الوجود الواجب وكل حال ملائمة وجوده في هو محبوب ومشتوق  
 وبهذا ذلك كله اذ اكد له الحس ما انما الى ما انما الوجود في الظن  
 العقل وكل ما كان كمالا والاشياء كانتا معا واشتد تحيقا والمادة في كل اشياء  
 فاذا انما جبال العقل المدرك انما هو التذاهب اكثر فالواجب الوجود الذي  
 هو في غاية الكمال انما هو الاله الذي يفعل انه بذلك انما هو الاله الخيال  
 وتمام العقل في عقل النفاذ والمفعول على انما واحد الحقيقة بكونه  
 لذاته اعظم على شيء من مشق واعظم لاد وملك فان الله ليس له كمال  
 الملائكة من جهة الحق ملائمة فالمسبة احسان بالمادة والعقلية تفعل  
 للملائكة وكنها في الاول افضل من كماله افضل اذ لا فضل من كماله

عنه

قال

قال

ور  
فيها

لاد وملك ويكون ذلك انما لا يقابل له شيء في خلقه والحق المعاني  
 غير هذه الاشياء من استعملها استعمالها وبما انما تعلم ان ذلك  
 العقل المعقول انما هو من اذراك الحس الحس من لانه اعنى العقل يفعل  
 ويدرك الامر في الكمال ويحده ويصير هو على كنه ما ويدرك كنه  
 لا يتطهره وليس كذلك الحس الحس في الله التي يجب لها ان تفعل لا بما  
 من فقه الله التي يكون لها ان تحس ما لا يتغير عنها كنه في فعله  
 يكون الفقه الذي لا يتغير بل يجب ان تتغير له ما رضى كماله في  
 لا يتغير له ويكوهه لما رضى كذلك يجب ان يعلم ما انما ما  
 الوجود فانما اذا حصل لغيرها العقيدة كمالا بافضل لا غير من الله ما  
 يجب على نفسه في نفسه في الله انما يكون له ما رضى كماله في  
 بطاقتنا اذا اشتد صارت في العالم عقليا مطالعا للوجودات الحقيقية  
 والجمالات الحقيقية والذات الحقيقية متصلة بها اتصال معقول  
 بعد من الله واليه انما انما له في موضع هذه التقاطع ما بعد العلم  
 ان الله في كل شيء حصل كمالها في كل الحواس والاشياء والاعمال  
 والاشياء الظاهرة لكل شيء ما يخصه وللتنقل في الحقيقة ما يخصها  
 بالفضل والواجب الوجود معقول عقل او يفعل مشق مشق ولا يشق  
 المعاني في التام في صدق الاشياء من التدبير في اول المعاني اليه  
 فصل في حقيقة ما عليه المبدأ الاول قد ظهر ان الكمال يجب  
 الوجود في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
 الماهية والاشياء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
 من وجه لا يتغير في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء  
 كماله في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء في كل شيء

فذلك

مطابقا

تحتها



الذات ولا تفعل ولا انفعال لهما يحتاج الى دفع مع تسببهما <sup>الفعال</sup>  
والانفعال لما من جهة الفاعل لثباته موجهة للفعول بطبيعتها  
الفعول ذاتها واما ان جهة الفاعل فثباته استعدادا لو كان  
جهة ما جيبا مثل وصول احداهما الى الاخر وقد وضع جميع هذه بحكمة  
ما واما ان كان الفاعل موجودا وليس قابل للثبات فهذا امر اول  
قدون القابل كما ينشأ لا يحدث لا يتركه او اتصال فيكون قبل الحركة  
واما ثانيا فانه لا يكون ان يحدث ما لا يتقدمه وجود القابل لهو الماد  
فيكون قد كان القابل حتى حدث له القابل واما ان وضعنا القابل موجود  
والفاعل ليس موجودا فالفاعل يحدث ويلزم ان يكون حقيقة فعلية ذات  
حركة على ما وصفنا وايضا بعد الكل ذات واجبة الوجود وواجبة  
واجبة لما يوجد منه والافعال لا يمكن فليس فاعلا للوجود من جميع  
جهات فان وضعنا على الخواصة لها لا يثبت ذاته بل خارج ذات  
كما يصح عنهم الارادة فالكل على حدوثه الارادة عنها لا يتلوه واما  
اقطعها اول الامر كما كان ومما وضع امر حدث لكن فاما ان يقع  
خاضعا في ذاته واما غير حادث في ذاته بل على انه شيء باين لذاته فيكون  
الكل ثابتا وان حدث في ذاته كان ذاته متغيرا وقديرا وان واجبه  
بذاته واجبه الوجه من جميع جهاته وايضا اذا كان هو عند حدث  
المبايناته عنه كما كان قبل حدوثها ولم يضر بالثبات شي ولو كان  
على ما كان ولا يوجد عنه شيء فليس جيبا ان يوجد عنه شيء بل يكون الخالق  
الامر على ما كان فلا بد من تميز جيبا الوجه عنه او جيبا الوجه عنه  
بما رتبته على ان يكون من كان الترجيع لعدم فقهه وكان لا يتصل من  
خاله ولا يضره الا ان خاضعته فاما ان كانت في حدوثه الخواصة عند نفسه

لها

حدث

بلا واسطة امر يحدث فيحدث به القائل كما يقولون في الارادة والارادة العقل  
الصريح الذي لم يكن يشهد ان الذات الواحدة اذا كانت من جميع  
كما كانت وكان الوجود عنها فاعلم شي ولو ان كان فالانفعال لا يكون  
شيئا فاذ صار الان يوجد عنها شي فقد حدثت الذات تصدقا واما  
طبع او قعدة وتكون او شي مما يشبه هذا لكن ومن انكر هذا فقد فارق  
عقله لما يوجد به الله فبما ان الممكن ان يوجد مع ان لا يوجد كالحجج  
الي الانفعال لا يخرج لان يوجد لا يثبت في كانت هذه الذات التي لم يعل  
كما كانت ولا يخرج ولا يجيب عنها هذا الترجيع ولا يفي ولا يصح ولا يضر  
فان بد من حادث وجب الترجيع في هذا الانسان كانت هي الفاعلة  
الا كانت نسبتها الى الله لا يمكن على ما كان قبله لم يحدث لها نسبة  
فيكون الامر بخاله ويكون الامكان امكانا صرفا بخاله واذا حدث لها  
نسبة فقد حدث امر لا يمتنع ان يحدث لذاته في ذاته فاما ان كانت  
خارجة عن ذاته كان الكلام ثابتا ولو كان هي النسبة المطبوعة فاما ان يطلب  
النسبة الواقعة في كل الموضع خارج عن ذاته بعد ما يمكن ان يقع كانت  
هذه واحدة وفيها لم يوجد شي الا فقد خرج عن الجملة شي  
خالها بعد فان كان سببا النسبة مباينا له فليس هي النسبة المطبوعة  
فان الحادث الاول يكون على هذا القول في ذاته فكيف يمكن ان  
يحدث في ذاته شي وعمر يحدث وقديرا ان واجبه الوجود واما  
فيري ان ذلك من الحادث منه فيكون ليست النسبة المطبوعة لانا  
نطلب النسبة الموجبة لوجود الممكن الاول الى الفعل وهو من واجبه  
الترتيب لان واجبه الوجود واحد وعلى ان كان من غير هو المطبوع  
والكلام ثابت فيه فكيف يجوز ان يثبت في عدم وقت ترك وقت تترك

العلية

صير

ويقال انما انشا الله اوقاتا في اديان ان الحوادث لا يجد شيئا لا يجد شيئا  
 خال في المبدأ فلا يتصور ان يكون حدث ما يشيخون الاول الطبع او  
 فيه غير الازالة او الازالة او ليس شيئا لا اتفاقا فان كتابا الطبع  
 تغير الطبع او كان بالعرض فتغير العرض ان كتابا الازالة طين في اديانها  
 حدث فيه او بانيته بل يقول ان كان المراد نفس الاجزاء في غير  
 بغيره فان كان المراد نفس الاجزاء لانه في كل من جبره قبل انشاء استعمله  
 او حدث وقته او قدر عليه الان ولا يبقى فيما قبله قول القائل ان هذا  
 الشئ لم يطل انما الشئ في كل وقت عاين هذا سؤال في لانه في كل وقت  
 عاين ولازم وان كان العرض منفعته في علم اديان الذي هو الشئ في  
 ولا في غيره فلا يتصور في الشئ الذي هو الشئ في غيره من اديان في غيره  
 الاول كاسل الذات لا يتصور شيئا في اديان الاول بماذا سبق انشاء الله  
 اديان اديان ان كان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 وحركة الخلق ان يخلق في غيره في اديان في اديان في اديان في اديان  
 محدث في الاول القديم في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 فقط بل في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 كان بل في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 كذا في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 قيل في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 واما في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 من حدث في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 كذا في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان

بطل

انما

الخلق

نفس جبره وحده فان اديان حاصلة بعد الخلق ولا كان ولا خلق في  
 مع عدم الخلق في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 فكان وليس لان تحت اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 لانك اداخلت في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 ان يتم معهما في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 وليست في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 شي وعمل في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 المتي في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 خلقا فان كان هكذا كانت هذه القليلة متعدي كثر وهذا هو الذي  
 شمس اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 ويكون عاين في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 عاين في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 حركة وادسام او جسم كهيئة المعطلة الذين عطلوا الله عن وجوده  
 لا يخلو اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 بقدر وقته في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 ويكون له في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 ان يتبدل في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 الخلق في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 بالخلق في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 ان يخلق في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان  
 او لا يكون في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان في اديان

جوده

يجب



ثبت في الجواب على من يفتي بان لا يكون العقل في هذه الحالة كونه في هذه الحالة  
 كل حركة تصير في هذه الحالة في وقت واحد من التباين المطلق في كل حركة  
 نعه منه فلهذا في وقت واحد من التباين في ذلك الحيز في كل حركة  
 فان التباين في جهة ما هو ثابت لا يكون في هذه الاوقات وانما ان كانت  
 ارادة في حال يكون من ارادة متحدة في جهة فان الارادة الكلية في هذا  
 الى كل شئ من الحركة في جهة واحدة فلا يجب ان يتعين منها هذه الحركة  
 هذه فاما ان كانت لثباتها في هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 وان كانت في هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 المعدوم في جهة واحدة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 يكون الاندفاع في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 وان كانت العلة لا تتحد في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 تحدد في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 متحدة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 لان جيبا في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 متشعبة فانه يمكن ان ينقل العقل من عقل الى عقل في كل شئ من هذه الحركة  
 عقلا في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 محصور في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 وجود عقل في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 باخذ في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 ان يهمل في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 كلتا الطرفين في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 بعد ان يهمل في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة

مادة

نفس

التي لا يكون ان يتم امر الحركة المستمرة فان هذا التباين على هذا الوجه يكون  
 صادرا عن الارادة الكلية وان كانت على سبيل تحديد في اشكال الارادة  
 الكلية كيف كانت فانما هو في الحقيقة في طبيعة شئ في هذا وان كانت  
 الحركة في جهة الارادة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 فليس تاول بان يصدر عن تلك الارادة من هذه الحركة التي من هذا  
 الى جهة تلك فتنبيه جميع اجزاء الحركة المتشعبة في جهة واحدة في كل شئ من هذه الحركة  
 واحد من تلك الارادة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 او يكون ان يثبت في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 فتنبيه الى جهة واحدة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 وليخرج في جهة واحدة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 كالحل وكيفية شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 الحركة من سبيل الارادة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 تلك الارادة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 التبع وليس شئ من الارادة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 الجواب ولا لا فلا بد ان يتعين من سبيل الارادة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 ولا البعد الى الارادة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 العقل في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 من التي من سبيل الارادة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 ونفس في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 مع هذا كله فان العقل لا يمكن ان يهمل في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 للعقل في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة  
 والجواب لا فلا بد ان يتعين من سبيل الارادة في كل شئ من هذه الحركة في كل شئ من هذه الحركة

نفس

نفس

نفس

قوة نفسانية تكون من المبدأ القريب للحركة وان كان لا يمنع ان تكون هناك  
 ايضا قوة عقلية يتقل هذا لانها لا العقل بعدلنا واما الى شبه  
 تفصيل اما القوة العقلية محرومة عن جميع اصناف التنوع يكون حالها  
 لمعقول حار بما ان كان معقوله كليا من كل ان كليا عن غير ذلك على ان اجنبا  
 فاذا كان لا امر على هذا فالعقل يتحرك ليلب التفسير والتفسير بدو حركة القرب  
 ذلك التفسير بتجديد التصور والازالة وهي تتوحد في هذا الدراك  
 التفسير كالتحريك والازالة لا تتوحد في باعها انما هي كالتحريك  
 وصورة واحدة كانت لا هكذا بل قائمة بنفسها من كل وجه كانت عقلا  
 محضا لا يتغير ولا يتقل ولا يتحرك بالذات بل بالقوة والحركة القرب لذلك  
 وان لم يكن عقلا فيكون قبل عقل هو السبب المتغير بحركة العقل  
 فقدر على هذه الحركة تحتاج الى القوة غير تنامية محرومة عن المادة  
 لا يتحرك ولا يغير اما النفس المحركة فانها تتغير تلك حسنة بتجديد  
 تتغير وليست محرومة عن المادة بل نسبتها الى العقل ليست النفس الحارانية  
 التي لنا الشا ان لها ان العقل يوجد ما تعقل شيئا بالمادة وبالجملة  
 يكون اوهانها او ما شيد لا وهام صادرة وتخلاتها او ما شيد لتفلا  
 حقيقة كالعقل العملي فينا والجملة ادراكها بالجملة لكن الجملة لا ادراكها  
 قوة غير ذاتية اصلا بوجه من الوجه واذ ليس يجوز ان يتحرك بوجه من  
 الوجه وان يتحرك ولا لا تتحرك ولكانت صادرة كما قد بين هذا يجب  
 ان يتحرك كما يتحرك لتتوسط حركته في ذلك الاخرى والاولى كحركة  
 شديدة بينها وهذا هو الذي يتحرك عليه حركته الحركية والاولى حركته  
 التي ليس عليها تغيير بتجدد شياق في الغاية والاولى حركته  
 غير الحركية وهو المشرق في النفس بالغير مشرق في غير هذا الحركية

الجزئية

حقيقة

تقول ان كل حركية حركية غير متغيرة في المراتب والاشياء في المراتب  
 فان شرفا الطبيعة امر طبيعي كالحركة في الذات في الجسم انما في صورتها  
 وانما في ذاته ووضعها في شرفا الارادة اصل رادى اما ارادة المطلق  
 حتى كالمادة او حتى في كالمادة او حتى في كالمادة او حتى في كالمادة  
 القوة هنا الشرف وطالبها الغلبة هنا الغضب وطالبها الجزر المطلق  
 الظن وطالبها الجزر الحقيقي المحض هو العقل ويسمى هذا الطلب اختيارا  
 والشرف والغضب فيكون في كالمادة او حتى في كالمادة او حتى في كالمادة  
 لا يتغير الى حاله في كالمادة او حتى في كالمادة او حتى في كالمادة  
 له فيغضب ويحل ان كل حركة الى المبدأ وعلية هي تنامية وايضا فان  
 اكثر المظنون لا يتغير مطلقا من كالمادة او حتى في كالمادة او حتى في كالمادة  
 اختيارا وازالة غير حقيقي فلا يتخلو ذلك الجمل ان يكون تماثلا بالحركة  
 فيعمل اليه او يكون غير اليه في كالمادة او حتى في كالمادة او حتى في كالمادة  
 يكون ذلك الجمل ان كان الجمل في كالمادة او حتى في كالمادة او حتى في كالمادة  
 الحركية لا يجوز ان يكون يتحرك في كالمادة او حتى في كالمادة او حتى في كالمادة  
 شائنا ان نخرج النقص ونحس الاضال فيحدث لنا ملكة فاضلة ونحس  
 خيرة وذلك لان المفعول يكتب كالمادة من فاعله فحال ان يعود في كالمادة  
 فاعله فان كان المفعول اشرف من كالمادة لعلته الفاعلية ولا لا يتحرك  
 الاشرف والاكمل كالاخص ان يتحرك لاخر لا فضل الله وما لا يتحرك  
 يوجد في بعض المفعول اشرف من كالمادة عن سبب اخر وما نحن فان المدح الذي  
 نقله ونزعت فيه هناك الخيرة حتى لا غلظن والمملكة الفاضلة التي  
 تحتها المفعول ليس بها المفعول بل الفضل يمنع منها ويمنع لها ونزعت  
 هذه المملكة في الجمل لا فضل الاضال في كالمادة او حتى في كالمادة او حتى في كالمادة

ملايين

خبر

لقد  
ضبط

هذه آثار الحركة العقلية سبب لغيره القوة العقلية لكنه على ما  
 مبينة للمادة لا توجد وكلها في الموجد في الجملة اذا كان الفعل يتنا  
 ليس جدا كما انتمت الحركة عند حصوله فبقاى يكون الحية المطلوب للحركة  
 غير انما بدأ بتلخيص شأنه ان يتناول كل شي من شأنه فاما يطيل الفعل  
 التفسير بمقدار المكان والتشبيه فمما يقبل ان لا يفسر به  
 في ان يحصل الكمال الممكن في ذاته كما حصل المشق في غير جيل بقائه الابد  
 على اكل ما يكون لغيره الشيء في انزاله ولو ان كان كذلك فما كان يكون  
 ان يحصل كماله الاصل في ان لا لا في شئ من جيلها وما كان كماله  
 ان يحصل كماله الاصل في ان لا لا في شئ من جيلها وما كان كماله  
 ان الجهر لثباته قد بان ان الحركة لغيره من غير شأهية والقوة  
 التي لنفسه الجسمية متناهية لكنها بما تفعل الاول فيفسح عليها من  
 نوره وتقرى انما يصير كان القوة في شأهية فلا يكون له قوة غير  
 متناهية بل للمفعل الذي في شئ من نوره وتقرى وهو على الجهر لثباته  
 في جهره على كماله الاصل في ان لا لا في شئ من جيلها وما كان كماله  
 وكيف ان لا في وضعه او اياه او لا فيما يتبع في جهره من ان لا في شئ  
 فانه ليس ان يكون على وضعه او اياه او لا فيما يتبع في جهره من ان لا في شئ  
 انشأه في جهره فانه ليس شئ من اجزاء مداره كماله او كماله او كماله  
 ملائكة له او كماله من جهره انشأه في جهره من جهره من جهره من جهره  
 فانه في جهره لثباته ما في القوة من جهة وضعه او اياه والتشبيه  
 بالجزء الاصل في جهره لثباته على كماله ان لا في شئ من جيلها وما كان كماله  
 ممكنا لغيره لثباته في البعد في غلظها لثباته في جهره من جهره من جهره  
 خاتمة لما يمكن من هذا الكمال الاكل بحسب المكن وبهذا الشق الثاني

مبينا

تفصيل

بشبه

لغيره

الجزء الاصل في البقاء على الكمال الاكل بحسب المكن وبهذا الشق  
 من ما يقبل منه وانما انما كانت حال الاجسام الطبيعية في شوقها الطبيعي  
 الى ان يكون بنا الى الفعل بنا الى التحريك يكون جهره في شوقها الى ان يكون  
 على وضعه من انشأه التي يكون ان يكون له والى ان يكون على كماله من  
 كماله جهره في شوقها في جهره في شوقها في جهره في شوقها في جهره  
 فيه بالاول من حيث هو في شوقها في جهره في شوقها في جهره في شوقها  
 فيكون كماله لثباته في شوقها في جهره في شوقها في جهره في شوقها  
 الا ان كان في ان يكون على كماله في جهره في شوقها في جهره في شوقها  
 لان جهره في شوقها في جهره في شوقها في جهره في شوقها في جهره  
 الاول كماله في شوقها في جهره في شوقها في جهره في شوقها في جهره  
 فانه جهره في شوقها في جهره في شوقها في جهره في شوقها في جهره  
 في جهره في شوقها في جهره في شوقها في جهره في شوقها في جهره  
 عليه طلبها في الفعل الاكل لا يمكن بالتحقق فيكون بالتحقق وهو الحركة  
 لان التحقق هو اذا دام لم يحصل الاشارة في جهره في شوقها في جهره  
 في جهره في شوقها في جهره في شوقها في جهره في شوقها في جهره  
 وان كان ذلك في شوقها في جهره في شوقها في جهره في شوقها في جهره  
 على سبيل الانبات لثباته في شوقها في جهره في شوقها في جهره في شوقها  
 الحركة انشأه في شوقها في جهره في شوقها في جهره في شوقها في جهره  
 فيكون الشق الثاني في ان لا يكون في شوقها في جهره في شوقها في جهره  
 فدين جهره في شوقها في جهره في شوقها في جهره في شوقها في جهره  
 وتحكمها في شوقها في جهره في شوقها في جهره في شوقها في جهره  
 على سبيل الانبات في شوقها في جهره في شوقها في جهره في شوقها في جهره

بعد الامكان

تفصيل

فان

والجهر

ذلك









ويكون ما يقوله من الاول ما يقوله من المبدأ القريب الذي هو حقيقة  
 القريب شبهة سببية لا تتوقف على القريب ولكن كل تلك عقل غاوي شبهة  
 الا شبهة شبهة العقل العقل لا يلائقنا وانما شال كل عقل على نوع عقله  
 يشبه به وبالمثل لا يتوقف على كل عقل منها العقل على من سببه عقل العقل  
 الخ لا يلائقنا انما هو غاوي عقله على كل ما يقوله غاوي العقل  
 سبب العقل كونه العقل لا يصل الجسم فقد علمنا ان العقل لا يتوقف على  
 قصد من نفس غاوي العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 العقل لا يتوقف على العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 انما المبدأ في كل عقل كونه العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 يكون العقلان سبب العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 بعد الاول والعقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 العقل لا يتوقف على العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 يتوقف على العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 وكل عقل كونه العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 فربما من جسم غاوي العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 والعقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 من العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 ولا يتوقف على العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 ان يكون له سبب العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 ان يكون له العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على

الجزء

خافقها

عنه على سبيل قصد منه قصدنا ان يكون العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 لاجل ان يكون العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 غرض من بيان اشاع ان يقصد وجود العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 كذا انما يتوقف على العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 المقصد انما يتوقف على العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 اياها المقصد على انما يتوقف على العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 سبب العقل ان يكون العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 يتوقف على العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 عنه لا يتوقف على العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 عنه على انما يتوقف على العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 علمنا ان كماله وعلى سبب يقصد العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 المقصد انما يتوقف على العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 بل يكون على انما يتوقف على العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 بفيض ان العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 انه يقصد انما يتوقف على العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 لنظام العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 الى العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 بالقرن من كل وجه على انما يتوقف على العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 من نظام العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 يكون ان يحصل العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 عنه هي بيننا على انما يتوقف على العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على  
 ما يتوقف على العقل العقل لا يتوقف على العقل الا على انما يتوقف على

[illegible]

الكثير في العالم وقد اهاهوا هذا مع اذا المادة ويجريها انها فائدة فقط  
وليت سبب الجرد في من الاشياء على سبيل القول فان كان شئ  
من المادة ليس هكذا فليس هو مادة كما يشترط الاسم فيكون ان كان الشئ  
المفرد شئاً ليس على صفة المادة الا ابتداء الاسم فالمعلول لا دل  
لا يكون شبهه اليه على الترتيب في مادة الا ابتداء الاسم فان كان  
هذا التام من جهة يوجد عنه هذه المادة ومن جهة اخرى يوجد عنه  
اخرى لكون الصفة الاخرى موجودة بنسب المادة كانت الصفة  
المادة تفعل فعلاً لا يحتاج فيه الى المادة وكل شئ يفعل فعله من غير  
الاحتياج الى المادة ففائدة ولا غنية عن المادة فيكون الصورة انما هي  
غنية عن المادة والجملة فان الصورة المادة وان كانت على المادة  
وان في جملة الفعل لكانها ان المادة ايضا تأثر في فعلها من  
تخصيصها وتبينها وان كان سبب الوجود من غير المادة كما قد علم  
لأنها لكل واحد منها فعله لا هو في شئ وليس من جهة واحدة ولكن ذلك  
لاستحالة ان يكون للصورة المادةية تعلق بالمادة بوجود من جهة واحدة  
قد علمنا القول ان المادة لا يكون في غير هذه الصورة فقط بل  
الصورة فيكون العلة اذا كان كذلك فليس يمكن ان يحصل الصورة من كل  
وجود على المادة مستغنية عنها بنفسها فينبغي ان لا يكون ان يكون المعلول  
الاول صورة ما يدور لان لا يكون مادة اظهر فاجاب ان يكون المعلول  
الاول صورة غير مادة اصلها عقلية انت تعلم انهما عقلية ونفسية  
مفارقة كثيرة في ان يكون في وجودها شأناً لا يتوسطها العقل وجودها  
تلك تعلم ان جملة الموجودات من الاول اجساما اذ علم ان كل جسم ممكن  
الوجود في ذاته ولا يحتاج فيه ولا لاسباب لان لا يكون على الاول

الاول

بغير واسطة فليس كونه عند غير واسطة وعمل ذاته لا يجوز ان يكون الواسطة  
محملة لا لثبوتية فيها فثبت ان ان الواسطة محمولة هو واحد انما يوجد  
عنده واحد فالمحملة ان يكون عملها ان لا يلبس الثبوتية بل ان  
يكون فيها ضرورة او كثره كيف كانت ولا يمكن ان يكون العقل المتأخر قسري  
من الكثرة الا على القول ان العقل انما يمكن الوجود في الاول واجب  
الوجود وجوب وجوده بانه عقل وهو يعقل ذاته ويقبل الاول  
ضروريه فيكون يكون فيه من الكثرة معنى عقله لذاته ممكن الوجود في  
حينها وعقله وجوب وجوده من الاول العقل بذاته وعقله الاول  
وليس الكثرة له من الاول انما كان وجوده اسره بانه لا يلبس الاول  
بالفعل الاول وجوب وجوده فيكون ان الله يعقل الاول ويقبل ان كثره  
لازمت له وجوب وجوده على الاول ومن لا يمنع ان يكون عن شيء واحد  
ذات واحد في نفسه كثره اضافية ليست في اول وجوده ولا داخله في  
سببها اول وجوده ان الواحد هو وجوده واحد في ذاته الواحد  
بعدمه حكم وحال الاضافة او عدمه ويكون ذلك ايضا واحدا في وجوده  
لذاته في وجوده كثره ذلك لا في ذاته في وجوده من هناك كثره كل ما يلزم  
فيجب ان يكون كثره الكثرة في العقل لا مكان وجود الكثرة عن  
العقل لان الاول في ذاته الكثرة لكان لا يمكن ان يوجد منها وجوده  
ولا يمكن ان يوجد منها حكم في الوجود كثره هناك لا في هذا الوجه  
فقطه وان لنا في الوجود ان العقل المتأخر كثره في الوجود فثبت  
ان موجوده معاصر الاول بل يجب ان يكون اعلاها من الوجود  
الا انه في وجوده عقل وعقل اولان تحت كل واحد منهما وانه موجود  
القول الثاني في العقل انه تحت كل واحد من الاشياء في الوجود فيجب ان يكون

وصية

۱۲۰

الاولى

للكشف

امكان وجود هذه الشئ بمحض ذلك العقل الاول في الابعاد الاول  
الممكن فيه فالافضل ليس بالافضل من جهة كثره فيكون اذن العقل  
الاول لم يمتعه بما يعقل الاول وجوده على نفسه وما يعقل ذاته وجوده  
مكونه العقل لا لاقي ولا كمالا ولا في النفس بطبيعته امكان الوجود كما  
لما المندرجة في عقله لذاته وجوده جسمية العقل لا لاقي للمندرجة  
في جملة ذاتها العقل لا لاقي بوجه وهذا الامر المشارك للقر في ما يعقل  
الاول لم يمتعه عقله بما يخص ذاته على تحته لكن الاول لم يمتعه  
اعنى للمادة والصوره والمادة تبسط الصور او بشارتها كما ان  
امكان العجز يخرج الى العقل بالفعال الذي بخاذاي صورته العقل  
وكذلك لما في حال عقل عقده ذلك فكل شئ من الى العقل الفعالي  
الذي يدبر انفسا وليس يجب ان يذهب هذا المعنى الى غير انما يتخو  
يكون تحت كل غافر غافر فانما نقول ان لا زمر وجوده على عقله  
فبسبب ان العقل في كل من الكثر فيلزم عنه وتولد هذا ليس عكسي  
يكون كل عقل فيه هذه الكثرة فيلزم عنه كثر هذه المدة ولا هذه  
العقول متفقه الانواع حتى يكون مقتضى معانيها اشتغال رتبة العقل  
هذا المعنى ابتداء اثره فقولنا ان الافلاك كثره فوقها العدد الذي في  
المعقول الاول من جهة كثره المذكورة وحضرها اذا افضل كل ذلك الى  
صوته ومادته فيلزم عجزه ان يكون سببا لها وان احاطوا بالمعقول الاول  
ايضا يجوز ان يكون كل جرم متقدم منها على لان اقتروده لان الجرم على  
جسم لا يجوز ان يكون سببا له وما له قوة نفسانية لا يجوز ان يكون سببا  
جرمي في نفس اخرى وذلك لانها ان كل شئ لكل ذلك في كماله وصوته  
الشرعها فانما اذا كان عقلا لا لشاوان لا يجوز ان لا على سبيل

في الإجماع

22

الشيء وكان لا يحدث فيه من مركز الجرم غير من مشاركتهم في كل  
 نوع من صفاته الغلظ الى شيئا من هذه الأحوال لا فضل الا ان كان كاهن في  
 كان الامر على هذا لا يجوز ان يكون انفس الافلاك تصد عنها انفس في  
 اجسام اخرى غير اجسامها الا بالاسطة اجسامها فان صور الاجسام  
 كما لا يها على صفة من صورها بل لا اجسام فكما ان صورها يولد  
 تلك الاجسام فكذلك ما يصدر عن قوامها يصدر في اسطر مواءمة  
 اجسام ولهذا السبب فان التار لا يتغير جزاها التي هي في اجسام  
 ملاءمة اجسامها اذن جميعها محال والشر لا ينفق كل شيء بل ما كان غايلا  
 لجرمها او اما صور قوامها بل انما لا يولد الاجسام كالانفس في كل قسم  
 فانما جعلت خاصة للجسم بسبب انفعالها بذلك الجسم وفيه ولو كانت  
 صفات لذات والفعل جميعها لذلك الجسم كانت نفس كل شيء نفس  
 ذلك الجسم فقط فقد كان على الوجه كما قلنا ان القوى السارية  
 انظمة باجسامها لا تفعل الا بوساطة جسمها وترجع ان تفعل بمساحة  
 الجسم فشا لان الجسم لا يكون متوسطا بين نفس ونفس وان كانت تفعل  
 نفسا بغير توسط الجسم فلها انفراد في امره دون الجسم باختصاص  
 بفعلها ولذاتها ولذات الجسم وهذا هو الامر الذي نحن فيه ذكره  
 لم يفعل نفس ان تفعل بغيرها وانما لان النفس تفعل على الجسم السارية  
 وانما لان وضع لكل نفس في جسمه عنه في تلكه شيء فان من غير ان  
 يستغرق ذاته في شغل ذلك الجرم وفيه ولكن ذاته سارية في المقام في  
 النفس لذلك الجسم فخر لا تمنع هذا وهذا هو الذي نسبته للنفس في الجرم  
 ويجعل صفة ما بعد عنه ولكن هذا غير ان تفعل على الجسم فيكون له  
 اية والظاهر صفة خاصة به وان كان على الجمل التي هي صفاته

افلاك

عنها بعد

بواسطة

بشيء

انما صفاته النفس فبدان ووضح ان الافلاك لا يفرج ما يفرج ما يفرج  
 صفة الجرم وان كل افلاك مختص ببدانها او بجميع بشك في مبدل واحد  
 وما لا يشك فيه ان هذا اعتقلا لا يسطر صفاته بحيث مع حقوقها  
 القادر لا يفسد بل يبقى فديتين ذلك في العلوم الطبيعية وليس  
 عن العلة الاولى لانها اكثر مع وحدة الشرح ولا تأخذ من فعله  
 الا بغير توسط ولا يجوز ان يكون العلة الفاعلة المتوسطة من الاول  
 وبينها وبينها في المراتبة فان يكون عقلا لا يسطر صفاته فان العلة  
 المعطية للوجود اكل وجودها اما القابلة للوجود فقد يكون احسن  
 فيجب ان يكون العلة الاولى عقلا وحاديا لذات لا يجوز ايضا  
 ان يكون عنه كثرة تنفقه الشرح وذلك لان المتأثرة المتكثرة التي فيها  
 يمكن وجود الكثرة فيه ان كانت تحتلقة الحقائق كان ما يقتضيه كل واحد  
 منها شيئا غير ما يقتضيه الاخر في الشرح فلا يلزم كل واحد منها ان يلزم الاخر  
 بل يثبت لشيء كان كانت شقيقة الحقائق فيما اذا انحلت وكثرت ولا  
 انقسام فاده هنا القاذون المم الاول لا يجوز عنه وجود كثرة الاختلاف  
 الانواع فليست هذه الافضل لا يصفها كانه عن المم الاول لا يفسد  
 صفة اخرى موجودة وكذلك عن كل معلول ولا يحال حتى تنسب الى معلول  
 كل نوع كونه لا يفسد ان القابلة للكون كما انفسا المتكثرة العدد  
 بالشرح معا يمكن كثيرا القابل بسبب التكثير في واحد الذات وهذا  
 استمرار وجود الحقائق كلها فيكون دائما عقلا بعد عقلا حتى تكون كثة  
 اكثر فيكون الاسطوانات تبتدئ القبول تاثير واحد بالشرح كثر المم  
 من العقل الا في غاية اذا لم يكن البسطة الفاعل فيجب القابل ضرورة  
 فيجب ان يحدث عن كل عقل عقله وتنفق حيث يمكن ان يحدث الجواهر

علم

الصفات متحدة بشدة بالعدد لتكامل الاسباب منها التي هي قدوات  
 انشعاق كل عقل من اعلى في المراتبة فانه لمعنى فيه وهو انه بما يقابل الاول  
 يجبر عنه ويجرد عقل اخر منه وبما يقابل الثاني يجبر عنه تلك نفسه و  
 جبره وجره تلك كان عنه وسبق في توسط النفس العقلية فان  
 كل صورت في عقله لان يكون مادتها بالفضل لان المادة تنفصلها اقوام  
**فصل** في ما يكون الاستقسان من العقل لا بالمازاد المستوفى الكمال  
 المتفاوتة هذه هي احوالها وحوادث الاستقسان وانه لا يكون الا في  
 الاستقسية كانه فاسد فيكون مباديها القريبة الاشياء قبل  
 ان تكون المتباعدة كانه وان لا يكون ما هو عقله من سبب الوجودها  
 وهذا يجب ان يتحقق من اصول التي ذكرنا التكامل فيها وغرضنا من تقريرها  
 وهذه الاستقسان مادة تتشابه فيها وصور يتفصل فيها فيجب ان يكون  
 اختلاف صورها مما يعين فيها اختلاف في احوال الاعمال وان يكون  
 اتفاق مادتها مما يعين فيها اتفاق في احوال الالوان والافلاك يتفق  
 وطبيعتها فتشبه الحركة المتشابهة فيكون مقتضى تلك الطبيعة  
 يعين في وجودها للمادة ويكون مختلفا فيه سببا فيكون المادة للصورة  
 لكن لا تتشابه في الحركة المتشابهة في الترتيب والصور كما يكون وجهها بالاشارة  
 من واحد معين على ذلك في نفسها متشابهة واحدة وانما يتبين فيها  
 فلا يوجد لان عقلها الواحد عجزها الا بالرباط بين احدها الى امر واحد  
 فيكون يكون العقل المتفاوتة بل اخرها الذي يلائم اهل الذي يقصر عنه  
 بشارة كمالها المتفاوتة في فيه رسم صورها العقل اسفل من جهة الانتماء  
 كما ان في ذلك العقل العقل رسم الصور من جهة التفضيل لا في نفس  
 الصور فيها بالتحصيل لا بالظهور فانه اتفاق الواحد بعينه في الواحد كالتصنيف

التصنيف

واحد لا يشترك في الانقسام المتفاوتة فيكون اذا خصص هذا الشيء في  
 الثاني المتفاوتة في الاستقسان جبره من جهة الاستقسان فيحصل على  
 خاصية العام الذي كان ذلك في شجرة فاعرض عن هذا المتفاوتة صورة  
 خاصة وارتقى في تلك المادة وانتقل الى الواحد لا يحصل على  
 من حيث كل واحد منهما واحد بامر من امر يكون له بل يخرج الى الواحد  
 هنا الخصائص المختلفة ومختلفات المادة معدلات في المعدل كانه  
 يعد عنه في المستعملها يصير مناسبة لذلك الامر في عينه او في  
 من مناسبة لشيء اخر يكون هذا الامداد من جهة الوجود ما هو في  
 من الايام الى الالهية للصورة ولو كانت المادة على الترتيب الاول المتشابهة  
 تشبهها الى الصديق فمما يرجح احدهما الله في الجملة المتشابهة الموزون  
 فيه وذلك الاختلاف وايضا منسوب الى جميع الموازنة واحدة فلا  
 يجب ان يختص بوجه مادة دون مادة الا بالامر ايضا يكون في تلك  
 المادة وليس الاستعداد الكامل وليس الاستعداد الكامل الانشائية  
 كاملة لشيء بعينه هذا المستعدة وهذا مثل الماء اذا افرط تسخينه  
 فاجتهدت الحرارة في الترتيب والصورة المائية وهي بعين المناسبة  
 للصورة المائية وشدة المناسبة للصورة النارية فاذا افرط ذلك  
 واشتد في المناسبة لا استعدادا فصار من خواص الصورة النارية  
 ان تنقص من حرمة ان سطل لان المادة ليست تنقص بل الصور  
 توافرها انما يناسب اليه من المبادي الاولى في وجودها بل من خواص الصورة  
 كذلك الصورة التي تقوم هذه المادة لان قد كانت المادة قائمة دونها  
 فليس تمامها على الصورة وصورها بل بواب المبادي التي قبلها طبعها  
 او بالاسطة اخرى مثلها فكل كانت من المبادي الاولى وصورها لا تنقص

عن الصوت ولو كانت من الصوت وحدها لما نسبت للصوت بل انما النسبة  
من الحركة لتشبه من هذا الزمر وطبيعتها الطباع الخاصة بطلان تلك  
فكذلك المادة هي اقربها مع الطبيعة المشتركة كما يكون عن الطباع الخاصة  
وعن الصوت كما ان الحركة لا تخرج الا من هذا المكان فكلنا المادة اخر اللغات  
هنا وكان الحركة هنا لتابعة لطبيعتها ما لقى كذلكنا المادة ههنا  
مواظفة لها بالقوى وكان الطباع الخاصة المشتركة هنا كسبادة  
الطبيعة الخاصة المشتركة ههنا فكذلك ما يلزم للطباع الخاصة  
المشتركة ههنا من التباين المختلفة المتباعدة لما فيها من سبب الحركة  
مبدأ التغير الاخر لا يتطاول ههنا وكذلك لا تخرج نسبتها هنا لسبب  
لا تخرج نسب هذه العناصر من معين ولا جسام السماوات تاتي في  
اجسام هذا العالم لا كبقية تاتي في جسامها وتفرق منها الى هذا العالم  
ولا تنفصل ايضا تاتي في ارض هذا العالم وهذه المتاعيل من الطبيعة  
التي هي بين هذه الاجسام كالكمال في الصور حادثة عن التغير في  
في القلادة بمعونتها قال من من المنسبين الى هذا العلم العلم العظيم  
لا تفسد في رجبها ربيته على ما تاتي في حشون فليس هناك كبر  
التغير في حشونها اذ ما بعد عنه يبقى ساكنا في حشونها التي لا تكلف  
حتى يصير في حشونها الى التماسه يكون حاد او كنهه اقل من التماسه  
الارض منه يكون كثيفا او كونا اقل كقوام الارض قلنا الحركة لا تكلف  
بوجوبها انما الطبيعة اذا لم يفسد ما من الحركة واما من البر والطين  
التي هي على الارض هي ارضه والذين على النار هم ارضه فذلك سبب كبرها  
فما هو ما قد تعلق باله وليس ما يمكن ان يتحجج الكلام القبيح ولا يفسد  
عند التفتيش وفيه ان يكون الامر على ما في اخرى ان يكون هذه المادة

الطبيعي

عنهما

فوق

التي يحدث بالشركة يقضي اليها من الاجرام السماوية ما من اربعة  
الجزء واما من صوت متحرك في اربع حركات كل واحد منها اربعة  
جسيمات فاذا استعدنا الى الصوت من فلهذا الصوت لو كان ذلك كله  
يقضي عن حركته واحد وان كان هناك سبب من جسيمات الانسان  
الحقيقة فاما انما انما ردتان تعرف ضعفها قال قائل انهم يقولون  
ان يكون الرجاء او الجسد وليس له في نفسه احد من الصوت المتحرك  
الجسمانية وانما يكتب سائر الصوت بالحركة والسكون ثانيا وينبغي ان يقال  
اختلاف هذا بينا ان الجسم لا يتكامل له وجود بحركته الجسمانية  
يقترن بها صوت اخرى وليست صوت الحقيقة بل هي الابعاد فقط فان  
الابعاد تتبع في وجودها صور اخرى ويتولد الابعاد الطولية والرسب  
تتصل حال التحول من الحركات والتكاثف من البرودة الى الجسمانية  
حتى يصير بحيث يقع في الحركة حتى يتحد بتابعه تلك الحركة المتابعة التي  
بينما انها ليست قير بل طبيعية الا وقد تمت طبيعة كبريها ان يكون اذا  
تمت طبيعتها يستحفظ باصل المواضع لا تتحفظ بانها انما تستحفظ حيث  
الحركة والبار يستحفظ حيث السكون ولا يفكر في انه لم يوجب لنفسه  
ثباتا للمادة ان هي بطا الى الحركة فمعرض له البرد ولبعثها ان جاء في الفرق  
انما الان فان السبب ذلك معلوم اما في الكليات فالقوة والقل والافاق  
خبرته عن احد فالتة في حشون اجزاء العناصر كبريها ولا تذا تكون  
جزء منها في موضع ضروري انه ان يكون سطحه في الفرق فالتة الحركة الى الفرق  
كان ذلك السطح الى القوة من السطح الاخر واما في الفرق فالتة السطح  
منه الى الفرق وسطح منه الى السطح الاخر فالتة السطح الى الفرق كبريها  
ارجيت له ضرورة وضعا اما الاشياء من هذا النوع فالتة السطح الى الفرق

الجسمانية

فالتة



الاول دفع صحيح كثر من ذلك وانما لا يلاحظ انما دفعه منع ما لم يشر في  
 التماس على التماس انما لا يلاحظ انما دفعه منع ما لم يشر في  
 بهذا الاستعداد الخاص وما يشبهه وجميع سبب الشرح انما وجد فيها  
 تحت تلك القصة وحده ما تحت القصة بغيرها بالقياس الى ما لا يوجد كما  
 علمت في الشرح انما يصيب اشخاصها في وقتها والافان محفوفة  
 وليس في الحقيقة في كثير الاشخاص لانها من الشرح انما العلم ان الشرح انما  
 هو في الحقيقة انما لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا  
 وانما لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا  
 الاول ولو وجد كان على سبيل ما هو فضل من الكمال انما لا يكون  
 الكمال انما لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا  
 في ذلك من غير فيه وهذا المستند في هذا المستند في هذا المستند في هذا المستند  
 بل يجب اعتبار ما لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا  
 او غير ذلك انما لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا  
 في انما لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا  
 عنه وانما لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا  
 حذر ذلك وانما لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا  
 قبل ذلك انما لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا  
 الكمال انما لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا  
 متفق في الطبع في الشرح في الشرح في الشرح في الشرح في الشرح في الشرح في الشرح  
 ذلك الشرح في الاشياء من تامة الحاجة الى ما لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا  
 بحيث تتفاد وتفق على افعال لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا  
 ولما لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا

منها

على الضرورة الى الافاة رد له رجل شريف وجب احراقه لو كان القليل  
 شفعها بها الشفع العام فوجب ضرره ان يكون الخير المحرك في هذه الاشياء  
 انما يكون في هذا المكان يمكن دفعه في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح  
 ان تتركه في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح  
 يكون في طبعها في هذه الاشياء وجوبه اذا كان عدل من شرف من عدم واحد وهذا  
 ما لا يكون في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح  
 هذا القليل من الخير لا يكون في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح  
 في مقتضى العقل في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح  
 مثل هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح  
 ان يقتصر جوده فان قال قائل فقد كان جازيا في وجود المبدأ في هذا الشرح في هذا الشرح  
 من هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح  
 جازيا في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح  
 ليس هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح  
 العقلية والنسب في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح  
 في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح  
 وتلك الاشياء في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح  
 وكان انما لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا  
 فتدعى الى الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح  
 اعظم خلل في نظام الخير الكلي بل انما لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا  
 الى ما لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا لا يكون شرا  
 هو الحاصل ان الجوده المبدأ في الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح  
 يكون في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح في هذا الشرح

يسئل

يكن







تختلط بالمتنوع لا يزداد لنا الا وهو كونه شاملا لما هو الحس المطلق  
 الحس المطلق بالمعنى الحق ويتحد به وتنشأ به من حيثته وتنشأ من حيثته  
 وضارته من جهة واحدة اقصاها بالكالان المستعمل كمن للمعنى الاخرى  
 يرتجبه في المرتبة التي يتبع معها ان يقال اننا افضل وانتم منها بالانسانية  
 البرية من الوجه فضله وتماثل كونه وسائر ما يتم به التفاضل المعرك  
 مما ذكرناه واما الدوام فكيف يفسر كلام الابدى بتمام الحقيقة انفسه  
 شدة الوصول فكيف يكون حالنا وصوله لافاقه الشطح بالقياس الى  
 هزات في جوهريه باله حتى يكون كانه هزات في الاصل ان العقل والفاعل  
 والمفعول في واحد او قريب من الواحد اما ان المعرك في وقت كذا فيكون  
 يفتي باننا انما اشتداد لا كما فارقنا بغير تفرقة في وقت كذا فيكون  
 فان النسل انفسه اكثر عدده من كانت واشتد غيبا للمعرك واشتد حرجا  
 عن الزيادة في العقل الماخلة في معناه الابا المعرك لها التي تفرق بالمراد  
 وظاهره فكيف يقال هذا الا ان ذلك لا يزداد الا ان ذلك كيف تفسر هذه  
 اللذة بالذات الحسية والبهيمية والعقيدة ولكننا في المناو وبنهاهنا  
 وانما لنا في الزيادة لا نخرج تلك اللذة اذا حصل عندنا في مناسباتها  
 كما او مانا اليه في بعض ما قد نشأ من الاصول ولذلك لا نطلبه ولا نلحق  
 اليها اللهم الا ان يكون قد حصلنا برة الشهن والغضب فاعوانا من  
 اعتادنا وطالنا اننا في تلك اللذة فح ومانا تحلنا منها في الاصل  
 ونحضر صامتة في الاصل المستكاثت واستباح المطر بان النفسية  
 التذاتنا الى التذاتنا ذلك في التذات الحسية يشق فاعوانا في  
 اللذة الى التذاتنا في طعمها الى بعد من ذلك بعدا غير محدود وان  
 تفرقا اما لك في بعض ما يتمك وتحت عينك من غير تفرق بين الطعمين

وهذه

واحدنا

النفس

استخففت بالثمن ان كنت كرم التقى بالانفس الغاية ايضا فانها ترك  
 الشهوات المعترضة وتقتل الغرائز والالام الفاحشة بسبب انفسها  
 او تحل او تفسد سوء قالة وهذا كمالها انما عقلة ببعضها وادبها  
 فترى على المرزاة الطبيعية ويصير على الكرمات الطبيعية فيعلم ان  
 ان الغايات العقلية اكبر على الانسان في محطرات الاشياء فكيف في الامر  
 النبيلة الخالصة لان الانفس الحسية تحس بالحق المحض من الخير والشر  
 ولا يحس بالحق المحض بالنسبة لما قبل من المعاني وما اذا انفصلنا عن  
 البدن فكنا نساقن انفسنا بتبعية اليد من كمالها التي هي من مشرقها  
 ولما قصدت الى الطبيعة نازعا اليه اذا اعتقلت بالفعل ان من جرد الآات  
 اشتغالها بالبدن كانت غاياتها اذ اهاذا وعشوقها كمالها في المرض  
 المبدل لما تجمل كمالها في الامر اضل الاستدانة بالحدوا اشتهاه ويميل اليه  
 من الميراث الى الكرمات في الحقيقة فخرج لها من الاصل نكاه  
 ما يعرض من اللذة التي اوجبنا بجردها ودلنا على عظم نيتها فيكون  
 ذلك من الشهوة والعقوبة التي لا يدعها تفرقنا لنا لا نقصا لتعدي  
 الزهر الخراج ويكون مثلنا مثل الحد الذي او مانا اليه فيما كان  
 الذي هو في هذا وزهر من فتننا المادة اللابسة وجه الحسن والشهن  
 فلم تاذ فخرنا في ذلك العار فشرعنا بالبلاد العظم ولما اذا كنا لنفوق  
 العقبة بلغت من التفرح لمن الكمال يمكن به اذا فارقنا البدن ان  
 تسكن الاستكالات التي طمان يبلغه كان مثل الحد الذي  
 اذ في العظم الا ان صغرنا في الاشياء كان لا يشعر به نرا منه الحد  
 فطالع اللذة العظيمة دفعة وتكون تلك اللذة لا من جنس اللذة الحسية  
 بل من ايقاعه بل في ذلك كمالها الطيب التي هو في الحقيقة المحض

تفرق في واحدنا



۱۱  
وَبَلَّوْهُ

سنة  
الكمال

فان التوسيط بسبب غلبة الطرفان دائما فخرجهم من قبل كما كان البدن  
 الذي يفر من ربه ويغفله عن الشوق الذي يتجده وعمر طلب  
 الكمال الذي لا يعزل الشعور بل يجمع الكمال الى حصوله او الشعور الى  
 انقطاعه عن غلبته لان النفس تنطبع في البدن او تستقر فيه  
 بل لا بد ان تكون في هذا وهذا الشوق الى الحيوان كما استقر اليه  
 وما يورده عليها من عوارضه من ما يتغير فيها من مكان مبداءها البدن  
 فاذا فارتدت وفيها الملكة الخاصة بسبب الاندفاع اليه كانت قوتها  
 من حالها وهي فيها يتغير في ذلك وتولد عنها من ركة الشوق الذي  
 هذا الى الكمال بما يتغير فيه معها ليكون محققا لاندفاع الشوق نحو الكمال  
 ويجرد عنها كل الحركات المنشوعة ما يعطل اندفاعها ثم تلك الحاسة  
 البدنية متضادة لبحرهما موزونة فانما كان بينهما انهما اقيم البدن  
 تمام انفسا فيه فاذا فارتدت الفعل البدن تحت تلك المادة وقاد  
 بها الذي عليها لكن هذا الذي وهذا لا يبرر الا لازم بل امر غرض  
 غريب والغرض من هذا لا يتم ولا يتحقق وزول ويطلب مع ترك الاندفاع  
 التي كانت تحت تلك الحاسة فيكون هذا الذي ان يكون التعقيد الذي  
 يجب ذلك غرضه خالته بل زول وتحويل الى كمال حتى تزكو النفس ببلغ  
 السعادة التي تقصدها واما النفس البدنية التي لا يكتب الشوق فانها اذا  
 فارتدت البدن وكانت غير مكتوبة للحيات البدنية الودية صارت الى رقة  
 وجه الله ونوع من الانحراف كانت مكتوبة للحيات البدنية الودية  
 عندها هي غير ذلك لا تعقيد من وراء ولا ينافي ويكون الانحراف من  
 الى مقتضاها فيعقب عنها باشد ايقظ البدن ومقتضايات البدن  
 ثم ان يحصل الشوق الى الكمال ذلك قد طلعت وتخلت الغفلة الى البدن

9

عجائب

قد نرى شيئا من ان يكون ما قاله البعض لهما اختارا لهما عند الاصل  
ولكنه قد رتبنا اليه وقد خرج فيما نحن في الاعتقاد في ما قبلنا الى ان يكون  
لاشك في كل مثل ما ذكرنا لطبا العالم وصورة انفسهم في ذلك انما  
انما انما الامان وليركضوا الى الحق الذي يرونه كما قد رتبنا  
ذلك السادة في كل مثل انفسنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا  
شبهه في كل مثل انفسنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا  
موضوعه لعل انفسنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا  
الاخرى في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا  
جميع ما قبلنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا  
الاصل في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا  
نفسنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا  
ناجيا لعلنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا  
المحور على كل ما رتبنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا  
العوارض في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا  
بما التي نحن في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا  
يتبع من كل ما رتبنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا  
ارتبنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا  
هذا الموضع في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا  
وان لم يكن سبب من كل ما رتبنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا  
سبب من كل ما رتبنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا  
والكتاب الذي في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا  
من كل ما رتبنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا في كل ما رتبنا





لنا فاعلموا هذه تلك الازادة ليست اذ منسلسلة في ذلك الجزء النهاية  
 بل انما هو من خارج ارضية وسماوية الارضية ينتهي الى السماوية  
 اجتماع ذلك كله من وجوب الازادة واما الاتفاق فهو حادث عن  
 مصداقات هذه فانما حصلت الامور كلها استندت الى ما وحيها بها  
 تزل من عند الله تعالى القضا من الله سبحانه فوضع الارض البسيطة  
 فالتقى بها ما يوجب اليه القضا على التدبير كانه موجب اجتماع  
 الامور البسيطة التي تب من حيث هي بسيطة الى القضا والامر بالكلية  
 ولو لم يكن لنا انفس الناس لم يجرى الخلق في الارض كلها جريشا  
 وطبايعها لهم كيفية جميع ما يدور في المستقبل وهذا العلم الذي لا يحكم  
 مع ان ارضنا الاول وثقة ما لم يستند اليه وان يلقى في تدبيرها  
 القدر اما ان يجرى بما حاد في انسانيات شعيرة او خطاية في انسانيات فانه انما  
 يقر على الاول خير واحد من اسباب الكائنات وهي التي في السماء على  
 لا تقدر من عند الاحاطة بجميع الاخر الى ان يفيها السماء ولو من ان ذلك  
 ووقوعه لم يكن من جعلنا ونفس بحيث تقف على تدبير جميعها في كل وقت  
 وان كان جميعها من حيث فعله وطبيعته معلوما عندنا وذلك كما لا يكون في  
 ان يعلم انه وجد اول وجوده وذلك لانه لا يقدر ان يعلم ان النار حارة  
 مستحقة وقابلة كذا وكذا في العلم انما نحن في العلم انما حصلنا في علمنا  
 من الحس البسيط الملمة بكل حدث وبقدرته انما هو ذلك ولو لم يكن انما  
 او نفسه بحيث تقف على تدبير جميع ذلك لم يتم لنا الانتقال الى المراتب  
 فان الامور المكية التي في طريق المراتب انما هي التي في المراتب من الامور  
 التي لم نحصلها كما اعدوها وبين الامور الارضية المتقدمة والار  
 فاعلموا انفسكم انما هي باهرا وانها ليست في المراتب وانما هي في المراتب البسيطة جميع

عند

لنا

من الامر وسوجب كل واحد منها حصة ومسا كما كان متعلقا بالموجب  
 يمكن من الانتقال الى المراتب فكل من لنا اعتداه على انفسهم وانفسنا  
 ان جميع ما يعطون من مقدراتهم بحكمة صادقة **فصل في انما المراتب**  
**وكيفية دعوى النبي الى الله والمعاد اليه** وقولنا ان الله من المراتب  
 الانسان بفارقها الى المراتب بان الله لا يحسن بعينه انفسه وخصه  
 واحدته في تدبيره من غير ان يكون له علة في ذلك حاجته وانه  
 لا يجوز ان يكون الانسان كهيئة اخرى من نوعه يكون ذلك الاخر ايضا  
 كهيئة وتخلو يكون عندنا لا يتقلى الى ذلك ولا العزلة عندنا وهذا  
 يتجلى للاخر في الاخر فيكون في هذا الحق في الاجتماع كان امره وكيفية هذا  
 ما انطقوا به عند المراتب والاجتماعات فمن كان منهم في حجة انما في عقد  
 مدبرته على سبيل المعيشة وقد وقع منه ومن شركائنا القضا على  
 الاجتماع فقط فانه في حجة على جبره في هذا الشيء من الناس فاحدكم لكان  
 الناس مع ذلك فلا يكون انما من اجتماع ومن تشبه المدينين فاذا  
 كان هذا ظاهرا فلا يقدر في جبر الانسان ويقال له من مشاركه ولا يتهم  
 المشاكره الا بهما كمالا في ذلك من سائر الاسباب التي يكون له ذلك  
 في المعاملة من سنة وفعل لا بد له والعامل من سائر ومعدلات لا بد  
 من ان يكون هذا بحيث يكون له في المراتب من المراتب ولا بد من ان يكون  
 هذا انسانا ولا يجوز ان يكون الانسان ادهم في ذلك في حجة تدبيره  
 ما له على ما عليه ظاهرا في الحاجة الى هذا الانسان في ان يرفع الناس  
 وتصلح احواله في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب  
 وتصلح احواله في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب  
 ولا يكون انما انتفع في البقا او جبر الانسان في الصالح لانفسه وسيدرك

شكل

يشمل ذلك

الانسان

كاسلف متافكر واجتهاد ان يكون الفناء الاول يتوقف على الفناء الثاني فيحصل  
 هذا الذي يشاهد ان يكون البطل الاول لا الملاكم بعد ما يعلم ذلك لا يعلم  
 ولا ان يكون متابع في نظام الامر يمكن وجود الشر في حصول التسليم هناك  
 لا لا لا يوجد لا كيف يجوز ان لا يوجد ولا هو متعلق بوجوده من غير  
 من وجوده اجاب ان لا يوجد من وجوده واجبان يكون انسانا واجبا ان يكون  
 له حق من حيث السائر السائر حتى يستلزم الفناء في علم الوجود فلم يتغير  
 شئ فيكون لا المتغير الثاني اجترابها هذا الانسان اذا وجد مجابا في  
 السائر السائر بتا بان الله امره ووجهه وانزاله والحق المتكامل  
 عليه ويكون الاصل الاول في الحقيقة تفرقه بايم انهم صاعقا واصدا فاذ  
 فاذ فالاول الشر العارضة وانزعه من طاع امره فانه يمكن ان يكون  
 الامر له الحق فانه قاعدة في طاعه العا لمساعد على عطاء العا  
 المتفرقة على الحرس وسما للشر على الاصل الا له والملاكمة والسمع  
 الطاعة ولا ينبغي ان يشكهم شئ من معرفة الله في معرفة الله واحدا لا  
 فيه لا فان لم يدرك علم الان حكمه ان تصدقوا بوجوده وهو غير متاخر  
 في مكان ولا تقسم القول ولا خارج العالم ولا داخله ولا شئ من هذا  
 الحس قد عظم عليهم التفرق وشيئا غير بايديهم الذين واقفهم في حال  
 غلبه فله ان كان العالم الحق الذي يشذ وجوده ويندرك في خاتم  
 لا يمكن ان يتصور هذه الافعال على وجهها الا بكدها ما يمكن التفرق منهم  
 ان يتصوروا حقيقة هذا التوحيد والتفرق في المثلث ان يكونا بشل  
 هذا الوجود ويقعوا في فناء ونصيرها الى المباحثات والمقاسبات التي  
 تصدق من العلم والدينه وبعاد فقههم في طاعته فانه لا يصلح ان يدنيه  
 وساقية واجبا لم يكثر فيهم في الشكوك والشبه وضعه امره على العلم

الامس

۵  
الاحوال

فوضهم فكلهم له في الحكمة الالهية ولا انسان يصلح له ان ينظر الى  
عنده حقيقة كنهها العامة بل يجب ان لا يرخص له تعرض شيء من ذلك  
بل يجب ان يعرفهم جلالته وعظمته بروعه واشده من الاشياء التي  
عندهم بجلالة ومجده وبقوة العلم به من هذا هذا الله اعلم بالاشياء  
والاشياء ولا شيء الا شئ ذلك يجب ان يعرفهم لعل العباد على وحدانية  
يتصورون كيفية ذلك اليه نفوسهم ويضرب السعادة والسقا  
اشا انما يصوره ويتصورونه واما الحقيقة ذلك فلا يليح لهم منه الا  
امر محمدا وهما في ذلك شئ لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا هناك  
من الله ما في ذلك عظيم ومن الامور ما لم يدرك عقولهم ما علم ان الله  
يعلم وجه الحقيقة هذا يجب ان يعرفه على ما الله جل وعزه علم ما علم  
ولا يرب في شئ خطأ على مؤمنه واشادات يستدعي المتعبد بالحكمة  
لنظر اليها الحكيم **فصل في العبادات ومنفعاتها في الدنيا والآخرة**  
وان هذا الشئ الذي هو الحق لا يتكرر وجود مثله في كل وقت  
فان المدة التي قبل ان يخلق الله في كل من الامم فيجب ان لا يكون  
الشيء قد قبل ما يشاءه ويشعره من المصالح الانسانية تعبدوا  
شأنها الداعية في ذلك كما شئ الناس على علمهم فيها بالصانع العالما  
وحسب سبب وقوع النسيان فيه مع تقاض الوقت الذي كان في شئ  
يكون على الناس في حال الحق بكل حال عليه فيهم مد مستقار حتى  
يكون الذي يقاوم سبيل صائب المنطق منه فيعود به انكر كثر زائس  
بما لا ينفع لهم فانه وبجبان يكون هذه الامور التي تروى بما لا  
المعاد والامور الدائمة فاما في الدنيا لا يكون الا بفاظا يقال  
ان نوى في الدنيا ان يقال العلم هذه الامور التي قبل الله ويتو

بها الجزاء الكثرة وان يكون تلك الاصل الحقيقة على هذه الحقيقة  
 الاصل مثل العبادات الموقوفة على الناس بالجملة يجب ان يكون  
 فيها منبتها والبتها اخصا حركات وايضا اعدام حركات تنفي الى  
 فاما الحركات فتشال الصلوات واما اعدام الحركات فتشال الصور  
 وان كان معنى عدمها فانه يخرج من الطبيعة تحركاتها بغير حصة  
 انما على حمله من الامر ليست هذه في ذلك حسب ما سوي من ذلك  
 وانما نقرها الى الله ويجب ان لا يمكن ان يخلط بينه الحق والباطل  
 في تقويم السنة وسطها والمنافع المتويها للناس في ان يفعل ذلك  
 وذلك مثل الجاه والحق وان يعين مواضع من البلاد بانها اصل الموضع  
 لبيادة الله وانها خاصة الله تعالى وتبين افعالها لبيادتها لئلا  
 وانها في ذات الله مثل القرين فانها ما يميز في هذا الباب معونة  
 والموضع الذي منفعته في هذا الباب هذه المنفعة اذا كان في ذلك  
 الشارح وسكنه فانه ذكره ايم وذكره في المنفعة المذكورة فالبية  
 لذكر الله والملازمة والملازمة كما هو ان يكون نصب غير الاجتهاد  
 كانه في الحولان يقرض اليه مهاجرة وسفر ويجوز ان يكون اشراف العباد  
 من وجهه ما يرضى بوليها ان يحاط به وسماح اياه وضاربا اليه  
 بين يديه وهذه هي الصلوة فيكون ليس للصلي من الاحوال التي يستعد  
 للصلوة ما جرت العادة بمواضع الانسان نفسه به عنه لقاء الملك  
 الا انما من اطمانه والتنظيم وان يرس في الطمانه والتنظيم منها  
 بالبقاء وان يرس عليه فيها ما جرت العادة بمواضع الانسان نفسه  
 لقائا الحول من الخشوع والتكبر وفضل الجهر في الاطراف وتترك  
 الانكشاف والاحطال وكذا الجهر في كل وقت من اوقات العبادة

ما هو

سورة

ورسوما معروفة هذه الاعمال تنتفع بها العباد ورسوخ ذكر الله تعالى  
 العباد في انفسهم فيعلمون ان الشئ بالسن والشئ بالسن بيب ذلك وان  
 لربهم شئ هذه المذكرات تسامع جميع ذلك مع انفسهم في انفسهم  
 ويضعهم في هذه العادة عظيمة فيما بين به انفسهم على اعرفه وانما  
 الحاشية اكثر منفعته هذه الاشياء ايام في العباد فانه في العباد  
 الحقيقي الثبات في العادة في الاثر مكتوبة بتزوير النفس في النفس  
 بتعبها عن اكتسابها لثبات البديهة المضادة لاسباب العادة  
 وهذا التزوير يحصل لاختلاف ملكات والاختلاف في المكان كتب  
 بافعالها انما ان تصرفها عن البدن والحواس بغير ذلك العادة  
 انما لها اذا كانت كثيرة الرجوع اليها لا يتنقل من الاثر الى البديهة  
 ومما ذكره ذلك في بعضها عليه افعال متبعة في حارة الطرفة  
 بل هي في التكلفة فانها تتعب البدن والنفوس في الجوانية وتمنع لادائها  
 من الاشياء والكسور وفصل العناء واتحاد الفزعة واجتناب الرياض  
 الا في الكتاب اعراض عن اللذات البهيمية وتعرض على النفس المحاول  
 لتلك الحركات ذكر الله والملازمة والملازمة لاسعادته شامات في قوله  
 فيها هيبة الاخر خارج عن هذا البدن وتأثيراته وملازمة الله على البدن  
 فلا ينصرف عنه فاذ اجرت عليها افعال بديهة لتتوفر فيها هيبة ملكة  
 تاييدها لتلك الحركات في تلك اليها متقاربة له من كل وجه ولذلك لما قال  
 القائل الحق الحسنات من الحسنات فان ادام هذا الفعل من  
 استعاد ملكة التفتان الى جهة الحق باعراض عن الباطل وصار في  
 الاستعداد للتخلص الى السعادة بعد المفاصلة البديهة وهذه  
 الاصل في العمل فاعمل في ريقه عداتها في ريقه من عند الله وكان

سورة

اعتقاده ذلك بل يرى كل قائل ان شدة التمسك بغيره لمكانه يمان  
 فهو من هذا الزاوية فكذلك الاستعلاء ليس يعلم ان النبي من عند الله  
 بارسال الله وواجبه الحكمة الالهية ارسل الله وان جميع ما يسمونه فان هو  
 من عند الله وان يسمونه وان ما يسمونه من عند الله فالنبي فرض عليه من  
 عند الله ان يفرض عبا فان يكون في العبادات للعبادين  
 فيما يقربهم اليه السنة والشيعة التي هي اسباب وجوبهم وبما يفرضهم  
 عند العباد من اقدار ليقربهم كما هم ثم هذا الانسان هو المسمى بالشيخ  
 الناس على ما ينظم اسباب معيشتهم ومساكنهم فادام وهو انما  
 تميز عن سائر الناس بخاصة **فصل في عقيدة المدينة وعقيدة البيت**  
**الشيخ والسكنى الكلية في ذلك** ويجوز ان يكون المقصد الاول  
 للشا في وضع المدن ترتيب المدينة على اجزاء ثلاثة المدبرون و  
 الصناع والحفظه وان ترتب كل جنس بينهم رئيسا يترتب عليه رؤسا  
 وتكون رؤسهم رؤساء بلوتهم الى ان ينتهي الى الغلة الناس لا يكون  
 في المدينة انسان معطل ليس له مقام محدود بل يكون لكل واحد منهم  
 شفعة في المدينة وان يحرم البطالة والتعطيل بان لا يعمل احد  
 الا ان يكون له شفعة في الخط الذي لا يمتنه للانسان ويكون خبثه  
 معفاة ليس لها كلفة فان شغلها يجبر ان يرد عنهم كل ارض غارة  
 نظام من الارض فان كان السببية ذلك مرضا او اضرافهم شغلا  
 يكون فيه الشغل ويكون عليهم قيم ويجوز ان يكون في المدينة وجها للشغل  
 بعضه من شغلهم فخر على الارباح الكلية والطبيعية كالزراعة والتجارة  
 وبعضه من شغلهم فخر وبعضه يكون من اعمال السائدين للشيء الثاني  
 ويكون ذلك من الصانع شغلهم واذا كانت الحرفة التي لا يشتغلون

بصناعة وتنفق على الذين يعملونهم ويزيل الكسب بالماضي زمانا يكون  
 الناس من اى قتل المايوس من صلاتهم وذلك فيجب فان قوتهم لا  
 يحجب بالمدنية فان كان لا شغل الا شغل من قوتهم من يرجع الى فضل  
 استطاعه عن قوتهم ففرض عليهم كفايتهم والعلاقات كلها الا ان على  
 جنائزها بل بحسب ان ليس بعضهم على الدنيا ثم وذا الذين لا يروونه  
 ولا يحرقونه ويكون ما من من ذلك عليهم مخفقا فيه بالمصلحة المطلقة  
 ويكون ذلك في جنائزات تقع خطأ ولا يجوز احوالهم جامع وتوقعها خطأ  
 وكما انه يجوز ان يحرم البطالة كذلك يجوز ان يحرم الصناعة فان تقع  
 فيها النقص لا تستلزم الا ان لا تضر من غير مضار يكون ما اذا ثبثها  
 وذلك مثل القار فان الغامر باخذ من غير ان يعطي منفعة اليه بل  
 يجبان يكون الاخذ اخذ من صناعة يعطيها فائدة تكون عوضا اما  
 عوض حرام او عوضا هو منفعة او عوضا هو ذكر جليل او غير ذلك  
 مما هو معدود في الجزاءات البشرية وكذلك يجوز ان يحرم الصناعة فان تقع  
 بهو الى اضداد المصالح والمنافع مثل تعلم السحر والصرعة والقتال  
 وغير ذلك ويجوز ان يرضى المرء ان يفتنى الناس عن تعلم الصناعات الداخلة  
 في الشغل مثل المداواة فانها تطلب زيادة كسب من غير حرج فتحصل وان  
 كانت اداء منفعة ويجوز ان يرضى الامتثال لشيء وان وقع فيها ترخيص لشي  
 الى ضد ما عليه بناء اصل المدينة مثل الزنا والخطا التي يدخل الاشياء  
 من الفضل ان كان المدينة وهذا لترويج ثم اول ما يجزى يشرع فيه  
 هو اصل الترويج المؤدى الى التنازل وان يدعو اليه ويجوز عليه  
 فان به قدار الانواع التي يقاها دليل ويجوز الله تعالى وان يدبر  
 يقع ذلك في غير ما ظاهرا لا يقع رتبة في السب يقع بسبب ذلك تطل

اقباله  
مخبرهم

نوعه

انتقال الموارث التي هي اصول الاشكال لا الما لا بد منه فالمعينة  
 والمال منه اصل ومنه فرع والاصل هو دورا وشارعا وهو دورا  
 الاصل من هذه الثلاثة المودف فانه ليس عتبت وانما هو ان  
 كالطبيع قد يقع في ذلك اعني فاما الما كما ان في حلقه وحين اخرى  
 مثل وجه وجوب نفقة بعض على بعض ومعاونة بعض لبعض وغير ذلك  
 مما اذا تامله القائل في وجهه ان تلك الاشكال في ثبوت هذه  
 حتى لا يقع مع كل تزوج فترى في ذلك الاشكال في الجماع لا يولد  
 ودليلهم والى وجهه احتياج كل انسان الى الزوجة ووفد النافع من  
 الضرر كونه وان كان اسباب المصلحة المحبة والمصلحة لا تستلزم  
 والاشكال لا تحصل الا بالعادة والعادة لا تحصل الا بطول الحال الطويلة  
 التاكيد يحصل من جهة الملة بان لا يكون في يد بها النافع هذه الفترة فاما  
 بالحقيقة واحدة العقد ما دون الى طاعة الطول والعقب ويجوز  
 يكون الى التفرس ما وان لا يستلزم ذلك من كل وجه لان جسم اسباب  
 التوصل الى التفرس ككيفية تقتضي وجوبها من الضرر في التحمل منها ان  
 الطابع ما لا يؤول بعض الطابع وكلما اجتمع في الجمع بينهما اذا  
 الشر واليقوت تنفصا معاشره منها ان من الناس من يزوج غيره  
 ولا حسن المنفعة في العشرة ويقض تعافدا للطبيعية فيصير ذلك داعية  
 الى ارقبه وفي غيره اذا الشوق طبيعيه وربما أدى ذلك الى بين من الناس  
 وربما كان المتزوجان لا يتفاهان على النسل فاما الذي بين وبين الشرين  
 فغافرا فيلزم ان يكون الى المصالحه سبيل ولكنه يجبان ان يكون شدة  
 فيه فلما انقضت الخصية عقلها لاكثر مما اختلافا واختلافها في الملة  
 في ومن ذلك شيء بل يجعل الى الحكم خفي في عرفها في حجة بلغة

توف

الزواج الاخر فترى ان من جهة الرجل ان يترقب في العشرة لا يقدم  
 الا بعد التثبت ويهدا استقواب ذلك لنفسه من كل وجه ومع ذلك  
 فالاصل في ترك المصلحة ويجوز غير ان يمتنع في وجهه فيصير الى المصلحة  
 بل يخلط الزوجة المخلوذة اشقة في التخليق والابتداء فتم ما امر به فطرتنا  
 انها لا تخل الا بعدا فاما الا بعدا منوط في حقه على ترجع مضطرا لا مضطرا  
 وهو يمكن جعل النسخ حليته بان من جهة ابتكاح صحيح ويطاها بطريق  
 فاما اذا كان من بين يديه مثل هذا الخطب لا يقدم على التفرس بالجماع الا ان  
 يصبر على الفترة الملتزمة فيكون هناك ركائز في يدها لا يفضي بعضها الى  
 واما ان يكون له خارجا عن سخطه لا يخلصه لهم ولما كان من حوائج  
 ان هذا لا يمتثل في شئ منها وادعية جدا الى انفسها وهي مع ذلك  
 انفسها فيقول له العقل طاعة والاشكال فيها لوقع انفسه وعا رغبته وحي  
 للمساكين فيكون ولا اشكال في الرجل لا يقع ما لا يملكه من نفسه  
 انفسها في طاعة طاعة لا يتفاهان في انفسه في بابها التفرس والتفاهة  
 ينبغي ان لا يكون المراد من هذا الكبر في الرجل فذلك يجب ان يفسر لها  
 ان يكون من جهة الرجل في الرجل ففقهها لكن الرجل يجبان تعرض في ذلك  
 من قبله وانما يملكها وهي بملكه فلا يكون لها ان تخرج من قدام الرجل ولا يخرج  
 عليه وفي هذا الباب وان حرم عليه فكلما زعمه لا يفي ارضاء ما ورواه  
 على ان يكون البضع المملوك من الما يراة ذلك ولست اعني البضع المملوك  
 البهائم وانما الاشباع بالجماع شدة بينهما وخطا اكثر من خطا الا في طر  
 في الاشباع بالولد ذلك لان لا يكون الى اشباعه سبيل وليس في ان  
 ان لا يكون له من الامرين بالترية اما الى له فاما يحسنها واما الى  
 ما لا يفتقر ذلك الى المعاصي من عليه خفية وطاعة ما وادكارها وادكارها

وب  
مبول

نفسه

فما سبب وجوده مع ذلك فقد احتملت ثبوتها التي لا حاجة الى ترجيحها  
 لظهورها **فصل في الخليفة والامام** وجوب طاعتها **والامام** الى  
 التماسات **الخلافة** **وقام للمعالمات** فربما كان نفع لسان طاعة  
 يخلفه وان لا يكون الاختلاف في الامم حجة او اجماع من اهل الشريعة  
 على من يصح طاعته عند الجمهور ثم يستعمل السياسة وانما اصل العقل في  
 هذه الاختلافات ليس من الشجاعة والفقه وحسن التدبير بل من غارة في القدر  
 حتى لا امر منه صحيحا يظهر فيه بطلان وتفق عليه الجمهور وهذا للجميع  
 عليهم انهم اذا اختلفوا وتنازعوا في الامور والميل والجمع اهل من يربوا  
 الفضل فيه والاستحقاق له فقد كرهه الله والاختلاف بالتصريح  
 فان ذلك لا يرد على الشعب والشاغب والاختلاف ثم يجب ان  
 يحكم في شئ ان من خرج وادعى خلافة بغير اذن ائمة فعل الكافر  
 اهل المدينة قتاله وقتلوا من دواوله بغير اذن قصاص الله وكفر به  
 ويجوز من تعدى ذلك وهو من بعد ان يصح على الناس الملاءمة  
 ويجب ان يبين انه لا يجره عند الله بعد الايمان بالنبي اعظم من ان لا يجره  
 المتغلب فان صح الفارق على المتولي للخلافة فغير اهل لها انه ممنوع بقتل  
 ذلك الشخص بغير حجة في الخارج لا لان يطاعه اهل المدينة والمسلم  
 الا اعظم العقل حسن الالاف من كان متوسطا في الدنيا متفقا في هذين  
 بعد ان لا يكون غيرا في البواقي وصار الى اصدادها فهو وليهم من يكون  
 متفقا ما في البواقي ولا يكون في شئ من هذين فلم اهلها  
 ان يشارك اهلها ويشاركه ويلزم اهلها ان يعرضه  
 ويرجع اليه مثل ما فعل عمر رضي الله عنه فربما ان يفرض على العبادات  
 امور لا يتم الا بالخليفة تنويرها به وحسبها الى

علا بنية

مستقل

فان خلافة يفتقد

فان الخالف فانه يتالف

تفسير ذلك الامور على الامور الجامعة مثل الامور فانها  
 يفرض اجتماعات مثل هذه فانها دعاء للناس على التمسك بالحق  
 والى استماع اعداء الجماعة والى المناقضة وبالمناقضة بدد لا يقتضيه  
 وفي الاجتماعات استجابة الدعوات ونزول البركات على الاخر التي  
 عرفتم افعالها وكذا لا يجب ان يكون في المعاملات معاملات بشرط  
 فيها الامام وهي المعاملات التي تؤدي الى بناء اركان المدينة مثل  
 المناكحات والمشاركات الكلية ثم يجب ان يفرض في المعاملات التي  
 الى الاختلاف اعطاستا تمنع وقوع الفرع والخيف وان يحرم المعاملة  
 التي فيها عقد والتي تغير فيها الاعراض قبل الفرع من ايضا لا يتغير  
 كالفرع في النية وبغير ذلك وان من على الناس معاينة الناس الذين  
 عنهم ووقاية اموالهم وانفسهم من غير ان يفرض متبرع فيما لم يوجب  
 واما اعداد الخلفاء والنسبة فيجب ان يسبق مقامهم واقدوم بعد ان  
 يدعو الى الحق وان يباح اموالهم وفروعهم فان تلك الامور التي لا توجب  
 اذا لم تكن مقبولة بتدبير المدينة الفاضلة لا يكون جارية بالمصلحة التي يطلب  
 المال لا لفرع لها بل بعينه على الفساد والشر واداء الناس من الخدمة  
 فيجب ان يكون اشغالهم لا يجرون على خدمة اهل المدينة الغادله وكذلك  
 من كان من الناس بعيدا عن لقن الفضيلة فهم بعيدا بالقطع مثل الترويع  
 التبرع بالمجمل الذين تشاؤوا في غير اداء البركة فيمة التي لا تترك لها ان  
 يشقوا بها ام حشر الانزوجة صحيحة القراح والعقل فاذا كانت غير  
 مديته مدينة وهما سنة حميدة لم يضرها الا ان يكونا لوقت قريب  
 القبر يجرى بالاشنة غير السنة النازلة فان الامم والمدينة اذا ضللت  
 عليها سنة فانه يجب ان تكون الزاوية اذا وجب الزاوية فاما ان يكونها

د غر

من ناس يحبون الناس

ان يحل عليها العالم بأسره فاذا كان اهل المدينة الحسنة السيرة وحده  
 السنة ايضا حنة حميدة في تفردها العادة احوالها فاسد الى  
 الصلاح في صحت بيان هذه السنة ليس خصا ان يقبل ولا يثاب  
 في دعواه انها نازلة على المدن كلها كان في ذلك وخرج عظيم يستعمل على  
 يكون على الحق ان يتجلى في ردها باشتغال اهل تلك المدينة عنها كبح  
 ان يوق بغيره لا يتم ويجاهدوا بجاهلهم دون نجاحهم اهل الصلوات  
 الصلوات واولواهم على ما ترونه ويضع عليهم منهم مطلقون وكيفية  
 مبطلين وقد استعوا من طاعة الشريعة التي انزلها الله تعالى في اهلها  
 فبها اهل فان في اهلها لهم فساد الانحاصم وصلاحا باقيا وخصوصا  
 اذا كانت السنة الجديدة اتم وافضل ويسر ايضا في بابهم ثم ان رتب  
 مسائلهم على فساد او خربة فعل بالجد يجب ان لا يجرأ هؤلاء والاخرين  
 جري فاحدا ويجري نقرض قويات وحدودا وجرأ من يمنع بذلك  
 عن معصية الشريعة فليس كل انسان ينزجها الخشاة في الاخره ويجلي يكون  
 اكثر ذلك في الامتثال الخافعة للسنة الداعية الى فساد نظام المدينة مثل  
 الزنا والسفر وسواطة اعداء المدينة وغير ذلك فاما ما يكون من ذلك  
 مما ينقص الشريعة في نفسه فيجب ان يكون فيه تاديب لا يبلغ بها مفضات  
 ان يكون السنة في العبادات والمزاج معتدلة لا تشدد فيها ولا تهفلا  
 فيها ويجلي يفرض كمثل احوال خصوص في المعاملات التي لا جها ذات  
 للادوات احكاما لا يمكن ان تضبط واما ضبط المدينة بعد ذلك بمنزلة  
 ترتيب الحظيرة ومعرفة الدخول والمخرج واعادة اهلها لا يستعمل في الحظيرة  
 وغير ذلك فيبقى ان يكون ذلك في الساجد من حيث هو طرفة ولا يفرض  
 احكام خرافية فانه فرضها شاةا لانها تنبهر مع تغير الاوقات وتغير

بؤد بؤام

م وهو لا لا اخرين



فيها تمام الاخر لا يفر من فحش يجعله ذلك الى الشورة ويجلي يكون انان  
 بينهم في الاخلاق والاعادات مستندة على العادة التي لها طوارق  
 تطبع في الاخلاق بحيث من فاما ما فيها من كسيلة التي لا يحل ركاه  
 النفس خاصة ولتشفادها الهيئة الاستعدادية وان يكون تحلها  
 من البدن تحلها قويا واما ما فيها من استعلاء هذه القوى فطمان  
 دينية واما استعمال لذلك فليقاء البدن والتسل واما النجاسة  
 فليقاء المدينة والرد الى الاخر طيبة تجنب لضررها في المصالح  
 الانسانية والفرطية لضررها في المدينة والحكمة الفضيلة التي  
 هي ثلثة العفة والتجاعة فليس ينعى بها الحكمة النظرية فانها لا  
 تكلف فيها التوسط التوسط بل الحكمة العملية التي في الافعال الدينية  
 والتصرفات الدنيوية فان الامعان في تعرفها والحصر على التقنين  
 في توجيه الفاعل من كل وجه منها واجتناب اسباب المضار من كل وجه  
 حتى ينع ذلك وصول الضار ما يطلبه النفس في تركها او شغلها في  
 الفضائل الاخرى فتولج في جعل البدن مغلولة الى الفتن وهو اضافة  
 من الانسان نفسه وعمره والقصد احوالها الى وقت استعماله ولا يتركها  
 شهوانية ومغشقة وتدبرية فالفضائل الشهيرة التوسط في الشهوانية  
 مثل لذة المتعج والمطعم والموت في الارض وغير ذلك من اللذات المحسنة والتمتع  
 وبين التوسط في الغشبية كمثل الخوف والعقبان والافتقار والحقد  
 وغير ذلك وهشة التوسط في التدبير ودور هذه الفضايلة وحكمة  
 وتجاوز عن العادات وهي خارجة عن الفضيلة النظرية ولا تحتسب معها  
 النظرية فقد سعد من فانه في ذلك الخواص النبوية كان يصير انشا  
 وكان محله نادم بعد الله تعالى وهو لفظ العالم الاخر عطفه لغيرها

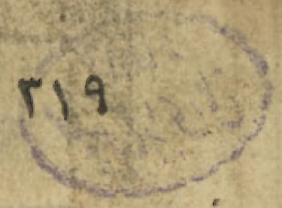
الفضيلة

والفرض في اليقين

مجلس شورای ملی  
 کتابخانه  
 ثبت شد  
 در روز ۱۳۰۲/۱۰/۱۵  
 در شهر تهران  
 در دفتر ثبت اسناد و کتابخانه ملی  
 شماره ثبت: ۱۳۰۲/۱۰/۱۵  
 در روز ۱۳۰۲/۱۰/۱۵  
 در شهر تهران  
 در دفتر ثبت اسناد و کتابخانه ملی  
 شماره ثبت: ۱۳۰۲/۱۰/۱۵

۸۷

۳۱۹



۳۲۰

